جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسات التنموية في الدول الصناعية الجديدة في آسيا:
دراسة مقارنة لكوريا الجنوبية وماليزيا

رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسة

الباحثة

وفاء لطفي حسين عبد الواحد

مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة ٦ أكتوبر

إشراف

الأستاذ الدكتور/جابر سعيد عوض

أستاذ العلوم السياسية - مدير مركز الدراسات الآسيوية (سابقا) - جامعة القاهرة

الأستاذة الدكتورة/ماجدة علي صالح

أستاذة العلوم السياسية - مدير مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة

القاهرة

٢٠١٤

الإجازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية بتقدير ممتاز بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٣، بعد استيفاء جميع المتطلبات.

لجنة الحكم والمناقشة

الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
أ.د. ماجدة على صالح	أستاذة العلوم السياسية ومديرة مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.(مشرفاً)	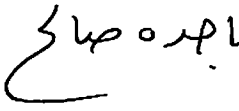
ا.د. هدى حافظ ميتكيس	أستاذة العلوم السياسية ومديرة البرنامج الماليزي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.(عضواً من الداخل ورئيساً)	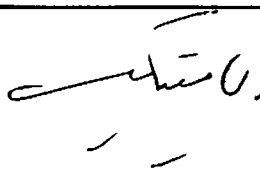
ا.د. محمد مجاهد الزيات	مدير المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (عضوا من الخارج)	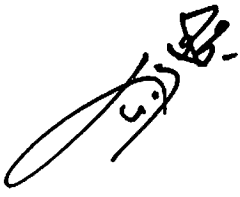

إهداء

إلى أمي

من علمتني الطموح والمثابرة

حفظها الله،،،

وإلى أشقائي

ميراثي الثمين أصحاب القلوب

الطاهرة،،،

أرجو من المولى عز وجل أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع

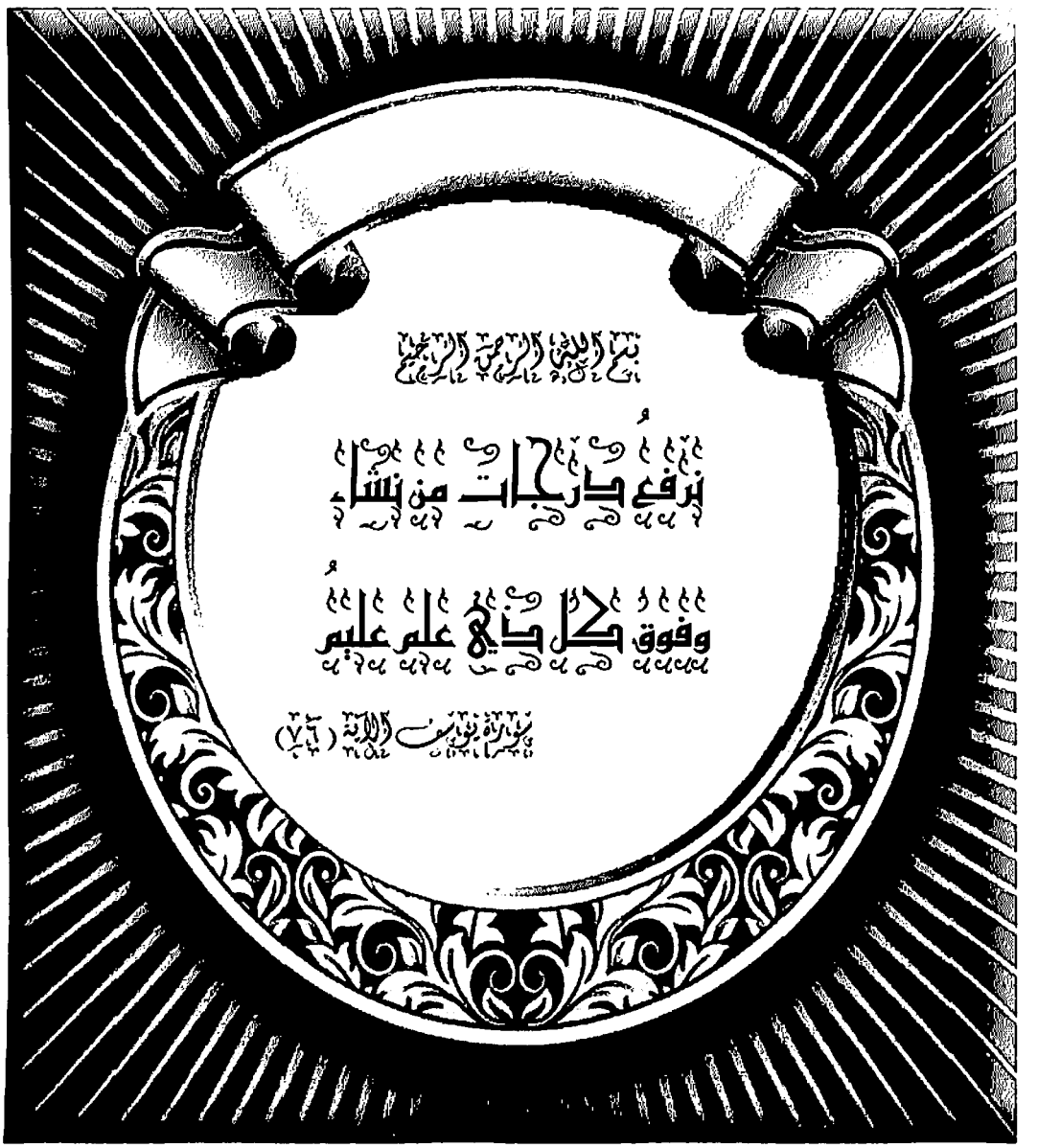
بسم الله الرحمن الرحيم
نرفع درجات من نشاء
وفوق كل ذي علم عليم
سورة يوسف الآية (٧٦)

شكر وتقدير

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي من على بكرمه وعظيم قدرته وأعانني على إتمام هذه الدراسة، والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا محمد خير معلم وعلى آله وأصحابه ومن تبع هداه إلى يوم الدين وبعد،،،

ومن باب الوفاء ورد الجميل لأهل المعروف أتقدم بخالص الشكر والعرفان وعظيم التقدير إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ جابر سعيد عوض**، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الآسيوية (سابقاً)، والذي طوقني بتفضله الإشراف على هذه الرسالة شرفاً أدعو الله تعالى أن أكون أهلاً له، فلم يبخل علي بمتابعته المستمرة رغم سفرة، وتوجهاته السديدة التي أثرت الدراسة وتعلمت منها، فله كل التقدير والعرفان بالجميل.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى **الأستاذة الدكتورة/ ماجدة علي صالح**، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومديرة مركز الدراسات الآسيوية، على تفضلها بالمشاركة في الإشراف على هذه الرسالة وعلى ما بذلته من جهد كبير في الإشراف ولتوجيهاتها البناءة ودقتها العلمية التي كان لها أثر كبير في إنجاز هذه الرسالة، فأشكرها على هذا الجهد وكرم الأخلاق.

وأتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى **الأستاذة الدكتورة/ هدى حافظ ميتكيس**، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومديرة البرنامج الماليزي، على تفضل سيادتها بالمشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة (عضوا من الداخل)، فكان لتعقيباتها وملاحظاتها في بداية إعداد هذه الرسالة دوراً كبيراً في تصحيح معلوماتها وتقويم أوجه القصور فيها، فلسيادتها كل الشكر والعرفان بالجميل.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ محمد مجاهد الزيات**، مدير المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (عضو من الخارج)، لتفضل سيادته المشاركة في المناقشة والحكم على الرسالة، فلسيادته جزيل الشكر والتقدير.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص شكري وعميق تقديري إلى مركز الدراسات الآسيوية والبرنامج الماليزي بجامعة القاهرة وكل العاملين به على ما لقيته منهم من احترام ومساعدة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل العاملين في سفارة كوريا الجنوبية وسفارة ماليزيا في القاهرة، على ما رأيته من رقي في التعامل.

وأتوجه بخالص بالشكر إلى كل المكتبات التي حصلت منها على المادة العلمية، وأشكر كل القائمين بالعمل بتلك المكتبات وأخص بالذكر مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المكتبة المركزية بجامعة القاهرة، مكتبة جامعة الدول العربية، مكتبة مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مكتبة الجامعة الأمريكية، مكتبة القاهرة الكبرى، مكتبة المجلس الأعلى للثقافة، مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية، مكتبة الهيئة العامة للاستعلامات.

والله ولي التوفيق

الباحثة

ملخص الرسالة

الاسم: وفاء لطفي حسين عبد الواحد.

الجنسية: مصرية.

الدرجة: دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية.

التقدير: ممتاز

التخصص: نظم سياسية.

المشرفان: **الأستاذ الدكتور/ جابر سعيد عوض**، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الآسيوية (سابقاً)، **الأستاذة الدكتورة/ ماجدة على صالح**، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومديرة مركز الدراسات الآسيوية.

عنوان الرسالة:

السياسات التنموية في الدول الصناعية الجديدة في آسيا: دراسة مقارنة لكوريا الجنوبية وماليزيا.

الملخص:

حاولت الدراسة إلقاء الضوء على السياسات التنموية في الدول الصناعية الجديدة في القارة الآسيوية، والمعروفة بالنمور الآسيوية بأجيالها الثلاثة، وركزت بالأساس على كل من كوريا الجنوبية باعتبارها على رأس دول الجيل الأول (كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج، سنغافورة) من النمور الآسيوية، وماليزيا التي تعد على رأس الجيل الثاني (ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند) في إطار مقارن.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات البحثية التي تم طرحها، حيث عمدت في الجزء النظري منها إلى إلقاء الضوء على مفهوم الدولة الإنمائية الذي اقترن في الأدبيات بالمعجزة التي حققتها دول شرق وجنوب شرق آسيا والتي تعد من النماذج شديدة الخصوصية. بينما جاء الجزء التطبيقي من الدراسة ليلقي الضوء على الدور المحوري لكلٍ من كوريا الجنوبية وماليزيا في عملية

ملخص الرسالة

التنمية في ظل نظام اقتصاد سوق رأسمالي في إطار سياسات قامت علي أساس تحقيق الأهداف الوطنية العليا في التنمية.

وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، حيث تضمنت المقدمة المشكلة البحثية والتي حاولت الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: كيف أمكن لكوريا الجنوبية وماليزيا أن تخرجا من براثن الفقر وتصل إلى ما وصلتا إليه من هذا المستوى المتقدم؟ وكيف أمكن التغلب على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية في الحالة الكورية، والتعددية العرقية المقترنة بالتمايز الطبقي الحاد في الحالة الماليزية؟ وما هي العوامل البيئية الحاكمة؟ وكيف أمكن للقيادة أن تعظم الايجابي منها وأن تقلل من التأثير السلبي من تلك العوامل؟ وكيف لعبت الدولة دوراً في التنمية؟ وما هي أهم الاستراتيجيات التنموية التي اتبعتها في كوريا الجنوبية مقارنةً بماليزيا؟ وكيف لعب البحث والتطوير دوراً؟ وأخيراً ما الدروس المستفاده من هذه التجارب التنموية الناجحة بالنسبة لبلدان العالم النامي، ومنها بلدان المنطقة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، فدولنا العربية تواجه مشكلات متعددة لا يمكن مواجهتها إلا بتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب التنموية الناجحة.

جاء الفصل الأول تحت عنوان: **الإطار النظري: التأصيل المفاهيمي** والذي ينقسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية: يناقش أولها المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، فيما يتناول المبحث الثاني الدور الإنمائي للدولة، أما المبحث الثالث فيتعرض للمؤشرات المختلفة للدولة الإنمائية.

بينما يأتي الفصل الثاني تحت عنوان: **التخطيط ودور الدولة في التنمية في كوريا الجنوبية وماليزيا**، وذلك من خلال مبحثين، يأتي المبحث الأول، تحت عنوان: دور القيادة السياسية في التنمية، ليعرض للدور الذي لعبته القيادة الكورية والقيادة الماليزية في إدارة عملية التنمية، بينما يأتي المبحث الثاني، تحت عنوان: السياسات التي قادت حركة التنمية، ليعرض لأهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة في كوريا الجنوبية وماليزيا.

أما الفصل الثالث جاء تحت عنوان: **التعليم وتنمية الكوادر البشرية في كوريا الجنوبية وماليزيا**، ليعرض في المبحث الأول منه للنظام التعليمي في كوريا الجنوبية وماليزيا، ويأتي المبحث

ملخص الرسالة

الثاني تحت عنوان: السياسات التعليمية وتنمية الكوادر البشرية، ليعرض للسياسات التعليمية التي انتهجتها الدولة الكورية والدولة الماليزية ونظام التعليم في كوريا الجنوبية وماليزيا ليعرض لأهم مراحل التعليم في المجتمع الماليزي ودورها في التنمية.

وتناول الفصل الرابع **السياسات الصناعية في كوريا الجنوبية وماليزيا** من خلال ثلاثة مباحث، يأتي المبحث الأول تحت عنوان: السمات الأساسية لاستراتيجيات النمو القائمة على التصنيع، وذلك من خلال التعرف على أهم استراتيجيات التصنيع التي اتخذتها الدولة في كوريا الجنوبية والدولة الماليزية، وجاء المبحث الثاني تحت عنوان: دور القطاع الخاص في التنمية، ليعرض للدور الذي لعبته التكتلات الصناعية الكبرى في كوريا الجنوبية وماليزيا في التنمية، وأخيرا يأتي المبحث الثالث تحت عنوان: البحث العلمي والتطور التكنولوجي ودوره في التنمية، ليعرض لسياسات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ودورها في التنمية.

وقد انتهت الدراسة بمجموعة من أهم النتائج التي تم التوصل إليها نظرياً وتطبيقياً من التجربة التنموية لكوريا الجنوبية بالمقارنة مع ماليزيا، أي تقديم تقويم موضوعي في دولة كوريا الجنوبية ودولة ماليزيا في ضوء التحليل المقارن، وما الدروس التي يمكن الاستفادة منها للدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

توقيع المشرفان

الأستاذ الدكتور/ جابر سعيد عوض

(جابر عوض)

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الآسيوية (سابقاً)

الأستاذة الدكتور/ ماجدة على صالح

(ماجدة صالح)

أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الآسيوية

مستخلص الرسالة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تنامي الاهتمام بالسياسات التنموية في الدول الصناعية الجديدة في القارة الآسيوية، والمعروفة بالنمور الآسيوية بأجيالها الثلاثة، وتركز بالأساس على كل من كوريا الجنوبية باعتبارها على رأس دول الجيل الأول (كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج، سنغافورة) من النمور الآسيوية، وماليزيا التي تعد على رأس الجيل الثاني (ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند) في إطار مقارن، والمساعي الحثيثة التي قامت بها الدولة في كوريا الجنوبية وماليزيا في تفعيل سياستهما التنموية، وقد أوضحت الدراسة أن كوريا الجنوبية وبدرجة أقل ماليزيا قدمتا تجارب فريدة ومتميزة في بلوغ الأهداف التنموية.

الكلمات الدالة: السياسات التنموية-الدولة الإنمائية - كوريا الجنوبية- ماليزيا- القيادة السياسية- الدور- التعليم- التصنيع- التنمية- البحث العلمي- التشبول- القطاع الخاص- التخطيط- القيم الآسيوية.

توقيع المشرفان

الأستاذ الدكتور/ جابر سعيد عوض	الأستاذة الدكتور/ ماجدة على صالح
(جابر عوض)	(ماجده صالح)
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الآسيوية (سابقاً)	أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الآسيوية

مقدمة الدراسة

مقدمة:

مثلت القارة الآسيوية أرضاً خصبة شهدت العديد من التجارب التنموية الناجحة، في القارة التي تُعَدُ أكبر قارات الكوكب الذي نعيش عليه. والتي عكست التباينات القائمة على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وتعمد هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسات التنموية في الدول الصناعية الجديدة في القارة الآسيوية، والمعروفة بالنمور الآسيوية بأجيالها الثلاثة، وتركز بالأساس على كل من كوريا الجنوبية باعتبارها على رأس دول الجيل الأول (كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج، سنغافورة) من النمور الآسيوية، وماليزيا التي تعد على رأس الجيل الثاني (ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند) في إطار مقارن.

ولعل السبب في اختيار هاتين الدولتين إنما يرجع إلى وجود سمات مشتركة جمعت بينهما، كالبدء من مستوى متدنٍ من التنمية الاقتصادية حيث سادتهُما معدلات نمو شديدة البطء في البداية، وأيضاً وجود قيادة قوية- وإن تباينت خلفياتها وخبراتها السابقة- لعبت دوراً محورياً في قيادة عملية الانطلاقة التنموية وتوجيه الموارد وإدارة الاقتصاد.

وقد مثلت اليابان لهاتين الدولتين القدوة التنموية التي أخذ عنها القيم وكيفية إعداد الخطط. ولعل الأسباب التي دفعت كل من كوريا الجنوبية وماليزيا لتبني سياسة الاتجاه شرقاً Look East Policy باتجاه "اليابان" كمحطة استراتيجية في خططهما التنموية إنما تمثلت في خلق جيل جديد من الشعب الكوري والشعب الماليزي قادر على مواكبة التطورات الحديثة من خلال الالتزام بالأخلاقيات المهنية لقيمة العمل، وإتباع السياسة المنهجية في التنمية، وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة ومتميزة، وفي الوقت نفسه، كيفية وضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعي خصوصية الظروف في كوريا الجنوبية وماليزيا في كافة المجالات.

فمما لا شك فيه، أن السبب الرئيسي وراء النجاح الاقتصادي الذي حققته الدولتان محل الدراسة خلال العقود الماضية، إنما يعود إلى الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت عليها الحكومة الكورية والحكومة الماليزية في طريق التنمية والتي كان الباعث إليها يتمثل في

تحقيق نمو اقتصادي سريع، وتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، مع حث العديد من الشركات الخاصة للدخول في شراكة ثلاثية مع القطاع العام ومؤسسة البحوث وتكنولوجيا الالكترونيات.

كما أصبح التطور التكنولوجي جزءً لا يتجزأ من نمو كوريا الجنوبية وماليزيا كدول صناعية. فبفضل التكنولوجيا تحافظ كوريا الجنوبية وماليزيا على ثباتهما في توفير متطلبات العصر الحديث للشركات الاستثمارية العاملة في هذا البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن النموذج التنموي الكوري أو النموذج التنموي الماليزي أو أي نموذج تنموي آخر لا يمكن تبنيه كنسخه طبق الأصل في أية دولة – نظراً لأن كل نموذج من هذه النماذج هو "ابن بيئته"، بما يعنيه ذلك من أنه نتاج للبيئة الجغرافية، والخبرات التاريخية، والأبعاد الديمغرافية والثقافية ورؤى القيادة وما شاكل ذلك – ولكن يمكن تكييفه بما يتلاءم وخصائص الدولة الثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية، فضلا عن ظروف المحيط الإقليمي والدولي الذي تسعى فيه الدولة لتحقيق أهدافها، حيث يتطلب وضع استراتيجيات التنمية أحيانا التدخل الكثيف للدولة لدعم القطاع الخاص، وأحيانا أخرى قد يتطلب إحجام الدولة على التدخل في شؤون هذا القطاع، وبهذا المعنى فإنه يجب النظر لعملية التنمية الاقتصادية لا كنموذج مستقر، وإنما كعملية مستمرة تمر بمراحل متعاقبة من التطور والتبدل المستمر وفق الظروف المجتمعية.

ولا شك في أن ما نطلق عليه اليوم المعجزة الكورية أو المعجزة الماليزية، ليس إلا تعبيراً عن مدى الجهد والإرادة التي قام بها هذا الشعب أو ذاك، فما حدث هو حصيلة جهد ومثابرة وصبر وإصرار لم يسبق له مثيل.

وعليه سوف يتم من خلال هذه الدراسة تتبع مسيرة التطور الاقتصادي في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا، وذلك بالتركيز على السياسات التنموية المتبعة في كل من الدولتين في إطار مقارن.

أولا: إشكالية الدراسة:-

كانت كوريا الجنوبية وماليزيا تعاني الكثير من المشاكل الداخلية، **فالأولى** تفتقر إلى المصادر الطبيعية، والموارد الإنتاجية الأخرى بدرجه كبيرة، وحجم السوق المحدود نسبياً، وتواضع التكنولوجيا الموجودة، وتدني نصيب الفرد من الدخل القومي والذي كان يصل إلى ما يقرب من ١٠٠ دولار في عام ١٩٦٣، أي تقريباً ثلث دخل الفرد في الفلبين آنذاك، كما وصل عدد المنشآت الصناعية في كوريا في ذات الوقت إلى ١٨٠٠٠ منشأة أغلبها صغير ذو خبرة بسيطة، لا تستطيع حتى إنتاج مقلم الأظافر أو عمل خبز ذو جودة عالية، ومن ثم أتسم القطاع الصناعي في كوريا الجنوبية بالمحدودية وتدني مستوى الجودة، الأمر الذي كان يعكسه النموذج الاقتصادي الكوري آنذاك. **والثانية**، شهدت صراعات عرقية دامية مقترنة بتدني المستوى الاقتصادي لعرق مقابل السيطرة الاقتصادية لعرق آخر غير أنه وفي غضون عقود قليلة تبلغ أصابع اليد الواحدة في كوريا الجنوبية وتقل عن أصابع اليد الواحدة في ماليزيا، استطاعتا تحقيق طفرة تنموية هائلة.

فكوريا الجنوبية استطاعت أن تحقق متوسط دخل للفرد يقارب الـ ٣٠ ألف دولار، وازداد عدد المنشآت الصناعية إلى ٣١٣٠٠٠ منشأه صناعية ذات جوده عالية، وازدادت الصادرات السنوية من أقل من ١٠٠ مليون دولار في ١٩٦٣ إلى ٤٦,٠٨ مليار دولار في يناير ٢٠١٣. كما زادت الواردات بنسبة سنوية بلغت ٣,٩% إلى ٤٥,٢١ مليار دولار، لتحقق البلاد فائضا تجاريا قدره ٨٧٤ مليون دولار، وهذا التحول الكبير يوضح الطريق الطويل الذي قطعته كوريا الجنوبية، والتي باتت تصنف في المراتب الأولى في مجال الالكترونيك الموجهة إلى الاستعمال الواسع وتصنيع السيارات وبناء السفن والتعدين مما عكس النمو الاقتصادي طوال عقود.

أما ماليزيا فقد حققت متوسط دخل للفرد يقترب من ١٤,٨٠٠ دولار في عام ٢٠١٣ وفقاً لتقديرات البنك الدولي، كما أن التقدم الذي شهده القطاع الصناعي في ماليزيا مثل آلية هامة لزيادة مستوى الدخل بشكل عام مما ساعد على القضاء على الفقر وإعادة توزيع الدخل على مختلف المجموعات العرقية في الدولة.

ولتحقيق أهداف ٢٠٢٠ اهتمت ماليزيا بالاستثمار في الصناعات الثقيلة وتحول المجتمع من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الذي يتسم بانخفاض نسبة القوى العاملة في الصناعات الثانوية وارتفاعها في الصناعات الحديثة، كما صاحب هذه التغيرات الاقتصادية ارتفاع في معدلات التحضر.

ثانيا: تساؤلات الدراسة:-

من منطلق أهمية التنمية والسياسات التنموية في الدول الصناعية الجديدة في آسيا تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: **كيف أمكن لكل من كوريا الجنوبية وماليزيا أن تخرجا من براثن الفقر، وتصلا إلى ما وصلتا إليه من هذا المستوى المتقدم؟**

وفي إطار هذا التساؤل الرئيسي تثار مجموعة من التساؤلات الفرعية تهدف الدراسة للإجابة عنها وهي:

١. ما السياسات التنموية؟ وما الدولة الإنمائية؟ وما أهم مؤشرات الدولة الإنمائية؟ وما هي أبرز مظاهر نجاحها في الدولتين محل الدراسة؟ وما هي الأسس التي قام عليها – ولا يزال– البناء الاقتصادي في الآسيوي؟

٢. ما دور القيادة في تحقيق معدلات يُعتَدُّ بها من التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية مقارنةً بماليزيا؟ وما الدور الذي لعبته الدولة؟ وكيف لعب التخطيط دوراً في قيادة النموذج التنموي؟ وما أهم الاستراتيجيات التنموية التي اتبعتها الدولتين محل الدراسة؟

٣. ما الدور الذي لعبه التعليم في التنمية في كل من الدولتين الكورية الجنوبية والماليزية؟ وإلى أي مدى أسهمت قناعة القيادة في كل منها بأهمية التعليم كمدخل لتنمية الكوادر البشرية

على المستوى النظري، وكيف أمكن لها أن تطبق هذه القناعة على أرض الواقع الفعلي؟

٤. ما دور الصناعة في التنمية؟ وكيف تطورت مكانة الصناعة في الاقتصاد الكوري والاقتصاد الماليزي؟ وما دور السياسة الصناعية في تشجيع الصادرات؟ وما الدور الذي لعبه القطاع الخاص؟ وما الدور الذي لعبه البحث والتطوير في الخبرات التكنولوجية في كوريا الجنوبية مقارنة بماليزيا؟

٥. ما الدروس المستفاده من هذه التجارب التنموية الناجحة بالنسبة لبلدان العالم النامي، ومنها بلدان المنطقة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة؟ فدولنا العربية تواجه مشكلات متعددة لا يمكن مواجهتها إلا بتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب التنموية الناجحة.

ثالثا: النطاق المكاني والزماني للدراسة :-

بالرغم من أن مفاهيم: السياسات التنموية، الدولة التنموية، الدور، القيادة السياسية، التعليم، التصنيع، تعتبر مفاهيم محورية لهذه الدراسة إلا أن الشق الآخر من الدراسة يتمثل في التطبيق الخاص لهذه المفاهيم في دولتين صناعيتين وهما كوريا الجنوبية وماليزيا.

١- وقد تم اختيار هاتين الدولتين (كوريا الجنوبية، ماليزيا) لعدة أسباب من بينها: أن كوريا الجنوبية وماليزيا نماذج لدول متقدمة يمثلان قوة اقتصادية حققتا معدلات يعتد بها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو ما قد يساعد في التعرف بشكل مقارن على أثر طبيعة مصادر قوة الدولة في التعامل مع هذا المفهوم.

٢- وجود إرادة سياسية في كلا الدولتين متمثلة في القيادة السياسية التي أعلنت التزامها القوي بالتنمية الاقتصادية للبلاد، والإسهام الفعال في الشئون الاقتصادية ورحبت بالمشورة والنصح من الدوائر الأكاديمية والمؤسسات متعددة الأطراف.

٣- الاهتمام الكبير الذي أولته الدولتان الكورية والماليزية للتعليم العام والجامعي والتقني والمهني لضمان مخرجات تلبي احتياجات ومتطلبات مرحلة التغيير وقادر على تحمل المسؤوليات والمهام للمرحل الانتقالية.

رابعا: أهداف الدراسة:-

يمكن القول بوجود أربعة أهداف رئيسية للدراسة وهي كالأتي:

١. الوقوف على عوامل وأسباب الانطلاقة التنموية التي حققتها كل من دولة كوريا الجنوبية ودولة ماليزيا والتي جعلتها ترسخ أقدامها كقوة بارزة.

٢. تتبع عملية التنمية الاقتصادية كظاهرة لها مسبباتها ونتائجها، فضلا عن أبعاد ومكونات مختلفة تجسم شكلها وتحدد مضمونها في ضوء التجربة الكورية والماليزية كتجارب رائدة في تحقيق معدلات اقتصادية عالية.

٣. محاولة إبراز دور الدولة في تحقيق معدلات عالية من النمو في الحالتين محل المقارنة، واختبار مدى انعكاس هذا التطور تنظيرياً على الناحية العملية من خلال انتهاج الدول لسياسات فاعلة لمواجهة الآثار السلبية للتخلف الاقتصادي وتداعياته من ناحية أخرى.

٤. استخلاص الدروس المستفادة وإبراز المعوقات التي تعوق تحقيق سياسات تنموية فاعلة وذات جدوى، ومحاولة تقديم عدد من التوصيات التي يمكن أن تساهم في نجاحها.

خامسا: أهمية الدراسة:-

تبدو أهمية هذه الدراسة من تنامي الاهتمام بالسياسات التنموية والدور الذي تلعبه التنمية في الدول المقارنة، والمساعي الحثيثة التي تقوم بها الدولة في كوريا الجنوبية وماليزيا في تفعيل سياستهما التنموية.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية من خلال معالجتها موضوعاً حيوياً يتعلق بأثر القيادة في تحقيق معدلات يُعتَدُّ بها من التنمية، أي أن أهمية هذه الدراسة تنبع من تقييم مدى نجاح القيادة السياسية في تحقيق طفرة تنموية، وهل كانت القيادة السياسية حقيقةً قادرة على الصمود وعلى استيعاب الصدمات على المدى الطويل، ومحاولة الاستفادة من هذه التجارب للمنطقة العربية.

ومن هذا المنطلق تأمل الباحثة أن تفيد هذه الدراسة في:-

١. التعرف على الطفرة التنموية في الدول الصناعية الجديدة في آسيا بوجه عام، وكوريا

الجنوبية وماليزيا بوجه خاص، وإبراز الدروس المستفادة من هذه التجارب التنموية.

٢. أبراز الدور المنوط للتعليم والبحث العلمي والمواءمة بين التعليم والتصنيع في النموذج الكوري والنموذج الماليزي، حيث تدين كوريا الجنوبية وماليزيا بجزء كبير جدا من نجاحهما الاقتصادي المذهل إلى الموارد البشرية والتعليم.

٣. إثراء المكتبة العربية بهذا العمل المتواضع نظراً لمحدودية الكتابات العلمية – باللغة العربية – التي تناولت الموضوع محل الدراسة.

سادسا: مناهج الدراسة (منهجية الدراسة وأدواتها):-

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة من المشاكل، أي أنه أسلوب للتفكير المنظم والكيفية التي يصل بها الباحث إلى هدفه.

وقد تعتمد الدراسات السياسية والاجتماعية غالبا على استخدام أكثر من منهج، وتستخدم عادة تكامل منهجي يجمع بين أكثر من منهج، وذلك لتلافي عيوب استخدام منهج بعينه.

وفي هذا السياق، سوف يتم استخدام أكثر من منهج لبحث موضوع الدراسة، ومن هذه المناهج والاقترابات:

١- المنهج المقارن:

استخدمت الباحثة المنهج المقارن، وذلك لدراسة السياسات التنموية في كوريا الجنوبية وماليزيا، والتعرف على أوجه التشابه والاختلاف في هذه السياسات التنموية التي تنتهجها الدولتان على المستويين الداخلي والخارجي، وكذلك مدى فاعلية تلك السياسات أو بمعنى أخر النتائج الفعلية لتلك السياسات.[1]

وفي هذا السياق، استخدمت الباحثة المقارنة على أكثر من مستوي أي المقارنة بين مراحل التنمية داخل الدولة الواحدة ثم المقارنة بين التنمية في الدولتين محل الدراسة. وأيضاً المقارنة الانتقائية حيث يسمح الوضع في كوريا الجنوبية وماليزيا.

---

(1) Joseph Felsenstein, **Phylogenies and the Comparative Method** (American: Naturalist, 1985), Pp1-15.

وترجع أهمية المنهج المقارن في السياسات التنموية إلى أنه يساعد في التعرف على ترتيب عناصر التأثير على السياسات التنموية من حيث وزنها في حالات مختلفة، ويساهم في استخدام عناصر الشبه وعناصر التمايز في تحديد السياسات التنموية.

٢- اقتراب الاقتصاد السياسي:[١]

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة اقتراب الاقتصاد السياسي من أجل تحليل السياسات التنموية في كوريا الجنوبية، وقد أردف هذا التحليل بمقارنة مع ماليزيا. ومن أهم النقاط التي طرحتها هذه الدراسة هي الكيفية التي أمكن بها التأثير على تشكيل السياسات التنموية في الدول محل الدراسة، وأهم السياسات والتوجهات المرتبطة بإعادة صياغة دور الدولة في التنمية، وتتمثل أهم مقولات اقتراب الاقتصاد السياسي في:[٢]

١. وجود حالة من التشابك بين السياسة والاقتصاد، فقد يركز هذا الاقتراب على العلاقة بين الحكومة والاقتصاد وذلك من خلال دراسة دور الحكومة بما تقدمه من قرارات وسياسات وخطط يكون لها انعكاسات مباشرة على الحياة الاقتصادية.

٢. يهتم الاقتصاد بدراسة الخلاف حول الموارد النادرة، بينما تهتم السياسة بشكل عام بالقرارات المرتبطة بتخصيص تلك الموارد بما في ذلك الصحة والبنية التحتية....الخ، وفي هذا الإطار تستطيع الحكومة أن تؤثر على كمية الموارد المتاحة لدى الشرائح المختلفة في المجتمع.

٣. هناك علاقة تبادلية وثيقة بين السياسة والاقتصاد في عدد من الموضوعات الهامة

---

(1) David Marsh 'Marxism', in, David Marsh and Gerry Stoker (eds.), **Theory and Methods in Political Science** (New York: Palgrave MacMillan, 2002),pp. 153-171.

(2) John Martz, 'Bureaucratic-Authoritarianism, Transitional to Democracy, and the Political-Culture Dimension', in, Howard Wiarda (ed.), **New Directions in Comparative Politics** (San Francisco: Westview Press,1991), pp. 199-217.

Look Also:

Tony Smith, 'The Dependency Approach', in, Howard Wiarda (ed.), **New Directions in Comparative Politics** (San Francisco: Westview Press1991), pp. 118-130.

منها: السياسة الضريبية والرفاهية الاجتماعية وغيرها من الموضوعات ذات الطبيعة الاقتصادية التي يقع على عاتق الحكومة مهمة حمايتها وتنظيمها وتوجيه العملية الاقتصادية في إطارها.

ومن هذا المنطلق وبعد عرض المقولات الرئيسية تؤكد الدراسة على عدم وجود تعارض بين المنهجين اللذين اعتمدت عليهما الدراسة بل هما متكاملين، حيث إن هذه الدراسة رصدت السياسات التنموية التي اتبعتها الدولتان محل الدراسة في إطار مقارن.

٣- **اقتراب تحليل النظم:**[١] لجأت الباحثة إلى استخدام هذا المنهج لتحديد مدخلات ومخرجات وعمليات السياسات التنموية ودراسة مدى إمكانية الاستفادة من التجربة التنموية في كوريا الجنوبية والتجربة التنموية في ماليزيا، وذلك انطلاقاً من المفاهيم المكونة لهذا المنهج (البيئة، النظام، المدخلات، المحرجات، رد الفعل والتغذية العكسية).

سابعا: الدراسات السابقة في موضوع الدراسة:-

بعد مراجعة عدد من الدراسات الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة، تم تصنيف هذه الدراسات حسب موضوعاتها، وربطها بتساؤلات الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية، وهي:

المحور الأول: الدراسات التي تحدثت عن الدولة التنموية وتطبيقها في الدول الصناعية الجديدة في آسيا.

المحور الثاني: الدراسات التي تحدثت عن السياسات التنموية في كوريا الجنوبية.

المحور الثالث: الدراسات التي تحدثت عن السياسات التنموية في ماليزيا.

وفيما يلي، عرض لهذه الدراسات وفقاً للتصنيف أعلاه.

---

[١] أنّ الفضل الأول في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية إنما يرجع إلى عالم السياسة الأمريكي"ديفيد ايستون" David Easton، ومن هنا لم يكن غريباً أن يطلق بعض دارسي العلوم السياسية على اقتراب التحليل النظمي"اقتراب ايستون".

انظر: جابر سعيد عوض، اقتراب تحليل النظم في علم السياسة، ندوة أقتربات البحث في العلوم الاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٠.

المحور الأول: الدراسات التي تحدثت عن الدولة التنموية وتطبيقها في الدول الصناعية الجديدة آسيا وهي دراسات عديدة يعد من أبرزها:

١- دراسة الاقتصادي الياباني "Shigeru Ishikawa" بعنوان "Economic Development in Asian Perspective".

والتي عالجت القضايا المتعلقة بالعلاقات الديناميكية والمتبادلة بين عمليات التنمية الزراعية وعمليات التنمية الصناعية، في ظل الإطار المؤسسي السائد في آسيا.[١]

وقد أعطت هذه الدراسة أهمية كبيرة للدور الذي تلعبه الأوضاع المؤسسية في تلك المجتمعات، وبخاصة العادات والتقاليد والأعراف للمجتمعات المحلية، وتخلف مؤسسات وعلاقات السوق في تلك البلدان. وهي الجوانب التي لم يهتم بها كثيراً الفكر الاقتصادي التنموي القادم من الجامعات ومراكز البحث في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا الغربية.

كما يلاحظ أن هذه الدراسة التي قدمها الاقتصادي الياباني شيجيرا إشيكاوا تعد من المحاولات الأولى لطرح رؤية متميزة لنموذج التنمية الآسيوي، ثم توالت بعد ذلك الكتابات والتحليلات حول "التجربة الآسيوية في التنمية".

٢- دراسة "The World Bank" بعنوان **The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy.**

والتي تقدم دراسة مقارنه للنمو الاقتصادي والسياسة الاقتصادية في دول شرق آسيا، كما توضح الخيوط المشتركة بين اقتصاديات شرق آسيا الثمانية التي تتناولها الدراسة وهي النمور الأربعة: كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، وهونج كونج، إلى جانب دول جنوب شرق آسيا الصناعية الجديدة: أندونيسيا، ماليزيا وتايلاند.[٢]

---

(1) Shigeru Ishikawa, **Economic Development in Asian Perspective** (Tokyo: Aoyama University, 1967).

(2) The World Bank, **The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy** (Washington.: The World Bank,1883).

وتخلص الدراسة إلى أن النمو السريع في كل من الاقتصاديات المدروسة يرجع أساساً إلى تطبيق سلسلة من السياسات الاقتصادية الصديقة للسوق Market-Friendly والتي قادت إلى تراكم أعلى وتخصيص أفضل للموارد.

٣- دراسة "Marcus Noland" و"Howard Pack" بعنوان "Industrial Policy In An Era of Globalization: Lessons from Asia".

تحدثت هذه الدراسة عن السياسات الصناعية لدول آسيا في ظل العولمة، وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي طرحته وهو: هل السياسات الصناعية في آسيا تعد مصدراً رئيسياً للنمو؟ وإذا كانت فعلا كذلك فهل يمكن الاستفادة منها لدول أخرى أم أنها تصلح فقط في دول آسيا؟.[1]

٤- دراسة "Haider A. Khan" بعنوان Development Strategies Lessons from the Experiences of South Korea, Malaysia, Thailand and Vietnam

تتناول هذه الدراسة دور الدولة في التنمية في: كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاند، وفيتنام، والدروس المستفادة منها، من خلال عرض عدة نقاط منها الاستراتيجية التنموية المتبعة في كل دولة من هذه الدول، كما تعرض الدراسة لسياسات الاستثمار، والسياسات التعليمة باعتبارها أكثر السياسات الدافعة للتنمية.[2]

٥- دراسة Clark Cal and Changhoon Jung تحت عنوان Implications of the Asian Flu for Developmental State Theory: The Cases of South Korea and Taiwan

ألقت هذه الدراسة الضوء على كيفية انتقال نموذج الدولة التنموية من الدولة اليابانية إلى العديد

---

(1) Marcus Noland, Howard Pack, "Industrial Policy In An Era of Globalization: Lessons from Asia", Policy Analyses in international Economics, Peterson Institute, 2003.

(2) Haider A. Khan, Development Strategies Lessons from the Experiences of South Korea, Malaysia, Thailand and Vietnam, (United Nations University: World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), 2010).

من الدول الآسيوية الأخرى، كما أشارت الدراسة إلى بعض مؤشرات الدولة التنموية في بعض الدول الآسيوية مثل اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وأيضا هونج كونج وتايوان والصين بشكل مقارن.[١]

٦- دراسة **Elizbieta Markowska and Miczyslaw Szostak (eds)** تحت عنوان **State and development Towards areappraisal**

تلقي هذه الدراسة الضوء على المراحل المختلفة التي مرت بها علاقة الدولة بالعملية الإنمائية، فضلا عن أن الدراسة تقوم برصد التغيرات التي طرأت على الدور الإنمائي للدولة.[٢]

٧- دراسة **Sung Deuk Hahm & Dong Seong Lee** تحت عنوان **Leadership Qalities and Political Context: Evaluation of the Roh Moo-hun Administration in South Korea 2003- 2008**

حاولت هذه الدراسة تقييم السياسات المختلفة للرئيس الكوري(رو مو هيون)، حيث ترى الدراسة أن هيون يعتبر أول رئيس يغير وجهة النظر حول المنصب الرئاسي فبعد أن كان الرئيس يمارس سلطات واسعة أصبحت هذه السلطات محدودة. كما عرضت الدراسة للصعوبات التي واجهتها إدارة هيون وكيف أستطاع التعامل معها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تقيم هذه الدراسة فترة هيون من منظور مقارن مع كيم يونج سام، وكيم داي جونج.[٣]

---

(1) Clark Cal and Changhoon Jung, **Implications of the Asian Flu for Developmental State Theory : The Cases of South Korea and Taiwan**, Asian Affairs: An American Review, Vol. 29 No.1, Spring 2002.

(2) Elizbieta Markowska and Miczyslaw Szostak (eds), **State and development Towards areappraisal** (Warsaw: Research institute for Developing economics, 1993).

(3) Sung Deuk Hahm & Dong Seong Lee, "Leadership Qalities and Political Context: Evaluation of the Roh Moo-hun Administration in South Korea 2003- 2008", **Korea Observer**, Vol 139, No.2, Summer 2008.

٨- دراسة Dong Myeon Shin تحت عنوان **Social and Economic Policies in Korea: Ideas, Networks and Linkages.**

تلقى هذه الدراسة الضوء على السياسات الاجتماعية في كوريا منذ عقد الستينات وحتى عام ٢٠٠٣، كما تناولت تأثير موجات التحرير الاقتصادي على السياسات الاجتماعية للدولة، فضلا عن أنها ركزت وبشكل مكثف على السياسات الاجتماعية.(١)

٩- دراسة Amiya Kumar Bagchi تحت عنوان **The Past and The Future of The Developmental State.**

تدور هذه الدراسة حول مفهوم الدولة الإنمائية وقدمت نماذج للدول الإنمائية في كل من بريطانيا وألمانيا وأيضا هولندة كأحد النماذج القديمة التي مثلت البدايات الأولى لظهور الدولة الإنمائية، وتعرض هذه الدراسة نموذج الدولة التنموية على أنه نموذج ليس بجديد وإنما هو نموذج قديم وما حدث له في الدول الآسيوية هو مجرد إحياء، وكما عرضت الدراسة للنماذج الناجحة عرضت أيضا للنماذج التي فشل فيها نموذج الدولة التنموية كالاتحاد السوفييتي والبرازيل على سبيل المثال.(٢)

١٠- دراسة "**محمود عبد الفضيل**" بعنوان "**العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**".

وقد دارت هذه الدراسة حول تساؤل مركزي وهو كيف تحولت منطقة شرق آسيا من حالتها المزرية في حقبة الستينيات من القرن العشرين وهي الحالة التي كان يصفها أكاديميون بأنها "المأساة الآسيوية" بسبب الفقر والتخلف الاقتصادي، إلى حالة "المعجزة الآسيوية" كما صارت تصفها الأدبيات الاقتصادية وتقارير البنك الدولي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي نفسه، وكيف أمكن لدول ومجتمعات تلك المنطقة أن تسابق الزمن وتحقق قفزة تنموية واقتصادية ونهضة شاملة في أقل من ثلاثين سنة؟ ولماذا لم تتمكن الدول العربية، التي كان عدد منها أكثر تقدماً وتنمية من البلدان الآسيوية في الستينيات من إحداث نهضة وتنمية شبيهة؟

---

(1) Dong Myeon Shin, **Social and Economic Policies in Korea: Ideas, Networks and Linkages** (London, Rout ledge Gurzon,2003).

(2) Amiya Kumar Bagchi, The **Past and The Future of the Developmental State**, Journal of World System Besearch, Volume xi, No.2,Summer, Fall 2002.

وهل الانبهار بتلك التجارب مبرر، خاصة بعد أن وصفها كثيرون بأنها كانت مجرد فقاعة اقتصادية، وأن البلدان المعنية لم تكن سوى نمور من ورق.[1]

ولقد استفادت الباحثة من خلال مراجعة دراسات هذا الاتجاه في رصد أهم التحولات التي طرأت على الدول الصناعية الجديدة في آسيا (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، التكنولوجية)، وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسات في أنها تركز على سياسات بعينها، مع التركيز على دولة كوريا الجنوبية ودولة ماليزيا في ضوء التحليل المقارن لهذه السياسات في الدولتين.

المحور الثاني: الدراسات التي تحدثت عن السياسات التنموية في كوريا الجنوبية، ويعد من بين أهم هذه الدراسات.

١- دراسة "Patric M. Boardman" بعنوان: "Beyond Supply and Demand: The Farm-Work of Market Economy".

والتي تفسر الإنجاز الاقتصادي الذي حققته كوريا الجنوبية وغيرها من دول شرق أسيا، كما تعرض رغم اقترابها غير المباشر لتحديد نجاح ومعايير تقييم نجاح النموذج الكوري للتنمية، وتؤكد الدراسة على أن أنواع السياسات الحكومية وفلسفات الإدارة والترتيبات القانونية والإجراءات المالية النقدية المدروسة جيدا توفر ميزة تنافسية للاقتصاد مقارنةً بآخر، وأضحت تتسم بقيمة مماثلة لأسرار الذرة في العصر النووي.[2] .

٢- دراسة "Poul Kurgman" بعنوان "The Myth of Asia's Miracle".

والتي جاءت لتقدم قراءة نقدية للمعجزة الآسيوية، كما تحاول الدراسة التشكيك في مصداقية مخاوف دول الغرب من إنجازات اقتصادات الشرق التي لا تزال أفقر وأصغر من

---

[1] محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠).

[2] Patric M. Boardman, "Beyond Supply and Demand: The Farm-Work of Market Economy" Challenge, Merck, April 1994.

الاقتصادات الغربية.[1]

٣- دراسة "Young-Iob Chung" بعنوان South Korea in the Fast Lane Economic Development and Capital Formation.

والتي تشير إلى النجاح الهائل التي حققته كوريا الجنوبية في مجال التنمية الاقتصادية، مراحل تطور الاقتصاد الكوري، والتغيرات الهيكلية في البناء الاقتصادي الكوري، وأهم العوامل التي ساهمت في التنمية الاقتصادية الكورية، ودور القيادة في التنمية الاقتصادية، كما تعرض الدراسة لنماذج اقتصادية مقارنة كاليابان والصين.[2]

٤- دراسة "Gregg A. Brazinsky" بعنوان Nation Building in South Korea : Koreans, Americans, and the Making of a Democracy.

وتشير إلى الطفرة الاقتصادية التي حققتها كوريا الجنوبية في نهاية القرن العشرين، كما تتحدث عن العلاقات الأمريكية الكورية ودور الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد الكوري، كما تشير أيضاً إلى التفاعلات الاجتماعية والثقافية بين الأمريكيين والكوريين، أيضاً تشير إلى الصعوبات التي واجهتها كوريا في عملية بناء الأمة.[3]

٥- دراسة " Samuel S. Kim" بعنوان "Korea's Globalization".

وتتحدث عن تأثيرات وتداعيات العولمة على المجتمع الكوري، والنتائج الايجابية والسلبية على الدولة والمجتمع الكوري، كما أنها تعرض لنتائج العولمة على المؤسسة العسكرية والسياسية، فهي دراسة للدولة الكورية بوصفها بلداً ديمقراطياً صناعياً حديثاً، جاءت

---

(1) Poul Kurgman, "The Myth of Asia's Miracle", Foreign Affairs, 73(6), Now/ Dec., 1994.

(2) Young-Iob Chung, South Korea in the Fast Lane Economic Development and Capital Formation (America: Oxford University Press, July 20, 2007).

(3) Gregg A. Brazinsky, Nation Building in South Korea: Koreans, Americans, and the Making of A democracy (University of North Carolina Press, 2010).

لحل معضلة التعامل مع التحدي المزدوج المتمثل في تعزيز الديمقراطية في الداخل والعولمة في الخارج.[1]

٦- دراسة "**بيونج ناك سونج**" والتي قام بترجمتها إلى العربية "**عبد الله شحاته**" وقامت بمراجعتها الدكتورة "**هدي ميتكيس**" تحت عنوان "**صعود الاقتصاد الكوري**".

والتي تعرض للاقتصاد الكوري منذ الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وركزت الدراسة على فترة النمو المتزايد بعد عام ١٩٦٣، ولأن هناك توازن بين النمو والتحول الكوري وبين المسار الياباني فإن الدراسة ناقشت المسار الكوري وقارنته بمثيله الياباني.[2]

٧- دراسة الدكتورة "**ماجدة علي صالح**" بعنوان"**دور العسكريين في التنمية الكورية**".

والتي عالجت دور العسكريين في التنمية الكورية، حيث أوضحت الدراسة أن العسكريين قد أشرفوا على عملية التنمية في كوريا منذ عام ١٩٦٢، وحققوا نجاحا من الناحية الاقتصادية، ولكن الطبيعة التسلطية لهذا الحكم أدت إلى عدم استقرار سياسي منذ بداية الثمانينات، مما أثار قضية التحول الديمقراطي التي بدأت تتحقق منذ عام ١٩٩٣.[3]

٨- دراسة الدكتورة "**هدى ميتكيس**" بعنوان "**المتغير الثقافي والتنمية في كوريا**".

والتي عالجت دور العامل الثقافي في التنمية، وقد أكدت الدراسة أن كوريا الجنوبية مازالت تشهد استمرارية الاتجاهات المحافظة التقليدية نتيجة تجذر الفكر الكونفوشيوسي وأن هذا الفكر أسهم في حفز عملية التنمية من خلال تأكيده على قيم التضامن والعمل والتعليم.[4]

٩- دراسة الدكتور "**طه عبد العليم**" بعنوان "**نموذج التنمية الكوري: نظرة عامة**".

---

(1) Samuel S. Kim, **Korea's Globalization** (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2000).

(2) بيونج ناك سونج (مؤلف)، عبد الله شحاته (مترجم)، **صعود الاقتصاد الكوري** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،٢٠٠٦).

(3) د. ماجدة على صالح، "دور العسكريين في التنمية الكورية"، في: د.محمد السيد سليم (محرر)، **النموذج الكوري للتنمية** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٧).

(4) د.هدى ميتكيس، "المتغير الثقافي والتنمية في كوريا"، **المرجع السابق**.

والتي حللت مؤشرات النموذج الكوري للتنمية بهدف تحديد حجم الإنجاز التنموي الكوري مقارنا بمثيله في الدول النامية، وقد أوضحت الدراسة أن ارتقاء التصنيع هو محور العملية التنموية الكورية، كما حاولت الدراسة تفسير هذه العملية من خلال طبيعة الدور الإرشادي الذي لعبته الدولة الكورية.

كما أشارت الدراسة إلى أن النموذج الكوري للتنمية قد وصل إلى مفترق طرق مع ازدياد حدة التنافس الخارجي وارتفاع تكلفة الإنتاج في كوريا، وأنه ما لم تتواصل كوريا إلى سياسات تكييفية جديدة، فإن هذا النموذج قد يشهد انحسارا.[1]

١٠- دراسة "**سامح فوزي**" بعنوان "**دور الدولة الكورية في التنمية**"، والتي أوضحت أن التعاون بين الدولة والبرجوازية المحلية كان مفتاحاً محورياً للتنمية حيث لم يؤيد تدخل الدولة إلى تعويق المبادرة الخارجية، ولكنه شجعها على النمو في إطار سياسة الدولة.[2]

ومن خلال مراجعة الباحثة لهذه الدراسات في هذا الاتجاه تعرفت على الدور الذي لعبته دولة كوريا الجنوبية في تحقيق معدلات عالية من التنمية. وما يميز هذه الدراسة عن دراسات هذا المحور هو أنها تتعامل مع التغير في دور الدولة كمتغير مستقل له تأثير على التنمية، مع التركيز على سياسات بعينها.

المحور الثالث: الدراسات التي تحدثت عن السياسات التنموية في ماليزيا، وتعد من أبرز هذه الدراسات.

١- دراسة الدكتور"**Mahathir Mohamed**" بعنوان: "**The Malay Dilemma**".

والذي يضع فيها تشخيصاً شاملاً للعلل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعانى منها المالاي، حيث انتقد بشدة بعض القيم المالايوية السلبية، مثل الاتكالية وعدم التعامل الجاد

---

[1] طه عبد العليم، "نموذج التنمية الكوري: نظرة عامة"، في: محمد السيد سليم (محرر)، مرجع سابق.

[2] سامح فوزي، "دور الدولة الكورية في التنمية"، المرجع السابق.

مع الأزمات فكان يرى أن استمرار مثل هذه العادات كان بمثابة العقبة الكئود في سبيل تقدم المالاي وفى النهاية وصف الدواء للشفاء من هذه العلل.(١)

٢- دراسة الدكتور "Mahathir Mohamed" بعنوان: "The Way Forward".

والتي جاءت لتشير إلى كيفية خلق إرادة العيش المشترك في إطار قومية ماليزية تنضوي تحت لوائها كل الجماعات العرقية في ماليزيا مع ضرورة بناء النموذج الماليزي للتنمية الرأسمالية.(٢)

٣- دراسة "Jomo Ks & Ng Suew Kiat" بعنوان "Malaysia's Economic Development".

والتي تتناول الجوانب المختلفة لصنع سياسات التنمية وتنفيذها في ماليزيا، من خلال تقييم وصفي وتحليلي للاقتصاد الماليزي والدروس المستفادة من الخبرات المتراكمة، وتقترح الدراسة بدائل للسياسات الغير مجدية.(٣)

٤- دراسة "Jomo K. S." بعنوان Malaysia's Economy In The Nineties.

والتي جاءت لتناقش الاقتصاد الماليزي من عدة زوايا أهمها، أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد الماليزي، والاستثمارات الأجنبية باعتبارها تمثل حافزاً مهما للنمو والتنمية الصناعية، كما تحدثت أيضا عن القطاع الزراعي وتطورات التصنيع والتطور التكنولوجي، وسياسات الخصخصة والطبيعة المتغيرة للقطاع العام.(٤)

٥- دراسة الدكتور "جابر سعيد عوض" بعنوان "دور الدولة الماليزية في التنمية"، والتي عالجت الدور الذي لعبته وتلعبه الدولة الماليزية في قيادة وتوجيه العملية التنموية في ماليزيا،

---

(1) Mahathir Mohamed, The Malay Dilemma (Singapore: Times Book inter national, 1970).

(2) Mahathir Mohamed, The Way Forward (London: weidenfeld nick Olson, 1998).

(3) Jomo Ks & Ng Suew Kiat, Malaysia's Economic Development (Malaysia: Pelanduk Publications, 1996).

(4) Jomo K. S, Malaysia's Economy In The Nineties (Malaysia: Pelanduk, 1994).

وكيفية تعامل الدولة الماليزية مع التحديات الكبرى التي عرقلت انطلاق التنمية في ماليزيا، وعلى رأس هذه التحديات القضية العرقية.[1]

٦-دراسة الدكتورة "هدى ميتكيس" بعنوان"العولمة والتجربة التنموية الماليزية".

والتي قدمت رؤية متعددة الأبعاد عن العولمة ومختلف جوانب التجربة التنموية الماليزية وتناول الواقع الاقتصادي الماليزي في إطار ظاهرة العولمة، باعتبار أن ماليزيا من ضمن الدول التي تأثرت بتلك الظاهرة، كما تطرقت الدراسة إلى عدد من القضايا التي طرحتها العولمة على الصعيد الاقتصادي كتحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي وتطوير ونقل التكنولوجيا.[2]

٧-دراسة الدكتورة" ماجدة على صالح" بعنوان" البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي للتنمية".

والتي عالجت قدرة الدولة الماليزية على إدارة العملية التنموية بأقل قدر ممكن من الأعراض الاجتماعية السلبية المصاحبة لعملية التنمية، كاتساع الهوة بين العرقيات المكونة للمجتمع، كما توضح الدراسة الجهود التي بذلتها الدولة الماليزية في مجال التنمية الاجتماعية.[3]

ولقد استفادت الباحثة من دراسات هذا المحور بالتعرف على الدور الذي لعبته الدولة الماليزية في قيادة وتوجيه العملية التنموية.

---

[1] د. جابر سعيد عوض، "دور الدولة الماليزية في التنمية"، في: د. كمال المنوفي، د. جابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي في التنمية (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥).

[2] د.هدى ميتكيس، "العولمة والتجربة التنموية الماليزية"، في: د. هدى ميتكيس، د. حسن بصري (محرران)، ماليزيا والعولمة (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠١٠).

[3] د. ماجدة على صالح، "البعد الاجتماعي في النموذج التنموي الماليزي"، في: د. كمال المنوفي، د. جابر سعيد عوض (محرران)، مرجع سابق.

وبالبناء على ما تقدم تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة أن تضيف وتركز على دور الدولة في تحقيق سياسات تنموية بعينها في ظل التغير الذي طرأ فيها في ضوء التحليل المقارن لكوريا الجنوبية وماليزيا.

ثامنا: فرضيات الدراسة:-

تقوم هذه الدراسة حول عدة فروض، والفرض هو عبارة عن أفكار أوليه تتولد في ذهن الباحث من خلال الملاحظة والتجربة، يحاول الباحث أن يتأكد من صحتها من خلال الملاحظة والتجربة من جديد، وكانت فروض الدراسة كالآتي:

١. هناك علاقة طردية بين القيادة السياسية والسياسات التنموية، فإدراك القيادة السياسية لأهداف التنمية الاقتصادية يؤدى إلى نجاحها في صنع وتنفيذ السياسات التنموية، وتحقيق المتطلبات الاجتماعية.

٢. يرتبط نجاح عملية التنمية ارتباطاً طردياً بتعاظم الدور الذي يلعبه التعليم، حيث أن تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب يعد الاستثمار الأمثل للدول.

٣. ثمة علاقة طردية بين الدور الذي تلعبه مؤسسات القطاع الخاص وتحقيق الأهداف القومية للدولة، حيث يمكن لمؤسسات القطاع الخاص ان تلعب دوراً كبيراً وفاعل في تحقيق أهداف التنمية.

تاسعا: أدوات جمع المادة العلمية:-

استخدمت الباحثة أداة المصادر المكتبية متمثلة في (الموسوعات، الكتب، الدوريات، التقارير، الجرائد، المجلات، الوثائق) العربية والأجنبية.

كما تم الاعتماد على البيانات المنشورة وغير المشورة التي تم استقاؤها من عدة مصادر مثل وزارة الصناعة والتجارة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إلى جانب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتقارير البنك المركزي لكوريا الجنوبية، وتقارير البنك المركزي لماليزيا، هذا فضلاً عن المواقع الرسمية للمراكز والشركات العملاقة التي تم

الاستفادة منها في مجال الدراسة.

عاشرا: تقسيم الدراسة (جسد البحث):-

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تضمن كل منها مبحثين أو ثلاثة، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

جاء الفصل الأول تحت عنوان: **الإطار النظري: التأصيل المفاهيمي**، والذي ينقسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية: يناقش أولها المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، فيما يتناول المبحث الثاني الدور الإنمائي للدولة، أما المبحث الثالث فيتعرض للمؤشرات المختلفة للدولة الإنمائية.

بينما يأتي الفصل الثاني تحت عنوان: **التخطيط ودور الدولة في التنمية في كوريا الجنوبية وماليزيا**، وذلك من خلال مبحثين، يأتي المبحث الأول، تحت عنوان: دور القيادة السياسية في التنمية، ليعرض للدور الذي لعبته القيادة الكورية والقيادة الماليزية في إدارة عملية التنمية، بينما يأتي المبحث الثاني، تحت عنوان: السياسات التي قادت حركة التنمية، ليعرض لأهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة في كوريا الجنوبية وماليزيا.

ولأن التعليم لعب دوراً كبيراً في التنمية في كوريا الجنوبية وماليزيا، فقد جاء الفصل الثالث تحت عنوان: **التعليم وتنمية الكوادر البشرية في كوريا الجنوبية وماليزيا**، ليعرض في المبحث الأول منه للنظام التعليمي في كوريا الجنوبية وماليزيا، ويأتي المبحث الثاني تحت عنوان: السياسات التعليمية وتنمية الكوادر البشرية، ليعرض للسياسات التعليمية التي انتهجتها الدولة الكورية والدولة الماليزية ونظام التعليم في كوريا الجنوبية وماليزيا ليعرض لأهم مراحل التعليم في المجتمع الماليزي ودورها في التنمية.

ونظراً للدور الهام الذي لعبته الصناعة في التنمية يأتي الفصل الرابع تحت عنوان: **السياسات الصناعية في كوريا الجنوبية وماليزيا**، ويتناول ثلاثة مباحث، يأتي المبحث الأول تحت عنوان: السمات الأساسية لاستراتيجيات النمو القائمة على التصنيع، وذلك من

خلال التعرف على أهم الاستراتيجيات التصنيع التي اتخذتها الدولة في كوريا الجنوبية والدولة الماليزية، وجاء المبحث الثاني تحت عنوان: دور القطاع الخاص في التنمية، ليعرض للدور الذي لعبته التكتلات الصناعية الكبرى في كوريا الجنوبية وماليزيا في التنمية، وأخيرا يأتي المبحث الثالث تحت عنوان: البحث العلمي والتطور التكنولوجي ودوره في التنمية، ليعرض لسياسات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ودورها في التنمية.

وقد انتهت الدراسة بمجموعة من أهم النتائج التي تم التوصل إليها نظرياً وتطبيقياً من التجربة التنموية لكوريا الجنوبية بالمقارنة مع ماليزيا أي تقديم تقويم موضوعي في الدولتين محل الدراسة في ضوء التحليل المقارن، وما الدروس التي يمكن الإفادة منها للدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

الفصل الأول

الإطار النظري: التأصيل المفاهيمي

الفصل الأول

الإطار النظري:التأصيل المفاهيمي

بداية، تشكل دراسة التجربة الإنمائية أهمية كبرى للبلاد المتأخرة اقتصاديا والبلاد السائرة على طريق النمو.

يستند مفهوم "الدور الإنمائي" إلى قيام الدولة بإطلاق عملية تنموية متواصلة ترتبط بمشروعها النهضوي الذي تديره بصفة أساسية والذي يهدف إلي الوصول إلي معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي في علاقته بالاقتصاد الدولي، حيث يرتبط هذا المشروع بإجراء تحولات مهمة في النظام الاجتماعي وهو ما يعني أن التحول لاقتصاد السوق لا يكون تحولاً من شأنه إفقار المواطنين أو يؤدي لإطلاق ما يدعي اليد الخفية في تسيير شئون الاقتصاد الوطني إنما يكون للدولة يد ظاهرة لمنع حدوث الخلل الاجتماعي بضمان توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإشاعة ثقافة مغايرة لثقافة السوق والاستهلاك تستند إلي إذكاء الروح الجماعية والمحافظة علي المال العام والشعور بالمسئولية تجاه المجتمع والوطن.

وهي الناحية التي يتعاون فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة مع سيطرة الأخيرة علي زمام الأمور بتحديد المسارات والاتجاهات التي يعمل وفقاً لها القطاعان الخاص والمدني. هذا مع السعي للاستفادة من النماذج التنموية الأخرى دون محاولة للتقليد أو المحاكاة – لأن كل نموذج من هذه النماذج التنموية هو ابن بيئته– في ظل قناعة أساسية أن ما يصلح وينجح في مجتمع لا يصلح ولا ينجح في مجتمع أخر بنفس الأسلوب بالضرورة.

من هذا المنطلق، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة: يناقش أولها المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، فيما يتناول المبحث الثاني الدور الإنمائي للدولة، أما المبحث الثالث فيتعرض للمؤشرات المختلفة للدولة الإنمائية.

المبحث الأول

التعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة

ولما كانت هذه الدراسة تنصب على دراسة وتحليل السياسات التنموية وتتبع طبيعة وملامح هذه السياسات في التجربة الكورية ومقارنتها بالتجربة الماليزية، يكون من الطبيعي أن تتواتر الدراسة على استخدام عدد من المفاهيم والمصطلحات المحورية للدراسة حتى تصطبغ الدراسة بالصبغة العلمية.

وعليه، يتضمن هذا المبحث نوعين من المفاهيم. المفاهيم الأساسية للدراسة كمفهوم السياسات التنموية، والمفاهيم المرتبطة بالدراسة والتي لا يتضمنها العنوان وتشمل مفاهيم: الدور، القيادة السياسية، الثقافة السياسية، التعليم، التصنيع، وعلاقتها المتبادلة بعضها مع بعض.

أولا: السياسات التنموية.

تكتسب دراسة السياسات التنموية أهمية في اقتصاديات الدول النامية، حيث تعتبر السياسات التنموية هي المحدد الرئيسي للنمو والتنمية.

وفي هذا السياق يتوقف نجاح السياسات التنموية التي تتبناها أي دولة على الطريقة التي يتم بها تنفيذ تلك السياسات بواسطة الجهاز الإداري للدولة تماما متلما تتوقف على أسلوب وضع وتخطيط هذه السياسات بواسطة أجهزة الدولة المعنية. [1]

ويمكن تعريف السياسات التنموية على أنها "مجموعة القرارات والخطط والبرامج التي يتم وضعها بواسطة عدد من الفاعلين الأساسيين وعلى رأسهم الحكومة بهدف تحقيق التنمية ويتم ذلك في شكل دورة أو عملية تضم عدد من المراحل تبدأ بالصنع ثم التنفيذ وتنتهي بالتقويم.

---

[1] أحمد الكواز، "السياسات التنموية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٧١، مارس ٢٠٠٨، السنة السابعة، ص ٢٢.

ثانيا: الدور.

يعتبر مفهوم الدور مفهوماً محورياً لهذه الدراسة، سواء لفهم النتائج أو الآثار، أو لفهم مكونات البناء الاجتماعي في كوريا الجنوبية وماليزيا، فالدور هو الوظيفة، بمعنى أنه السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل، وتشكل أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأدوار الشخصية جوهر البناء الاجتماعي، وبالمثل تشكل أنماط العلاقات بين النظم الاجتماعية المفهوم الأشمل لبناء المجتمع ككل.[١]

وفي هذا الإطار، يعرف "جابرييل الموند" الدور على انه ذلك القطاع المنظم لتوجه الفاعل والذي يشكل ويحدد مشاركته في العملية التفاعلية، أنه يتضمن مجموعة التوقعات التي يكمل بعضها بعضاً، المتعلقة بسلوك وتصرفات صاحب الدور وتوقعات الآخرين الذين يتفاعل معهم.[٢]

ويعرف الدور أيضا على انه موقف واتجاه سياسيّ، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيلة جملة المحددات الأساسية: هوية المجتمع، ووضعه السياسي والاجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة".[٣]

ثالثا: الثقافة السياسية.

تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الثقافة السياسية على أنها مجموعة المواقف والمعتقدات والمشاعر التي تعطى معنى للعملية السياسية وللقواعد

---

(1) د. جمال زهران، الدور المصري والمشهد الإقليمي بين الواقع والتحديات، ورقة غير منشوره مقدمة في المؤتمر السنوي الثاني والعشرين، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٥.

(2) Gabriel A. Almond, "A Developmental Approach To Political Systems". In: J. L. Finkle & R.W.Gable (eds.), **Political Development and Social Change** (New York: John Wiley & Sonns, Inc., 1969), P.100.

(3) Steven J.Campbell, **Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making** (America: Department of Government in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999), Pp.10 -25.

التي تحكم السلوك في النظام السياسي، وهى تشمل كل من القيم السياسية وإجراءات تشغيل الحكومة.

ويعرفها قاموس بلاكويل للعلوم السياسية بأنها توجهات الأفراد نحو المؤسسات السياسية والمواثيق والتقاليد. ولعل العامل المشترك في كافة تعريفات الثقافة يتمثل في الجزء المتعلق بانتماء الفرد إلى جماعة بعينها واكتسابه نتيجة ذلك لأنماط محددة من المعارف والمعتقدات والقيم والأخلاق والعادات، وهو ما يشير إلى ثلاثة محددات رئيسية لمفهوم الثقافة هي: القيم -العادات والتقاليد والأعراف- المعتقدات.[1]

تلعب الثقافة السياسية بصفة خاصة دورا محورياً ويؤثر ويشكل مجموعة من الأفكار والآراء التي يحملها الفرد في مجتمع ما.[2]

وقد ترتبط الثقافة السياسية بالحكم المركزي التسلطي الذي كان يختلف تماما في معناه عن الحكم الديمقراطي، الأمر الذي يجعل هناك فجوة كبيرة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، مما يصعب من إمكانية التغلب على هذه الفجوة.[3]

---

[1] نقلا عن: أحمد تهامي عبد الحي، الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، الأهرام الرقمي، على الرابط التالي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=915959&eid=8801

[2] Pye & Verba (ed), Political Culture and Political Development (_____:Princeton University Press, 1965),P7-10.

[3] د. ماجدة صالح، دور العسكريين في التنمية الكورية، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

وفي هذا الإطار فإن الثقافة السياسية ترتبط بالأساس بالمجتمع دون الدولة، مما يعني من الصعوبة إخضاع المتغير الثقافي للسياسة وضرورة لجوء الدولة للمجتمع ذاته لحفز المتغير الثقافي من داخلة ودون التدخل السياسي المباشر.[١]

وتعتبر الكونفوشية مود الفقري للفكر الآسيوي،[٢] حيث تعتبر فلسفة لحكم الدولة والمجتمع، وتأكد الكونفوشية على التطابق المجتمعي والاتفاق في الرأي فيما بين أعضاء المجتمع دون اعتبار للآراء المخالفة حتى يتحقق التماسك في مواجهة النزعات الفردية وقد ارتبط بذلك تأكيد الكونفوشية على أولوية الجماعة في مواجهة الفرد.[٣]

وتعتمد الكونفوشية على عدة مبادئ لتنظيم المجتمع لعل أهمها تحقيق العدالة، ووجود علاقة أسرية قوية بين الأب والأولاد واحترام الكبير للصغير.[٤]

كما يعتبر المكون الكونفوشي مكون أساسي في الثقافة السياسية الكورية، فهي فلسفة سياسية نخبوية تنطوي على هيكل من المبادئ الأخلاقية لما هية الحكومة وما هي الصورة المثلي لها، فضلا عن تلقين الحاكم الأمير لفنون إدارة النظام وتسيير أمور المحكومين، وهكذا قدمت الكونفوشيوسية نظرية سياسية تتضمن

---

(1) د.هدى ميتكيس، النظام السياسي الكوري الجنوبي والبعد الثقافي، في: د. هدى ميتكيس، خديجة عرفة (محرران)، النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٥)، ص٥.

(2) Andrew Eungi Kim, Christianity, Shamanism, and Modernization in South Korea, Cross Currents, Spring- Summer, 2000.P1, at http://Koreamosaic.net/ articles/ Syneretism.Pdf

(3) نجلاء الرفاعي، التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وتايوان، في: د. محمد السيد سليم، د.السيد صدقي عابدين (محرران)، التحولات الديمقراطية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٩)، ص ١٠٩.

(4) Scoit Aubrey, " Across- Cultural Discussion of Japan and South Korea and How Differences are Manifested in the Esl/Efl Classroom, Asian Social Science, Vol5, No.5, May 2009, P34.

النصيحة السياسية للحاكم من جانب ومن جانب أخر في عقيدة محافظة تسعى إلى إبقاء الوضع كما هو عليه دونما تغيير من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتناسق المجتمعي باعتبارها قيم أساسية لا بد من المحافظة عليها.[١]

وبالرغم من أن الكونفوشية مثلت الإطار الثقافي الأساسي لمجتمعات شرق آسيا، إلا أنها لا تمثل دينا بالمعنى المتعارف عليه، وإنما هي نظام أخلاقي ورؤية للعالم أكدت على مبادئ عامة مثل: [٢] التزام الحكام بإطار أخلاقي، الالتزام الأسري، سعي كل إنسان لاكتشاف دوره والعمل من خلال هذا الدور، إمكانية تحقيق الفردوس الأرضي، الطاعة من قبل الشعب، الولاء والانتماء للجماعة، شيوع قيم النظام والأتباع، احترام الوالدين والأكبر سناً، تجنب الصراع والتأكيد على ثقافة الاتفاق، التأكيد على التعليم وأهميته والتفكير الميتافيزيقي.[٣]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة بين الثقافة السياسية والتعليم قد توثقت على مدى العصور باعتبار أن التعليم يعتبر أحد العناصر الأساسية التي أسهمت في تشكيل الثقافة السياسية.

وفي هذا الإطار، أولى الفكر الكونفوشي أهمية خاصة للتعليم واستمرت الدولة الكورية على هذا النهج لما للقطاع التعليمي من أهمية حيوية في العملية التحديثية.[٤]

---

[1] نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص١٢٠.

[2] د. نصر عارف، البعد الثقافي في التجارب الآسيوية للتنمية: دراسة في إشكالية الخصوصية والعالمية، في: محمد السيد سليم، نيفين مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٧)، ص ٥٧.

[3] Hong Mei, South Korea Celebrates the 2560 Th Anniversary of Confucius Birthday, The Epoch Times, October 12,2009,p5.

[4] د. هدى ميتكيس، "المتغير الثقافي والتنمية في كوريا"، مرجع سابق، ص ٣٩٣.

رابعا: التعليم.

يتشابه مفهوم التعليم في الاستخدام مع عدة مفاهيم لعل من أهمها، مفهوم التربية،[1] والذي يستخدم كل منهما مكان الآخر.

وقد شاع إستخدام كلمة Education لإشارة إلى كل من التعليم والتربية، ويرجع أصل كلمة Education إلى الكلمة اللاتينية Educo، وهو مكون من مقطعين (E)، ويعني Out Of أي خارجاً، و Duco ويعني القيام بالشئ، وهو ما يرتبط بالفعل (استخراج)، وبذلك تعبر الكلمة عن عملية استخراج الوعي، وإيقاظ القدرات العقلية الكامنة لدى الإنسان.[2]

والتعليم هو العملية النظامية وغير النظامية التي تتم من خلال المدرسة الرسمية وغير الرسمية لاكتساب القيم والمعارف والمهارات والعلوم والأخلاق والتي تؤدي إلى زيادة تعميق الثقافة الاجتماعية في الوجدان، والتي تساهم بفاعلية في نقل التراث الثقافي من الأجداد للأبناء والأحفاد، وتعمل على تعميق عوامل الولاء والانتماء للمجتمع الذي يعيش فيه التلميذ، كما أن التعليم يمثل جوهر عمليات التربية والتنشئة ويعتبر أحد العمليات الهامة للتربية والتنشئة التي تسهم بفاعلية في تحقيقها.[3]

ويجدر بالإشارة إلى أن التعليم كان وما زال من أهم الاستراتيجيات القومية

---

[1] يري الكثير من الباحثين أن التربية أشمل من التعليم، فهي تعني التنمية بكل أبعادها البشرية والاقتصادية وأيضا السياسية.

[2] عبيد سيف عبيد ألهاجري، التعليم والتنمية السياسية في دولة الأمارات العربية المتحدة ١٩٧٢-١٩٨٧، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٣، ص٢٢.

[3] إسماعيل عبد الفتاح، التعليم وبث الهوية القومية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١، ص٣.

الكبرى في حياة الشعوب المتقدمة والناميـة علـى حـد السـواء، حيـث بـرزت الأهميـة الحيوية للتعليم بالنسبة لأمـن الشـعوب واسـتقرارها ورفاهيتهـا وتقـدمها، فضـلا عـن أهمية الدور الذي يلعبه في التنمية السياسية والاقتصادية وأيضا الاجتماعية.[١]

ومما لا شك فيه أن هناك علاقـة مطّـردة بـين التعلـيم والتنميـة، وقـد ارتـبط المفهومين بصلة حيوية ودائمة بنشاط المجتمع ونهضـته، ومـن ثـم أصـبح ينظـر إلـى التعليم كـأداة مـن أدوات تشـكيل الثقافـة السياسـية، والمسـاهمة فـي عمليـة غـرس الإحساس بالوحـدة الوطنيـة، والتماسـك القـومي والاجتمـاعي، كمـا انـه أداه مسـاعدة لاستمرار القـيم والتقاليـد وتوارثهـا، فضـلا مـن انـه وسـيلة مـن وسـائل التطـور والتحديث.[٢]

مما لا شك فيه أن التعليم يقوم بدور هام فـي تكـوين وأعـداد البيئـة الاجتماعيـة والاقتصادية وأيضا السياسية الملائمة للنمـو الاقتصـادي. فجـوهر العلاقـة بـين التعلـيم والتنمية الاقتصادية انما تتمثل في تلك المهارات والمعرفـة والقـيم التـي تكتسـبها القـوى العاملة- كعنصر إنتاجي- من التعليم. [٣]

خامسا: التصنيع Industrialization .

وضعت الأمم المتحدة فـي عـام ١٩٦٣ تعريفـاً للتصـنيع بأنـه: عمليـة التنميـة الاقتصادية التي تؤدي إلى تنميـة المـوارد الطبيعيـة وتنويـع الهيكـل الإنتـاجي المحلـى ليتخذ هيكلاً جديداً فيـه قطـاع صـناعي ديناميكي ينـتج وسـائل الإنتـاج والاسـتهلاك ويضمن وجود نسبة نمـو مرتفعـة فـي الاقتصـاد بصـفة عامـة وفـي تحقيـق التقـدم الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة.

---

(1) عبيد سيف عبيد ألهاجري، مرجع سابق، ص ٢٤.

(2) المرجع السابق، ص ٣٠.

(3) سامية مصطفى كامل، التعليم ورأس المال البشري: تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم الجامعي بالكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ١٦، ٢٢.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن عملية التصنيع تعني الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وتغير جذري في أسلوب الإنتاج السائد والقضاء على مظاهر التخلف المرتبطة بسيادة أساليب إنتاجية متخلفة أي القضاء على الاختلالات الهيكلية.[١]

والصناعة بمفهومها الضيق تشتمل على الصناعة التحويلية، أما بمفهومها الواسع يتضمن التعدين ومناجم والكهرباء والغاز والماء وأيضا التشيد.[٢]

وتتضمن كلمة صناعة في حقبة المجتمع الصناعي ووفقاً لتعريف البنك الدولي، كل من التعدين والصناعات التحويلية والإنشاءات والكهرباء والمياه والغاز، ولكن هذا المفهوم يحتاج إلى التغيير في الحقبة القائمة على المعرفة لتتضمن الصناعات الجديدة مثل صناعة تكنولوجيا المعلومات وأيضا الصناعات البيوتكنولوجية، والصناعات النانوتكنولوجية، بالإضافة إلى كل أنشطة الصناعات التي تقع ضمن التصنيف الصناعي الدولي International Standard Industrial Classification (ISIC).[٣]

---

(1) http://www.investopedia.com/terms/i/industrialization.asp

(2) د.جودة عبد الخالق (وآخرون)، الصناعة والتصنيع في مصر: الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ (القاهرة: منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية، الطبع ة الأولى، ٢٠٠٥)، ص ص ٢١،٧٣.

(3) بيونج ناك سونج (مؤلف)، عبد الله شحاتة (مترجم)، د. هدى ميتكيس(مراجعة)، صعود الاقتصاد الكوري (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦)، ص ص ١٣٠،١٣١.

المبحث الثاني

الدور الإنمائي للدولة

على الرغم من أن مفهوم الدولة التنموية بصورته الحديثة كان له تجليات في ممالك قديمة في انجلترا وهولندا وألمانيا إلا انه آنذاك لم يكن هناك مسمى "الدولة التنموية" كما هو الحال الآن.[١]

وفي هذا الإطار تشير أدبيات دور الدولة في التنمية إلى تحول دورها في القرن العشرين من دور محدود ينحصر في التنظيم إلى دور إنمائي واسع وعميق، حيث تحول هذا الدور إلى مزيج من التنظيم والتصحيح.[٢]

وعليه، يأتي هذا المبحث ليعرض لمفهوم الدولة الإنمائية والذي اقترن في الأدبيات بما حققته دول شرق وجنوب شرق آسيا والتي تعد من النماذج شديدة الخصوصية.

يدور نموذج الدولة الإنمائية حول مقولة أساسية مفاداها أن الدول النامية تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سريع من خلال التصنيع الموجه للتصدير بهدف الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، ولتحقيق ذلك فالدولة لابد وأن تمارس دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية وذلك من خلال توفيرها للبنية الأساسية الاقتصادية وأيضا الاجتماعية حيث تتمتع مؤسسات الدولة بالقوة التي تكفل لها تنفيذ السياسات التنموية بالفعالية والاستقلالية التي تكفل لها صياغة السياسات بشكل متقن

---

(1) Amiya Kumar Bagchi, "The Past and The Future of the Developmental State", Journal of World System Research, Volume Xi, No.2, Summer Fall 2002,Pp399-409.

(2) د. على توفيق الصادق، "تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر، بعنوان: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، ١٩-٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٧.

دون التأثير بمصالح قوى المجتمع المختلفة، وتعد النخبة البيروقراطية التي تتميز بالتجانس والكفاءة والالتزام بتحقيق التنمية أداة الدولة لتحقيق النمو السريع.[1]

وفي هذا السياق، يتسم الدور الإنمائي للحكومات بتوسيع النشاط الاقتصادي للقطاع العام، وقد امتد نشاط الحكومات في ظل الدور الإنمائي إلى جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية وأيضا الثقافية، حيث رأى اقتصاديو التنمية أن القطاع العام يشكل عنصراً أساسيا للتنمية، وعليه فقد نادوا بتدخل الحكومات لترعى التنمية تحقيقا للمصلحة العامة.

وفي السياق ذاته، ساهمت نظرية الاقتصاد الكلي الكينزية[2] في وضع الحكومات الوطنية في مراكز القيادة للحفاظ على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي والعمالة الكاملة، وحفزتها على إدخال تعديلات بهذا الشأن، مما جعل تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية وغيرها مسلماً به.

وعلى ضوء التحولات الفكرية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، بدأت دول صناعية ونامية كثيرة في إعداد برامج شاملة في مجالات التنمية الحضرية والتخطيط وحماية البيئة، والسياسة الصناعية والصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي، وفي ظل الدور الإنمائي للدولة برز التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية. ففي الدول الصناعية كان التخطيط تأشيرياً حيثما وجد، يعتمد على السياسات المالية والنقدية لتنشيط الاقتصاد

---

(1) Chalmers Johnson, "The Developmental State: An Odyssey of a Concept", In Meredith Woo Cumings (ed.), **The Developmental State** (USA: Cornell University Press. 1999), Pp2-3.

(2) تقوم نظرية الاقتصاد الكلي على أن الدولة تستطيع عبر سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم في ما يسمي بـ"الدورات الاقتصادية"، ويعتبر عالم الاقتصاد الإنجليزي "جون مينارد كينز" مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابة المعنون بـ "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود".

Robert J. Gordon, What Is New-Keynesian Economics?, **Journal of Economic Literature 28**, No. 3, 1990,Pp. 1115–1171.

والمحافظة على استقراره، في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، فقد كان التخطيط الشامل، حيث قامت مجالس التخطيط المركزي أو وزارات التخطيط بصياغة خطط متوسطة الأجل للقطاعين العام والخاص، وكان يتوقع أن يلعب التخطيط دور تنسيقي، وأن يحقق تعبئة المجتمع، وانجاز برامج إنمائية بالإضافة إلى إحداث النمو والتطوير.[1]

وفي معرض حديثنا عن التجارب الإنمائية، نرى أن الدولة تتحكم في عملية استقبال القروض الأجنبية، وهذا إما قروض مقدمة لحكومة الدولة نفسها، وإما أنها مقدمة للقطاع، ولكنها مضمونة السداد من جانب الحكومة، وفي الحالتين تقبض الدولة على القروض الأجنبية، منذ لحظة وصولها إلى المنصب داخل البلد، ثم تقبض عليها مره أخرى حال إعادة تدفقها إلى المستثمرين الكبار الخواص من المنبع المحلي، أي أن الدولة وحدها تصبح هي الضامن لمقدرة الشركات الخاصة للوصول إلى القروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية.[2]

وعليه، تتمحور الفلسفة التنموية حول تعزيز القدرة على الاعتماد على الذات وتطبيق استراتيجية إحلال الصادرات محل الواردات، وتحقيق معدل نمو مرتفع.[3]

وفي هذا الإطار تقوم الدولة بدور محوري في عملية التنمية في ظل نظام اقتصاد سوق رأسمالي في إطار سياسات قامت على أساس تحقيق الأهداف الوطنية العليا في التنمية والتحديث، كما تقوم الدولة بإدارة العلاقة مع البرجوازية المحلية بشكل لم يؤد إلى تعويق المبادرة الخاصة أو يعوق المشروع الخاص باستقلالية الاقتصاد الوطني، حيث لم تبرر الدولة تدخلها انطلاقا من اتجاه أيديولوجي معين

---

[1] د.على توفيق الصادق، مرجع سابق، ص ص ١٠، ١١.

[2] د. محمد عبد الشفيع عيسى، دور الدولة في التجارب التنموية الآسيوية مع تركيز خاص على المجال الاجتماعي ومنظومة الابتكار، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٥٣- ٥٤، ربيع ٢٠١١، ص٣١.

[3] William Easterly, the Ideology of Development, Foreign, July/August 2007.p3.

بقدر ما استندت إلي أسس براجماتية قامت علي الاقتصاد الموجه القائم علي المراقبة المكثفة لجهاز الدولة.

وفي الإطار نفسه، يتمثل النجاح التنموي الحقيقي الذي يعزي للدولة في قدرتها علي انتهاج سياسة صناعية ناجحة، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، ويصبح القطاع الصناعي قائداً للنمو الاقتصادي، حيث يستند بصورة أساسية علي أركان عدة أبرزها:[1]

١. إعادة هيكلة الاقتصاد: بتحويله من اقتصاد قائم بالدرجة الأولي علي الزراعة إلي اقتصاد متنوع، ينجح في تحويل الزراعة من نشاط حرفي تقليدي إلي نشاط موجه للتجارة، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام فرص العمالة، ويسهم في زيادة نسبة الصادرات الصناعية إلي إجمالي الصادرات والي الاقتصاد القومي ككل، مما يؤدي إلي القضاء علي ما يعرف بالفقر المدقع، وإعادة توزيع الدخل.

٢. إيجاد روابط اقتصادية بين الصناعات المختلفة، وداخل الصناعة الواحدة، وبين الصناعات والقطاعات الأولية من ناحية، وقطاع الخدمات من ناحية أخري، وهي نواح تؤدي إلي زيادة عمليات التصنيع، والربط بين مدخلات ومخرجات الصناعات المختلفة.

٣. تشجيع الصناعات الثقيلة باعتبارها الأساس في تقوية النمو الاقتصادي للدولة.

٤. الاهتمام بزيادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من الصناعات التي تقلل من اعتماد الدولة علي رؤوس الأموال الأجنبية، والتكنولوجيا المتقدمة.

٥. اتجاه الدولة لتشجيع الاستثمار الصناعي الأجنبي بتقديم حوافز مستمرة للاستثمار ومحاولة التغلب الدائم علي أية معوقات في هذا الصدد بتخفيف العوائق

---

(1) Joson Brwn,The Role of the State in Economic Development: Theory, the East Asian Experience, and the Malaysian Case (philippines: Asia Devolopment Bank, December 1993). Pp10-25.

البيروقراطية، والتعريفة الجمركية حيث تعد الشركات متعددة الجنسيات مساهما أساسيا في الاستثمار الأجنبي.

عاد مفهوم "الدولة التنموية"، إلى البروز مؤخراً في العديد من الكتابات الاقتصادية على ضوء نجاح بلدان جنوب شرق أسيا في تحقيق القفزة التصنيعية في فتره لا تتجاوز ثلاث حقب.

وفي ضوء ذلك، تم تعريف "الدولة التنموية" The Developmental State على أنها تلك الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عمليه تنموية متواصلة.

وبشكل عام، هناك إجماع في الفكر التنموي الحديث حول أهمية الدور "المحفز" للدولة التنموية، الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي (Strategic guidance) في توجيه عمليات التنمية في ظل اقتصاد السوق. وهناك العديد من الأدلة الإحصائية التي توضح أهمية دور "الدولة المحفزة" في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في "التركيبة القطاعية" للبلدان حديثة التصنيع في بلدان جنوب شرق آسيا".[1]

وفي نفس سياق تعريف الدولة التنموية، يعرفها هيران ليم Haeran Lim على أنها الدولة التي تتمتع بفلسفة صناعية محددة تعتمد على سيطرة الحكومة على السياسات المالية والاقتصادية، والقبضة البيروقراطية القوية، ووجود تحالف بين الدولة ورجال الأعمال والقطاع البنكي. [2]

---

(1) Meredith Woo-Cumings, **The Development State** (America: Cornell University, 1999), p32.

(2) Haeran Lim, **the Legacy of Developmental States: Industrial Policy in Korea and Taiwan** (Washington: The Brookings Institution, November 2007),P5. http://www.brookings.edu/events/2007/1120-asia.aspx.

وتعرفها ميريدث ووكمنجز Meridth Woo- Cummings على أنها أداة استخدمتها دول شرق آسيا في تحقيق التقدم الصناعي من دون الاستناد إلى الإيديولوجية الاشتراكية أو الليبرالية، ولكنها ترى أن الدولة التنموية قد جمعت بينهما، فكانت دولة رأسمالية تخطيطية، فضلاً عن محورية القيادة السياسية وفلسفتها التنموية التي تعمل بمثابة دافع لتحقيق أهداف الدولة التنموية.(١)

ويعريفها "مانويل كاستلس" Manuel Castellsl على أنها الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة لا تقتصر فقط على معدلات النمو المرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وأيضا النظام والعلاقات الاجتماعية.(٢)

ويعرفها "شالمرز جونسون Chalmers Johnson"، الدولة التنموية على أنها الدولة التي تهدف فيها النخبة السياسية لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة وتعطي القوة والسلطة للبيروقراطية للقيام بتخطيط وتنفيذ السياسات بكفاءة، واستناداً لمعدل النمو الاقتصادي المرتفع الذي تحققه الدولة وتتمتع النخبة السياسية بالشرعية، ومن ثم فهي دولة رشيدة.(٣)

إجمالا، في ظل الدور الإنمائي بدأت دول بتوسيع مجالات اهتماماتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب التأثيرات المتراكمة لركود الثلاثينات والحرب العالمية الثانية وإعادة البناء، الأمر الذي دفع الدولة إلى أن تتولى مسؤوليات تتعدى الدور المنظم والحارس في جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، وأيضا الثقافية، وأخذ دورها يقترب من دولة الرفاه.

---

(1) Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, Developmental State in The New Did Agenda, **Development Policy Review**, Vol.25, No.5,2007,P534.

(2) محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق**، ص ٢٢٥.

(3) Masaki Abe, " The Developmental State and Educational advance in East Asia", **Educate**, Vol.6,No.1,2006,P10.

المبحث الثالث

مؤشرات الدور الإنمائي للدولة

على الرغم من تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الدولة التنموية إلا أن هناك إتفاقا بين الباحثين على وجود عدد من المؤشرات لنموذج الدولة الإنمائية.

المؤشر الأول: القيادة السياسية.

لعل المؤشر الأول لنموذج الدولة الإنمائية إنما يتمثل في وجود قيادة قوية لديها فلسفة تنموية، ويعتبر رئيس الدولة أو رئيس الوزراء هو الأداء الرئيسية أو مهندس التنمية في بلاده، كما هو الحال في كوريا الجنوبية مع (بارك تشونج هي)، ماليزيا مع (محضير بن محمد)، الصين (ماوتسي تونج)، سنغافورة (لي كوان يو)، اندونيسيا مع (سوهارتو)، الهند مع (نهرو).[1]

القيادة السياسية كعملية Process تعرف على أنها "قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي- بمعاونة النخبة السياسية - في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع".[2]

ولعل أهم وظائف القائد السياسي - كما يذكرها الدكتور حامد ربيع- تتمثل في دوره كأداة للتغيير المجتمعي بمعناه الواسع في التنمية الشاملة، ودورة كأداة للتخطيط، وأيضا دوره كأداة لتسوية الخلافات بين القوى والجماعات المختلفة في

---

(1) Adrian Leftwich, "Bring Politics Back In: To Wards Amdel of The Developmental State", Journal of Development Studies, Vol31.No.3.Feb 1995, P5.

(2) د. جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٥)، ص ٩-١٠.

المجتمع، ودوره كرمز للمجتمع وآماله وشرفه وكرامته، وأخيرا دوره في خلق الشعور بالثقة والاطمئنان والكرامة وتقدير الذات في نفس الفرد العادي في مواجهة ما يعاني منه ذلك الفرد من توتر وإحباط وخوف نتيجة للصراعات والمواقف الاجتماعية وبهذا المعين يصير القائد أحد ميكانزمات الدفاع سواء بطريق الإسقاط أو بطريق الإحلال.[1]

والقيادة السياسية – كما يذكرها دكتور جابر عوض- تظهر استجابة للحاجات الاجتماعية والفردية التي تولدها بيئة النظام السياسي، وكثيرا ما وجد الشعب في شخص القائد، خاصة في أوقات ألازمات منفذا لحل مشاكلهم.

ولعل هذا ما يعطي صفة البطولة على القائد، ومن ثم تمثل القيادة القدرة على استهواء الآخرين لتحقيق الأهداف في المجتمع، كما أنها ترتبط بالقدرة على التأثير في سلوك الآخرين.[2]

وحقيقة الأمر، تعد ظاهرة القيادة من الظواهر السياسية المعقدة حيث أنها ظاهرة بينية أي أنها ذات أبعاد سياسية واجتماعية في آن واحد، ويقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد أثناء تفاعلاتهم مع غيرهم من الأفراد والجماعات، بهدف توجيه الجماعة وضبط سلوكها وتوجهاتها، كما أنها سلوك منظم هادف يقوم به القائد السياسي من أجل تحريك سلوك الجماعة تجاه أغراض معينة.[3]

---

[1] د. حامد عبد الله ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، حول عملية البناء الفكرية لأصول علم الحركة الاجتماعية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٢)، ص ٣٤١- ٢٤٥.

[2] د. جابر سعيد عوض، التغير السياسي في الأرجنتين في الفترة البيرونية الأولى (١٩٤٥- ١٩٥٥)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص ٩٩.

[3] برنارد بوتيفو، السياسة الخارجية لكل من فرنسا والمانيا وبريطانيا حيال القضية الفلسطينية في: وفاء سعد الشربيني (محرر)، الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي في الجديد في الوطن العربي(١٩٩١-٢٠٠٣)، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٥.

ومن المقطوع بصحتة، أن القيادة السياسية تلعب دوراً أساسياً ومهماً ليست في قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1] فحسب بل تعتبر بمثابة المتغير المستقل والأساسي في حركة النظام والقيام بدور التوجية والرقابة وإعادة بناء الأمة وتحقيق التنمية الاقتصادية. [2]

وتكون القيادة فاعلة عندما يكون لديها رؤية تجمع بين الفكر والحركة وواعية لأهمية المدركات القيادية في تحديد مسار التنمية، ولديها القدرة على التنفيذ في الوقت المناسب وتعطي نموذج للقائد المستنير.[3]

وفي هذا السياق يمكن القول أن مؤشر القيادة السياسية يرتبط بالأساس بمجموعة من الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقيادة فضلا عن أدركها وتصوراتها.

ومن هنا تتحدد الدوافع الذاتية بصفة عامة بالعوامل التي تدفع الفرد إلى سلوك مسلك معين كالرغبة في ممارسة السلطة والنزعة نحو السيطرة أو من منطلق الانتماء إلى قومية أو فكر أو عقيدة ما.[4]

وتظهر العلاقة بين القيادة والسياسة العامة في ثلاث عمليات على درجة كبيرة من الأهمية، فإطلاع القيادة السياسية بمثل هذه العمليات إنما يبين مدى أهمية ومحورية العامل القيادي، وتتمثل هذه العمليات في:

---

[1] نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٣٤.

[2] المرجع السابق، ص١١٣.

[3] د. ناهد عز الدين، تطور مؤسسات المجتمع المدني في ماليزيا، في: د.هدى ميتكيس، د.حسن بصري (محرران)، قضايا الإصلاح في ماليزيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠١٠)، ص ١٣٠.

[4] د. هدى ميتكيس، محددات السياسة الخارجية الماليزية، في: د. جابر سعيد عوض (محرر)، السياسة الخارجية الماليزية (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٧)، ص ٢٥.

أولا، ترتيب أولويات السياسة العامة، حيث تتبنى القيادة السياسية بعض القضايا والمشكلات مما يعطيها في كثير من الأحيان أهمية في سلم أولويات السياسة العامة، ثانيا: رسم السياسة العامة، حيث تتمتع القيادة بدور محوري في رسم السياسات العامة بما يخول لها من سلطات وصلاحيات مؤثرة، ثالثا، تنفيذ السياسة العامة، حيث تلعب القيادة السياسية دوراً بارزاً في نجاح السياسة العامة وذلك من خلال المتابعة والأشراف على تنفيذها، لكي تحقق الأهداف المرجوة منها [1]

المؤشر الثاني: القيم الآسيوية Asian Values.

على الرغم من الاختلافات الدينية والتاريخية في الدول الآسيوية إلا ان هناك قيم مشتركة ومعتقدات يتبعها معظم الآسيويين بوصفها مرشداً لهم في أنحاء العالم، وهذه القيم تسمى"آسيوية" تماماً.

وقد تنبع القيم الآسيوية من المجتمع والأسرة، حيث تقدر الدول الآسيوية الأسرة ومتطلبات ومصالح المجتمع أكثر من تقديرها لمصالح الفرد أو حقوقه، فقيام الفرد بمسؤلياته تجاه أسرته ومجتمعة إنما يأتي من قبل حق الفرد في المطالبة بمزاياه الفردية.

كما تشتمل القيم الآسيوية أيضا احترام السلطة، حيث ينظر للسلطة باعتبارها ضمان استقرار المجتمع بأكمله وبدون سلطة واستقرار فإنة لن تكون هناك حياة مدنية، ففي غياب الاعتقاد في السلطة واحترامها فإن أي مجتمع سيتدهور إلى الفوضى.[2]

---

[1] د. جابر سعيد عوض، صنع السياسة العامة في ماليزيا: المحددات والخصائص، في: د. جابر سعيد عوض (محرر)، السياسة العامة في ماليزيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٨)، ص١٥.

[2] موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، آسيا، المجلد الثالث (القاهرة: دار الكتاب المصري وآخرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ص ٧٣.

وفي مسح إحصائي كمي قام به ديفيد هيتشكوك (المدير السابق لشئون شرق آسيا والباسيفيكي بوكالة الإعلام الأمريكية)، ليقارن فيه بين القيم الشرق آسيوية والقيم الأمريكية، حيث طلب من أمريكيين وآسيويين من شرق آسيا من اليابان وتايلاند والصين وكوريا وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفلبين في عام ١٩٩٤ أن يختاروا ست قيم اجتماعية وخمس قيم شخصية من التي ينظرون إليها بوصفها قيماً أساسية لا يحيدون عنها.

وقد كشف المسح أن هناك ست قيم اجتماعية في شرق وجنوب شرق آسيا تعتبر هي الأكثر تقديرا والأكثر شهُره في بين القيم التي تم الاقتراع إليها وهي:[١]

١. توفر مجتمع منظم.

٢. العمل الجماعي.

٣. التأكيد على فعالية وجدوى كبار موظفي الحكومة العموميين.

٤. الانفتاح للأفكار الجديدة.

٥. احترام القيادة.

صفوة القول، أكدت القيم الآسيوية على أولوية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على الحقوق السياسية مع إعطاء العمل الجماعي أهمية كبرى عن التوجه الفردي.

<u>المؤشر الثالث: هيئة أو مؤسسة مسئولة عن التخطيط التنموي.</u>

من خلال المتابعة للتجارب التنموية في أسيا نلاحظ أن هناك هيئة أو مؤسسة مسئولة عن عملية التخطيط التنموي، ويتمثل دور هذه الهيئات في وضع وتنسيق خطط التنمية التي تقوم بتنفيذها الوزارات المختلفة.

---

[١] موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، <u>السياسة والديمقراطية واسيا الجديدة</u>، المجلد الثامن (القاهرة: دار الكتاب المصري وآخرون، ٢٠٠٤)، ص ١٦٠.

وقد تلعب الهيئة أو المؤسسة دوراً كبيراً في إدارة عملية التنمية، حيث يوكل إليها مهمة إدارة وتخطيط وبناء الاقتصاد الوطني، وتكلف بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للبلاد.[١]

المؤشر الرابع: مجتمع مدني يقوي بمرور الوقت.

قد يشير المجتمع المدني بالمفهوم الآسيوي إلى التنظيم الذاتي للناس في المجتمعات القروية والمحلية، ويتميز التنظيم باستعداد مرتفع لدي الجميع للعمل التطوعي الذي يتجه نحو الاهتمامات المشتركة التي لا تستطيع الأسر الصغيرة وحدها القيام بها، مثل ظروف الإنتاج وممارسة الأمن الجماعي، وبما يؤدي إلى الحفاظ على تماسك المجتمع وتوافق الأفكار السائدة فيه.[٢]

ولعل ما يميز المجتمع المدني في آسيا هو ارتباطه بالعديد من القيم الآسيوية لعل أهمها يتمثل في: النظام والانضباط، والاتفاق، وقيم حقوق الإنسان، وقيم العمل الجماعي، وسوف نتناول كل منها بشيء من التفصيل.[٣]

١ – قيمة النظام والانضباط:

---

[1] سمير زهير (مترجم)، التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الأوسط وأفريقيا، الوكالة الكورية للتعاون الدولي، معهد استراتيجية التنمية، ٢٠٠٥، ص ٤٤، على الرابط التالي:
www.myqalqilia.com/South-Korea-experience-in-economic-development.pdf

[2] د.هدى ميتكيس، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ماليزيا، في: د.جابر عوض، د.حسن بصري (محرران)، المجتمع المدني في ماليزيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٩)، ص ٣٣٨.

[3] د. ماجدة صالح، المجتمع المدني في الخبرة الآسيوية: قضايا نظرية وحالات تطبيقية، في: د. جابر عوض، د. ماجدة صالح (محرران)، المجتمع المدني في الخبرة الآسيوية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠١٠)، ص ٣٦.

يعد الانضباط والنظام أحد القيم المتأصلة في النسق الآسيوي لدول شرق وجنوب شرق آسيا، وتظهر قيمة النظام والانضباط في الثقافة السياسية لدول شرق آسيا في نواحي عديدة لعل أبرزها يتمثل في الدور القوي للدولة الذي يرتبط أساسا بالتنظيم، والرقابة، والتوجيه وهذا ما يتجلى في الدور في المجالات السياسية والاقتصادية وأيضا الاجتماعية.

٢- قيمة الاتفاق:

وتظهر هذه القيمة من خلال عدة أطر لعل أبرزها القيم الحاكمة لسلوك واتجاهات الأفراد، ويساعد على تدعيم هذه القيم كثير من الوسائل لعل أهمها دور الأديان السماوية والعقائد والإيديولوجيات في تحقيق الانسجام الاجتماعي وتحقيق التسامح والوحدة وأيضا الجماعة.

٣- قيم حقوق الإنسان:

يجدر بالذكر أن رؤية حقوق الإنسان في البعد الآسيوي لها صفة خاصة، حيث تعود هذه القيم في جزء منها إلى الثقافة الكونفوشية وفي جزئها الآخر إلى القيم الفكرية التي تميز كل الدول آسيوية، وقد ولدت هذه القيم نسقا من المعتقدات والمفاهيم ومجموعة من الأفكار والمقولات الأساسية التي ساهمت بدورها في خلق نوع من الاندماج ممثلا في نسق من الأفعال. ويستند الإطار العام لحقوق الإنسان في خبرة دول شرق وجنوب شرق آسيا على أولوية الواجب على الحقوق وأولوية المجتمع على الفرد، وأيضا أولوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق المدنية والسياسية.

٤- قيم العمل الجماعي:

حيث تقوم العلاقات الاجتماعية على أساس التعاون والتضامن المتبادل من أجل مواجهة ما يعترضهم من عقبات.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبة الاستعمار والتحديث في أضعاف هذه

العلاقات الاجتماعية الموروثة، إلا أن الآسيويين حاولوا أن يحافظوا على استقلالية العمل الأهلي التطوعي في مواجهة نزوع الدولة للسيطرة وتحديد نطاق هذا العمل.

يضاف إلى ذلك محافظة المجتمعات على تقاليد العمل الجماعي وهو ما برز في مواجهة الأنظمة السلطوية بعد الاستقلال من جانب العديد من الحركات الاجتماعية.

مما سبق يتضح أن أهم ما يتسم به المجتمع المدني الآسيوي، استناد تنظيماته على روابط خاصة تضفي عليها قدراً من التضامن الداخلي بناء على أسس موروثة أو معايير أو دينية، فضلا عن مجموعة من الأبنية التي توجد داخلها شبكة معقدة من الممارسات بين مجموعة من القوى الاجتماعية، حيث تخضع أنشطتها لرقابة الدولة التي تدعم مؤسسات المجتمع المدني مادياً ومعنوياً مقابل التحكم في تنظيمها الداخلي. وهنا يبرز الطابع المميز للعمل الأهلي في آسيا.[1]

وانطلاقا من الدور المحوري للتخطيط في النقلة النوعية على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي حققتها الدول محل الدراسة، فقد ارتأت الباحثة تخصيص الفصل الثاني من هذه الدراسة للتخطيط ودور الدولة في التنمية، وذلك للتعرف على أهم الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت عليها الحكومة في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا في طريقها نحو التنمية، والتي هدفت في المقام الأول إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع وتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، التعرف أيضا على الدور المحوري للقيادة – وإن تباينت خلفياتها وخبراتها السابقة- في قيادة عملية الانطلاقة التنموية وتوجية الموارد وإدارة اقتصاد البلاد.

---

[1] المرجع السابق، ص ص ٣٧، ٣٨.

الفصل الثاني

التخطيط ودور الدولة في التنمية

الفصل الثاني

التخطيط ودور الدولة في التنمية

استطاعت الدولة في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا أن تحقق طفرة تنموية هائلة، وذلك من خلال انتهاجها لمفهوم الدولة التنموية، بحيث صارت التجربتين مثالا يحتذي به، يجمع بين أصالة التراث وحداثة التكنولوجيا المعاصرة، فبعد سلسلة من الأحداث المأسوية التي كان لها أبلغ الأثر على الدولتين محل الدراسة من جراء الحرب والتقسيم في كوريا الجنوبية والإحداث العرقية في ماليزيا، بدأت كل منهما في إعادة بناء الدولة من جديد، وقدموا نماذج يحتذي بها في كيفية إدارة عملية التنمية.

وفي هذا الإطار، كان للقيادة السياسية دوراً كبيراً في تحقيق أهداف عملية التنمية في البلاد، حيث كانت لها رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية ووسائل تنفيذها فضلا عن الدور الذي لعبته القيم الآسيوية في هذا السياق، ناهيك عن خصائص الشخصية القيادية، والمتمثلة في الريادة والقوة والنظرة المستقبلية والمرونة.

وعليه، تنطلق الباحثة من مقولة أساسية – في هذا الفصل– مفادها أن تدخل الدولة في إدارة العملية التنموية كان ضرورياً للنهوض بأعباء التنمية.

وبالبناء على ما تقدم يعرض هذا الفصل من الدراسة لدور الدولة في إدارة عملية التنمية في كل من الحالتين محل الدراسة في إطار مقارن، وذلك من خلال مبحثين، يأتي المبحث الأول، تحت عنوان: دور القيادة السياسية في التنمية، ليعرض للدور الذي لعبتة القيادة الكورية والقيادة الماليزية في إدارة عملية التنمية، بينما يأتي المبحث الثاني تحت عنوان: السياسات التي قادت حركة التنمية، ليعرض لأهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة في كوريا الجنوبية وماليزيا.

المبحث الأول

دور القيادة السياسية في التنمية

مما لا شك فيه أن القيادة – كما تمت الإشارة في الفصل الأول من هذه الدراسة– تلعب دورا هاما خاصة في النمو الاقتصادي في أي دولة نامية، بل وتعد شرطا أساسياً لنجاح التنمية الاقتصادية، وهذا هو ما تجلى بوضوح في الدور الذي قامت به القيادة السياسية في الدولتين محل الدراسة، حيث كانت لها رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية ووسائل تنفيذها، ناهيك عن خصائص الشخصية القيادية، والمتمثلة في الريادة والقوة والنظرة المستقبلية والمرونة.

في هذا الإطار، يأتي هذا المبحث ليعرض للدور الذي لعبته القيادة السياسية في الدولتين محل الدراسة في التنمية.

أولا: القيادة السياسية في كوريا الجنوبية ودورها في التنمية.

أن القيادة في كوريا الجنوبية، وعلى وجه الخصوص في المراحل الأولى للتنمية، كانت فاعلة ومستقرة وشديدة التدقيق، فبدون القيادة الجيدة في كوريا الجنوبية، لأصبح التقدم مجرد أمر غامض.

وفي هذا السياق، يعتبر عام ١٩٦١ ميلادا رسميا للتجربة التنموية في كوريا الجنوبية عندما قام الجنرال بارك تشونج هي Park Chung Hee بانقلابه العسكري والاستيلاء على الحكم ليرسم خطوط التقدم الاقتصادي ويتجه لإقامة دولة الرفاهية في كوريا.[1]

ويعتبر رئيس كوريا حسب الدستور الكوري هو زعيم الدولة والرئيس التنفيذي للحكومة والقائد الأعلى للجيش، وينتخب الرئيس الكوري منذ سنة ١٩٨٧ عن طريق الانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات لمرة واحدة – كان يتم انتخاب

---

[1] علاء سالم، كوريا الجنوبية ورياح التغيير الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٢، ابريل ١٩٨٨، ص ٢٢٢.

الرئيس قبل ذلك عن طريق الانتخاب غير المباشر- ويجب أن تقام الانتخابات قبل ثلاثين يوما على الأقل من انتهاء المدة الانتخابية للرئيس الموجود في الحكم.[١]

ويلاحظ أن القيادة في كوريا الجنوبية[٢] كان عليها أن تنفذ مهام كبرى، حيث إن كوريا كانت مدمرة تماما خلال الاستعمار الياباني لها والتي دامت خمسة وثلاثين عاما (١٩١٠-١٩٤٥) لم تسمح اليابان سوى لشخصين أن يكونوا أساتذة جامعيين طول فترة الاستعمار.[٣]

وفي هذا السياق، اتسم حكم أول رئيس لكوريا الجنوبية روه سينجمان بالديكتاتورية والاستبداد الأمر الذي جعل أي تطور ديمقراطي مستحيلا. في الوقت نفسه

---

(1) Han Shik-Park,Kyung Ae Park, Bases of Regime LegimeLegitimacy In South and North Korea, Korea Observer, Vol. XV11, No.3, Autmn1987,P.229.

انظر أيضا: دستور كوريا الجنوبية، على الرابط التالي:

http://www.servat.unibe.ch/icl/ks00000_.html

(2)

جدول رقم (٢-١)

جدول يوضح رؤساء كوريا الجنوبية منذ الاستقلال وحتى الآن

مسلسل	الرئيس	بداية الفترة	نهاية الفترة
١	سينجمان ري Rhee Syng-man	٢٠ يوليو ١٩٤٨	٢٦ أبريل ١٩٦٠
٢	يو بو- سن Yun Bo-seon	١٣ أغسطس ١٩٦٠	٢٢ مارس ١٩٦٢
٣	بارك شونغ-هي Park Chung-hee	٢٢ مارس ١٩٦٢	٢٦ أكتوبر ١٩٧٩
٤	تشوي دو-ها Choi Kyu-hah	٢٦ أكتوبر ١٩٧٩	١٦ أغسطس ١٩٨٠
٥	تشون دو هوان Chun Doo-hwan	١٦ أغسطس ١٩٨٠	٢٤ فبراير ١٩٨٨
٦	روه تاي- ووRoh Tae-woo	٢٥ فبراير ١٩٨٨	٢٥ فبراير ١٩٩٣
٧	كيم يونغ سام Kim Young-sam	٢٥ فبراير ١٩٩٣	٢٥ فبراير ١٩٩٨
٨	كيم داي جونج Kim Dae-jung	٢٥ فبراير ١٩٩٨	٢٥ فبراير ٢٠٠٣
٩	روه مو هيون Roh Moo-hyun	٢٥ فبراير ٢٠٠٨	٢٥ فبراير ٢٠٠٨
١٠	لي ميونج باك Lee Myung-bak	٢٥ فبراير ٢٠٠٨	٢٤ فبراير ٢٠١٣
١١	بارك جيون هي Park Geun-hye	٢٥ فبراير ٢٠١٣	وحتى إعداد الدراسة

Look: Robert H.Taylor, "Asia and the Pacific",V.1,Oxford:Facts on File, Publication,1991,P163.

http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2000/index.html

http://www.nndb.com/gov/090/000089820

(3) بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للدخول في نزاع مع هذا الديكتاتور الحليف لها تحت أي ظرف حتى لو كان يضرب الديمقراطية وحقوق الإنسان في مقتل.

وفي السياق نفسه، عندما اقتربت فترة رئاسة روه سينج مان من نهايتها قام الحزب الليبرالي الذي يتزعمه بتعديل الدستور حتى يستمر في الحكم. ولكن الاستبداد والفساد وصل درجة لا يمكن للشعب تحملها فاشتعلت ثورة شعبية في التاسع عشر من إبريل عام ١٩٦٠ولكن قبل أن يتمكن الحزب الديمقراطي الجديد من إحكام قبضته على السلطة تحرك مجموعة من الجنود والضباط بقيادة الجنرال بارك شونج للاستيلاء على السلطة في السادس عشر من مايو عام ١٩٦١ وتمكن العسكريون من تعديل الدستور بحيث تتركز السلطة في قبضة الرئيس. وتحت شعار (تحديث كوريا) أطلق الجنرال بارك حملة شاملة للتنمية الاقتصادية في جمهورية كوريا وهي الحملة التي حظيت بدعم شعبي واسع.[١]

ويرجع السبب في أن أعداد كبيرة من القادة الكوريين جاءت من الجيش، إلى أن كبار المسؤلين في الجيش في المراحل أولى للتنمية لفترة ما بعد الحرب، كانوا هم الوحيدين القادرين على إدارة مئات الألوف من الأفراد.

ولقد أثبتت تجربة القادة العسكرية فاعليتها خاصة في المراحل الأولى للتنمية مع ظهور الحاجة إلى تعبئة الموارد النادرة،[٢] حيث قام العسكريين بإعداد خطة اقتصادية محددة وضعوا خلالها مجموعة من الأهداف النوعية التي يسعون إلى تحقيقها من أجل التنمية الاقتصادية بما في ذلك الأهداف الأساسية للاقتصاد ومعدلات النمو من أجل أحداث رأسمالية موجهة تتوفر من خلالها حرية المشروع، اذ تحترم

---

(1) Justyna Szczudlik-Tatar, The New South Korean President's Foreign Policy Directions, Bulletin of The Polish Institute of International Affairs, No. 21 (474), 28 February 2013, Pp.1-2.

(2) المرجع السابق، ص ٢٩٩.

حرية ومبادرة المشروع الخاص لكن من خلال مشاركة الحكومة سواء اتخذت هذه المشاركة شكل مباشر أو غير مباشر.[1]

ويجدر بالإشارة انه، منذ بداية حكم العسكريين والعلاقة بين قوة الدولة واستراتيجية التنمية واضحة من خلال عدد من المحاور لعل أهمها يتمثل في اتجاه الدولة لتقوية علاقتها بقطاع الأعمال على اعتبار أن هذا القطاع هو القطاع الذي يمكن أن يساعد بصورة سريعة على تحقيق الهدف الأول للعسكريين من جانب ورجال الأعمال من جانب أخر، حيث أعطى الرئيس بارك وحكومته العسكرية قوة دفع وفعالية لهذا التحالف، الذي قام على أساس السيطرة العسكرية وتحقيق المصالح المتبادلة بين طرفي التحالف المدني- العسكري.[2]

ويجدر بالذكر، أن نهضة كوريا الجنوبية ترجع في المقام الأول للجنرال بارك شونج هي الذي وصل إلى سدة الحكم عام ١٩٦١، واستمر في الحكم حتى عام ١٩٧٩ عندما تم اغتياله بعد أن وضع أسس التقدم الاقتصادي لكوريا الجنوبية.

وفي هذا السياق، قد منح بارك للتنمية الاقتصادية أولية كبرى، حيث كانت كوريا تعاني من نقص حاد في نسبة الادخار وتراجع كبير في حجم المساعدات الخارجية فأنشأ "بارك" لمواجهة هذه التحديات بنوكًا حكومية وأمّم البنوك الخاصة للتحكم في القروض وتوجيهها وفق ما تقتضيه الخطط التنموية، وغيّر الرئيس الجديد استراتيجية التنمية الاقتصادية من استراتيجية الإحلال محل الواردات، إلى أخرى تعتمد على اقتصاد موجه نحو الصادرات. وكان هذا التحول ضروريًا للحصول على

---

[1] د. ماجدة على صالح، دور العسكريين في التنمية الكورية، في: د. محمد السيد سليم (محرر)، مرجع سابق، ص ٤١٥.

[2] المرجع السابق، ص ٤١٥.

العملة الصعبة لشراء المعدات والتكنولوجيا التي يحتاجها القطاع الصناعي الناشئ، وبالتالي تسريع عملية التصنيع وتحقيق استقلال تام.[1]

وفي السياق نفسه، ركز بارك على سياسة التخطيط المركز، حيث قام بإنشاء مؤسسة جديدة تحمل اسم مجلس التخطيط الاقتصادي Economic Planning Board (EPB)،[2] الذي يعد من أبرز الآليات المؤسسية التي لعبت دوراً كبيراً في نجاح إدارة عملية التنمية، حيث أوكلت إليه مهمة إدارة وتخطيط وبناء الاقتصاد الوطني وتم أيضا تكليفة بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي لعبت دوراً هاما في التنمية الاقتصادية للبلاد.[3]

ويعتبر إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي من أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي في كوريا الجنوبية، والذي كان يرأسة نائب رئيس الوزراء وكبار ممثلي الوزارات، وعلاوة على ذلك كان بداخل مجلس التخطيط الاقتصادي مكتب ممثل لهيئة حكومية، واثنان من أهم أزرع مجلس التخطيط الاقتصادي وهما:

١. الميزانية الحكومية.

٢. دائرة الاستثمارات الخارجية والقروض.

وقد مكنت هذه الازرع مجلس التخطيط الاقتصادي من سهولة التنسيق مع الوزارات والدوائر الأخرى من أجل تحقيق أي هدف من طرف رئيس جمهورية كوريا الجنوبية.

---

[1] عبد الرحمن المنصوري، "تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٤ يونيو ٢٠١٣، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/issues/2013/06/201362411828829138.htm

[2] تم تأسيس هذا المجلس في عهد الجمهورية الثانية على يد الرئيس مايون عام ١٩٦١، إلا انه لم يكن فعالاً، وظل هكذا حتى انقلاب مايو ١٩٦١، الذي جاء بالرئيس بارك هي إلى السلطة.

انظر: سامح فوزي، مرجع سابق، ص٣٢٩.

[3] سمير زهير (مترجم)، مرجع سابق، ص ٤٤.

ويجدر بالذكر أن كوريا الجنوبية تعرضت لمؤثرات الثقافة الغربية إلا أنه يلاحظ على الرغم من حرص القيادات الكورية على التأكيد على بعض المفاهيم الغربية مثل الاستقرار الاجتماعي والمشاركة وتحقيق الرخاء والتوزيع العادل للدخل والقضاء على عدم الرشد الإداري وفساد الممارسات إلا أنها لم تلتزم بالمتطلبات الإجرائية والهيكلية للديمقراطية الغربية بل إن الرئيس بارك شون هي أعلن صراحة نبذه للقيم الليبرالية الغربية ومعلنا خياره الوطني المتمثل في إطار منظومة قيمة تتناسب والتقاليد والأوضاع في كوريا، ولذلك ارتأى بارك في النمط السلطوي التقليدي الأسلوب الأمثل لتحقيق أهدافه[1]

إجمالا، بفضل نجاح جهود التنمية الاقتصادية في عهد الرئيس بارك شونغ-هي Park Chung-hee حتى أطلق عليها اسم (معجزة على نهر هان كانج) ارتفع مستوى معيشة الكوريين الجنوبيين وتزايدت التطلعات نحو نظام سياسي ديمقراطي يواكب التطور الاقتصادي. واستمرت الحركة المطالبة بالديمقراطية في كوريا الجنوبية في ظل الحكومة العسكرية الجديدة حتى تمكنت من إعادة تعديل الدستور عام ١٩٨٧ بحيث يصبح من حق الشعب الكوري انتخاب الرئيس في اقتراع مباشر.

وفي هذا الإطار، فاز الجنرال "روه تاي ووه" بالرئاسة في الانتخابات التي أجريت في العام نفسه ليصبح أول رئيس مدني منتخب في كوريا الجنوبية، وقد ركز "روه تاى وو" بعد وصوله للحكم على ثلاثة محاور رئيسة هي: الديمقراطية والنمو الاقتصادي مع مراعاة المساواة والعدالة وإعادة توحيد البلاد بعد اندماج حزب العدالة الديمقراطي الذي يمثله مع حزبي المعارضة (حزب إعادة التوحيد والحزب الجمهوري الديمقراطي الجديد)، وتم إنشاء الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي مثل ثلث الأغلبية في الهيئة التشريعية. وكان الهدف من ذلك الاندماج إقامة استقرار

---

[1] د.هدى ميتكيس، المتغير الثقافي والتنمية في كوريا، في: د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٣٨٨.

سياسي من أجل التمكن من إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي ومزيد من التنمية الاقتصادية في المجتمع الكوري الجنوبي.

ولم تقتصر إنجازات روه تاي- وو على الإصلاحات السياسية في الداخل فحسب، بل امتدت إلى السياسة الخارجية أيضا، حيث أقامت سول في عهده علاقات دبلوماسية مع بولندا ويوغسلافيا ورومانيا وبلغاريا وعدد كبير من الدول، وزادت تجارتها مع الصين لتصل إلى ٣,١ مليار دولار عام ١٩٨٩، كما وصل حجم التجارة مع دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي إلى ٨٠٠ مليون دولار. وفي عام ١٩٩١ وقع روه مع كوريا الشمالية اتفاقية تدعو إلى عدم استعمال العنف بين الكوريتين.[١]

وفي عام ١٩٩٢ انتهت فترة حكم روه تاي ووه [٢] وتم انتخاب كيم يونج سام[٣] في ٢٥ فبراير ١٩٩٣ – أحد أقدم المناضلين من أجل الديمقراطية- لتشهد البلاد أول انتقال سلمي للسلطة وفقا لصناديق الانتخابات واستمر هذا التوجه إلى وقت إعداد الدراسة.[٤]

---

(1) _____، التجربة الاقتصادية في كوريا الجنوبية، الأهرام الرقمي، على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1271439&eid=14677

(2) شهدت سنوات حكم "روه تاي ووه" اضطرابات سياسية واجتماعية شديدة خاصة من جانب العمال الذين أرادوا الاستفادة من الطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد فتعددت الإضرابات العمالية المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. ولجأ نظام ووه إلى العنف لقمع هذه الاحتجاجات وهو ما جاء بنتائج عكسية.

Look: Han Sung-Joo, South Korea in 1987: The Politics of Democratization, Asian Survey, Vol. 28, No. 1, 1987: Part I (Jan., 1988), Pp. 52-61.

(3) http://www.britannica.com/EBchecked/topic/317907/Kim-Young-Sam

(4) Mark Clifford, Troubled Tiger: Businessmen, Bureaucrats, and Generals in South Korea (New York: Library of Congress Cataloging in Publication Data,1998), Pp.332-335.

وفي ١٨ ديسمبر عام ١٩٩٧ تم انتخاب كيم داي جونج، زعيم الحزب المعارض الرئيسي- حزب المؤتمر القومي للسياسات الجديدة- رئيساً للجمهورية، وأطلق على إدارته (حكومة الشعب)، وتولت حكومتة السلطة من خلال أول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ كوريا الجنوبية من حزب حاكم إلى حزب معارض.[١]

ويذكر في هذا الخصوص أن البلاد منذ تولية الحكم واجهت أوضاع اقتصادية سيئة نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها البلاد حيث قدرت مديونيات كوريا الجنوبية -آنذاك- بـ ١٥٠ بليون دولار.[٢]

وفي هذا الإطار ركزت إدارة الرئيس كيم داي جونج منذ مجيئها إلى السلطة على إصلاح القطاع الحكومي والعام، واتجهت في هذا الشأن إلى عمليات الخصخصة وإجراء تغييرات في مهام الجهاز الحكومي ونظام الخدمة المدنية، واللوائح الحكومية، والقطاع شبه الحكومي، والنظامين المالي والسياسي، وحتى تنهض الحكومة بهذه الإصلاحات، شُكلت لجنة للتخطيط والموازنة وقامت اللجنة بعرض رؤية لها بعنوان 4S (إشارة إلى العبارة الإنجليزية- Small- Strong Smart - Sensitive).[٣]

وفي ٢٥ شباط/ ٢٠٠٣، تم انتخاب إدارة الرئيس روه مو هيون Roh Moo-hyun (٢٠٠٣-٢٠٠٨) والتي عرفت حكومتة باسم (حكومة المشاركة)، لتصبح الجمهورية رقم ١٦ في التاريخ السياسي لكوريا الجنوبية.[٤]

---

(1) سعيد رشيد، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٨، ص ٤٤.

(2) خديجة عرفة، "واقع ومراحل التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا"، في: د.هدي ميتكيس (محرر)، التحول الديمقراطي في كوريا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٧)، ١٣.

(3) http://www.cipe-arabia.org/files/html/case13.htm

(4) Jong-Sung You, "Explaining Corruption In South Korea, Relative To Taiwan and The Philippines: Focusing on The Role of Land and Industril Policy', EAL Working Paper Series, No.15, East Asian Institute, June 2008.

ويجدر بالذكر أن انتخاب هيون في حد ذاته يعتبر بمثابة بداية انتقال كوريا الجنوبية إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية، حيث كسر فوز هيون بالانتخابات ما يسمى باحتكار النخب القديمة للحياة السياسية الكورية.

وفي ٢٥ فبراير ٢٠١٣، تم انتخاب بارك جيون هيPark Geun-hye- ابنة الرئيس بارك تشونج هي- والتي تعتبر أول سيدة على الإطلاق تتولى رئاسة كوريا الجنوبية، ويعتبر انتخاب بارك علامة فارقة في تاريخ كوريا، حيث إن الثقافة الكورية يغلب عليها الطابع ألذكوري، وانتخاب بارك ربما يكون فرصة ذهبية لتحسين مكانة المرأة هناك. [1]

وتركز بارك في خططها السياسية على تسهيل عملية التعافي الاقتصادي وبناء الثقة في شبة الجزيرة الكورية وتحسين العلاقة بين الكوريتين من أجل الوصول إلى الهدف النهائي وهو تحقيق الوحدة الناجحة والسعي إلى سعادة الشعب وتحقيق النمو الكامل للبلاد.

وتسعى بارك في خطتها للإبداع الاقتصادي- والتي تبلغ مدتها ثلاثة سنوات- إلي زيادة قدرات نمو الاقتصاد الكوري بمعدل ٤%، وزيادة متوسط الدخل السنوي للفرد إلى ٣٠ ألف دولار بعد مرور ثلاثة سنوات، وتتضمن الخطة:[٢]

١. إصلاحات في القطاع العام.

٢. وتطوير الصناعات الإبداعية من خلال السعي إلى تحقيق" رؤيتها بشأن الاقتصاد الإبداعي".

٣. إعادة التوازن بين الطلب المحلي والصادرات من خلال تنشيط السوق المحلية.

٤. التشديد على أهمية قطاعي البيئة والطاقة.

---

(1) _____، "بارك.....أول سيدة لـ_____ "البيت الأزرق"، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٢٤٤٩، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢.

(2) بون سوجونج، "الرئيسة تشدد في مؤتمر صحفي على أهمية الاقتصاد والوحدة"، كوريا نت، على الرابط التالي:

http://arabic.korea.net/NewsFocus/Policies/view

٥. توسيع نشاط البحث والتطوير في مجال تخفيض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة.

٦. التركيز على خمسة صناعات خدمية مختارة وهي: الصحة، والرعاية الطبية، والتعليم، والمال، والسياحة، والبرمجيات.

ويجدر بالذكر أن دور المرأة في كوريا الجنوبية هو دور فاعل وفي تصاعد مستمر، فمنذ إنشاء جمهورية كوريا في عام ١٩٤٨، حصلت المرأة الكورية على حقوقها الدستورية والفرص المتساوية لتعليمها، والعمل والمشاركة في الحياة العامة، في عام ٢٠٠٥ بدأت الحكومة خطوة كبيرة أخرى تجاه مجتمع يساوى بين الجنسين، وذلك عن طريق إلغاء نظام رب الأسر الذي كان مثالا للتمييز ضد المرأة، وبهذا وضعت كوريا حجر الأساس لثقافة أسرة جديدة تقوم على القيم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، ومع تحسن حال المعيشة واستمرار التنمية الاقتصادية في كوريا، ارتفعت نسبة النساء المتعلمات، وفى عام ١٩٦٥ وصلت نسبة النساء العاملات في أماكن العمل المختلفة إلى ٣٧,٢%، وفى عام ٢٠١٠ وصلت النسبة إلى ٤٩,٤%، وتعمل المرأة في الكثير من المجالات الرئيسية خاصة في القطاع الحكومي، حيث زاد عدد النساء الأعضاء في البرلمان على نحو كبير حتى وصل عدد عضوات البرلمان إلى ٤٣ سيدة في دورة (٢٠٠٨- ٢٠١٢)، وفى آخر امتحان لمهنة القانون، بلغت نسبة النساء اللواتي نجحنا في الامتحان ٤١,٥%، وبلغت النسبة إلى ٤٧,٧% في امتحان الخدمة المدنية العليا، و ٦٠% في امتحان الخدمة المدنية، وتم تعيين أغلبهن كقاضيات ووكلاء نيابة عامة ونواب لمدراء عموميين في المجالات الدبلوماسية أو الخدمة المدنية. وفى إبريل ٢٠٠٨ أصبحت "لي سوه" أول رائدة فضاء في كوريا الجنوبية وأمضت ١١ يوم داخل محطة الفضاء الدولية، ورئيسة كوريا الجنوبية حاليا هى امرأة وبالانتخاب.[1]

[1] أمنية فايد، مسيرة المرأة الكورية من إدارة المنزل إلى الفضاء ورئاسة الجمهورية، على الرابط التالي:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1471348#.U0gcr6LxJ9Q

ثانياً: القيادة السياسية في ماليزيا ودورها في التنمية.

كان للقيادات السياسية المتعاقبة دوراً كبيراً في تحقيق أهداف عملية التنمية في البلاد، وهذا هو ما تجلى بوضوح في الدور الذي قامت به القيادات المتعاقبة حيث جمعت بين الفكر والحركة وكانت لها رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية ووسائل تنفيذها، والدور الذي لعبته القيم الآسيوية في هذا السياق، ناهيك عن خصائص الشخصية القيادية، والمتمثلة في الريادة والقوة والنظرة المستقبلية والمرونة.

فقد نجحت القيادات المتعاقبة في تجنب ماليزيا العديد من العواصف التي تعرضت لها بلدان جنوب شرق آسيا. إذ ساهمت في تحقيق استقرار داخلي كبير في إقامة دولة قوية رغم تعدد الأعراق والديانات.

يعتبر تنكو عبد الرحمن هو أول رئيس للوزراء (أبو الاستقلال)، والذي كان يدرك أن الاستقلال لن يتحقق إلا بتوافق كل الأعراق في المجتمع في ماليزيا، وقد نجح في بناء علاقات وثيقة وتفاهمات مع قيادات الصينيين والهنود اعترف فيها هؤلاء بعدد من المزايا للملايو، في مقابل اعتراف الملايو بحقوق المواطنة الكاملة للصينيين والهنود. ونجح تنكو عبد الرحمن في بناء التحالف من الأحزاب الكبرى الثلاث، وهو ما شكّل أساس فكرة التوافق و"اقتسام الكعكة" بين مختلف الأعراق.

وفي سنة ١٩٧٠ جاء تون عبد الرزاق بن حسين Tun Abdul Razak bin Hussein رئيسًا للوزراء إثر الاضطرابات العرقية التي حدثت في ١٣مايو ١٩٦٩ بين الملايو والصينيين- والتي عبّرت عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم، في ظل سيطرة الصينيين على الاقتصاد وتزايد نفوذهم السياسي- فقام بإعادة تشكيل التركيبة السياسية الماليزية، ووسّع التحالف الحاكم، وشكّل الجبهة الوطنية "Barisan National" لتشكل قاعدة حكم ائتلافي أكثر صلابة واستقرارًا. كما قام بإطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة "NEP" New Economic Policy (١٩٧١-١٩٩٠)،

والتي استهدف من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي لكافة الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي، مع تحسين وضع الملايو الذين كانوا يعانون من الفقر مقارنة بالصينيين والهنود، وتوفير صمام أمان للجميع يمنع تكرار اضطرابات.

ثم جاء تون حسين عون Hussein bin Onn استمرارًا لنهج تون عبد الرزاق، ونجح حسين عون في استيعاب محاضير بن محمد Mahathir bin Mohamed، الذي كان قد طُرد من الحزب وقيادته، إثر أحداث ١٩٦٩، وجعله نائبًا له ووزيرًا للتربية.

وتعتبر فترة محاضير محمد[1] من أزهى الفترات في تاريخ ماليزيا، فقد حققت ماليزيا في عهده مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، حيث استطاع نقل ماليزيا من دولة فقيرة تعاني من مشاكل عرقية واجتماعية إلى دولة قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو، بالرغم من الاختلافات الدينية، والعرقية، والثقافية، واللغوية، والتباينات الاقتصادية.

---

(1)

جدول رقم (٢-٢)

جدول يوضح رؤساء وزراء ماليزيا منذ الاستقلال وحتى الآن

مسلسل	رئيس الوزراء	بداية الفترة	نهاية الفترة	مدة الفترة
١	تنكو عبد الرحمن	١٩٥٥ ٣١ أغسطس ١٩٧٠	١٩٥٧ ٢٢سبتمبر ١٩٧٠	سنتين خمسة عشر سنة
٢	تون عبد الرزاق حسين	٢٢ سبتمبر ١٩٧٠	١٤ يناير ١٩٧٦	ست سنوات
٣	تون حسين عون	١٤ يناير ١٩٧٦	١٦ يوليو ١٩٨١	خمسة سنوات
٤	داتو محاضير محمد العسكري	١٦ يوليو ١٩٨١	٣١ أكتوبر ٢٠٠٣	ثلاثة وعشرون سنة
٥	داتو عبد الله أحمد بدوي	٣١ أكتوبر ٢٠٠٣	٣ ابريل ٢٠٠٩	ست سنوات
٦	محمد نجيب عبد الرزاق	٣ ابريل ٢٠٠٩	وحتى إعداد الدراسة	-

Jayum A Jawan, Malaysian Politics & Government, Karisma Publications Sdn.Bhd, Shahalam Malaysia, Third Print,2006, p.120.
Look: http://www.worldleaderslist.com/malaysia-presidentlist.php

محاضير محمد هو رابع رئيس وزراء لماليزيا منذ الاستقلال١٩٥٧. في ١٩٨١ تولى منصبه، وتجددت ولايته خمس مرات نتيجة انتخابات ديمقراطية حتى أن اختار أن يترك السلطة في ٢٠٠٣، مقدماً بذلك نموذجاً رفيعاً لانتقال السلطة سلمياً في إحدى دول العالم الإسلامي. إذ غادر السلطة، وهو يتمتع بأغلبية حزبية في البرلمان، في احتفال رفيع المستوى بعد أن نقل دولته نقلة نوعية من دولة زراعية متخلفة اقتصاديا إلى دولة تأتى في مقدمة النمور الآسيوية.

وفي معرض الحديث عن محاضير محمد، عند حدوث الاضطرابات العرقية في ١٣ مايو ١٩٦٩ بعث محاضير برسالة إلى تنكو عبد الرحمن، رئيس الوزراء آنذاك، ينتقد فيها سياساته الاجتماعية تجاه العرقيات، ونتيجة لذلك طرد في ١٢ يوليو ١٩٦٩، من "المجلس الأعلى للأمنو". وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٩ طرد من "حزب الأمنو". وفى هذه الفترة بدء محاضير في تأمل المشكلات الاجتماعية لأبناء عرقيته.[١]

وفي هذا الإطار، تركزت انتقادات محاضير محمد لحكومة تنكو عبد الرحمن في عدم تفهم الحكومة للإشارات الواضحة الدالة على إمكانية اندلاع أعمال عنف في البلاد، وفشلها في نزع فتيل الأزمة العرقية قبل حدوثها، وعدم اتخاذ الإجراءات الكافية لتهدئة التوتر العرقي السابق على الاضطرابات وأعمال العنف والتخريب التي شهدتها البلاد.

---

[١] د.محمد السيد سليم،"التكوين الفكري السياسي لمحاضير محمد"، في: د.محمد السيد سليم، د. جابر سعيد عوض (محرران)، الفكر السياسي لمحاضير محمد (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية،٢٠٠٦)، ص ١-٤.

وفى هذا الخصوص، يقول محاضير أن تنكو عبد الرحمن انقاد وراء مطالب العرقية الصينية الخاصة بتعظيم مكاسبها الاقتصادية على حساب الغالبية الفقيرة من المالايا، انطلاقا من النظر إلى الصينيين باعتبارهم قاطرة التنمية في البلاد.[1]

ويلاحظ، أن محاضير محمد انشغل بقضية التعدد العرقي في المجتمع الماليزي قبل أن يصبح رئيسا للوزراء. إذ ظهر هذا جلياً من خلال كتاباته. ففي عام ١٩٧٠ نشر كتابه الأول بعنوان: "**معضلة المالايا**" والذي حاول فيه أن يشرح أسباب الاضطرابات العرقية التي انتابت البلاد في ١٣ مايو ١٩٦٩ في كوالالمبور، وأيضا أسباب تخلف المالاي (السكان الأصليين للبلاد) عن باقي العرقيات الأخرى في البلاد. واقترح محاضير حلا سياسياً-اقتصادياً يأخذ شكل الحماية البناءة للمالاي آخذاً في الاعتبار العوامل الوراثية والبيئية. وعندما نشر الكتاب، قرر رئيس الوزراء الأول لماليزيا منذ الاستقلال تنكو عبد الرحمن، منعه من التداول في ماليزيا ولكن سرعان ما بدأ خليفته، تون عبد الرازق، ثاني رئيس وزراء لماليزيا في تطبيق الأفكار الواردة في هذا الكتاب، والتي ظهرت في إطار "**السياسة الاقتصادية الجديدة**". والتي كانت تركز على ترقية المالاي اقتصاديا ومن ثم التغلب على عدم التكافؤ بين المالاي والعرقيات الأخرى في المجتمع.[2]

وقد كان محاضير يرجع الأسباب والعوامل وراء تخلف الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتعليمية للمالايا إلى عدة عوامل:

<u>أولا</u>، عاملي الوراثة والبيئة. إذ يقول أن الجينات الوراثية هي المحددة لصفات الشخصية للأفراد وقد كان لاعتياد الملايو الزواج من داخل عرقيتهم، الأثر الأكبر في تطور الجينات الوراثية للمالايا، مما أدى إلى عدم تطورهم بالشكل الطبيعي كباقي الأعراق البشرية، وينتقد محاضير بشدة نظرة أبناء عرقيته للزواج على أنه واجب على كل شاب وفتاة، فمن شأن ذلك أن يتزوج الضعيف والغبي والعاجز،

---

(1) M. Bakari Musa,<u>Op.Cit</u>.,p102.

(2) د. محمد السيد سليم، <u>مرجع سابق</u>، ص ٥.

وهذا هو ما أدى إلى خلق جيل من المالايو غير قادر على التطور والارتقاء. هذا بالإضافة إلى المناخ الحار الرطب ودوره السلبي في تكوين شخصية أبناء المالايو. حيث أضفى عليهم طابع الكسل والخمول وساعد على توطين الأمراض الطفيلية التي أضرت بصحة وحيوية الفرد وانتقلت بالوراثة عبر الأجيال المختلفة، ومن ثَمّ أفقدت المالايو حيويتهم ونشاطهم.

ثانيا، العوامل الثقافية، والتي لعبت دوراً كبيراً في تحديد صفات وخصائص العرق البشري عن غيره، فالإسلام لعب دورا كبيرا في التنشئة الثقافية والاجتماعية للملايو. وعلى الرغم من تعلم أبناء الملايو للقرآن الكريم عبر الاحتكاك المباشر بالتجار العرب وتعلمهم اللغة العربية والعلوم والفلسفة الإسلامية إلا أنهم لم يتعلموا روح الثقافة والقيم الإسلامية الصحيحة. ولعل من مظاهر سوء الفهم لمبادئ الإسلام الصحيحة هو انتظارهم دائما لحسن العاقبة بعد الموت دون الاهتمام بالعمل والارتقاء بالذات في الحياة الدنيا. وهذا هو ما يمثل تعارضا لدعوة القرآن للمسلمين أن يعملوا ويعمروا الأرض. هذا بالإضافة إلى الكرم والتسامح لدى أبناء الملايو مع العرقيات الأخرى والذي قاد العرقيات الأخرى لاستغلالهم بسهولة.[1]

وعليه، فقد لعبت العوامل الثقافية والقيمية دورا هاما في جعل المالايو أكثر ميلا إلى حياة الريف وامتهان الزراعة والصيد. فالشخص الريفي بطبيعة الحال أكثر بساطة وأقل قدرة على مواكبة التحديث والتطور الحضاري في المجتمع.

ثالثا، عدم التعاون فيما بين الأعراق أي عدم تعاون العرقيات الأخرى من غير المالايو (الصينيون والهنود)، مع أبناء الملايو للمشاركة في النشاط الاقتصادي.[2]

---

[1] د. جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعدية العرقية في المجتمع الماليزي، في: د. محمد السيد سليم، د. جابر عوض (محرران)، مرجع سابق، ص ص ١٨٢- ١٨٤.

[2] M. Bakari Musa , The Malay Dilemma Revisited (Malaysia: meratea, 1999), p8.

ومن هذا المنطلق، قدم محاضير محمد آليتين أساسيتين لمواجهة المعضلة المالاوية. الأولى، الثورة، ويعنى بها ثورة إصلاح منظمة وخلاقة وتدريجية تؤدى إلى إصلاح المجتمع. والثانية، التطور، فهو عملية طبيعية لا يمكن التحكم في سرعتها أو اهدفها.[1]

فالثورة التي نادي بها محاضير محمد هي ثورة لإصلاح أوضاع المالايو دون أن تؤثر سلبا على مكتسبات العرقيات الأخرى. وبذلك يمكن لهذه الثورة إصلاح جوانب المعضلة الملايوية. فهناك اختلافات كبيرة بين عرقية الملايو من جانب والعرقيات الأخرى من جانب أخر. إذ تعرض المالايو لعوامل وراثية وبيئية. ولتقليص هذا الأثر وضع محاضير عدة بدائل وهى كالتالي:[2]

١) قيام الحكومات الماليزية المتعاقبة بإضفاء نوع من الحماية التفضيلية المطلقة للملايو. (ويرى محاضير أن هذا البديل سيؤدى إلى عدم اعتماد المالايو على أنفسهم في عملية التنمية، ومن ثم يفقدوا القدرة على التعامل الحقيقي مع بيئتهم).

٢) إلغاء أي معاملة تفضيلية للمالايو. (وقد يؤدى هذا البديل من وجهة نظر محاضير إلى إعمال قانون الانتخاب الطبيعي والذي يحتاج إلى آلاف السنين حتى يقوم بعملة في الإبقاء على الأقوى والأصلح من عرقية المالايو).

٣) إضفاء حماية تفضيلية بناءه تقوم على دراسة علمية دقيقة حول أبعاد الدور الذي تقوم به الوراثة والبيئة في تكوين الجوانب الفكرية والجسمانية والنفسية للشخصية المالاوية (وقد أيد محاضير محمد بشدة هذا البديل).

ونظرا لعدم وجود عدالة توزيعية بين عرقيات المجتمع الماليزي، رأى محاضير انه على المالايو أن يختاروا إحدى بديلين: إما أن يرضوا بالأمر الواقع،

---

(1) Mahathir Mohamed, The Malay Dilemma, (Singapore: times Book international, 1970), P.p.104.105.

(2) د. جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية، في: د. محمد السيد سليم، د. جابر عوض (محرران)، مرجع سابق، ص ١٨٦.

أي أن يرضوا بأن يكونوا فقراء في مجتمعهم الغني بالموارد، وإما أن يدخلوا في مجال الحياة الاقتصادية، ومن ثم صنع مستقبل بلادهم وجني ثمار جهودهم.

وعليه، دعا محاضير أبناء عرقيته بان يحتكوا بصورة أكبر مع غيرهم من العرقيات الأخرى وخاصة الصينيين، لكسر الحاجز النفسي بين العرقيتين من جانب واكتساب الماليو مهارات العمل والتجارة من جانب أخر.[1]

ومن هذا المنطلق، اعتبر محاضير محمد أن السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، تعد بمثابة الخطوة الأولى في طريق تحقيق السلام والتجانس العرقي في البلاد.[2] إذ يقول إنه لابد من تحقيق العدالة الاقتصادية فالتنمية والتقدم لا يحدثان في ظل غياب العدالة العرقية.[3]

في ١٠ يوليو ١٩٨١ تولى محاضير محمد رئاسة وزراء ماليزيا، بعد أن تدرج في عدة مناصب سياسية من عضو برلمان إلى وزير ثم نائب رئيس الوزراء ثم رئيس وزراء.

وتجدر الإشارة إلى أن الخبرة السياسية العلمية لمحاضير محمد قامت بدور مهم في فكره السياسي. إذ دخل غمار السياسة العلمية في البلاد على المستويين الداخلي والخارجي قبل أن يصبح رئيساً للوزراء. فقد كان عضواً في البرلمان ثم وزيراً للتعليم، ثم وزيراً للتجارة والصناعة، هذا فضلا عن تولية منصب منظمة تضامن الشعوب الأفريقية – الآسيوية في ماليزيا منذ عام ١٩٦٤.

وقد تمكن من خلال هذه المناصب استيعاب المشكلات من داخلها، وفي السياسة الدولية.إذ اتاحت له منظمة التضامن فرصة التفاعل مع كثير من القيادات

(1) Mahathir Mohamed, "The Malay Dilemma", Op.Cit,.Pp.,109.
(2) I bid, p. 85.
(3) M. Bakari Musa, Op.Cit,p9.

الشعبية في الدول الآسيوية وأيضا الأفريقية. فعندما جاء إلى الحكم، كان عارفاً بمشكلات بلاده وبقضايا العالم.[1]

وقد كانت تكمن أهم المشكلات التي كانت تشغل بال محاضير محمد في كيفية الارتقاء بالمالايا أبناء عرقيته. وقد تمثلت طريقة تعامل محاضير محمد مع التنوع العرقي في البلاد نوعاً من الخصوصية، فقد حققت ماليزيا في عهده مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وقد أتي الترابط بين هذين المؤشرين من إيمان محاضير بأنه لا سلام ولا استقرار بدون توزيع عادل للثروة بين عرقيات المجتمع الماليزي، وليس بالأخذ من عرقية لإعطاء عرقية أخرى.[2]

وفى هذا الصدد يقول محاضير محمد، لكي نحقق التنمية الاقتصادية، لابد من رصد نقاط الضعف والقوة فينا. فالبعض منا ثري مادياً ولدية قوة عاملة صغيرة، والبعض الأخر لدية كثافة سكانية كبيرة، ولكنهم يفتقدوا إلى رأس المال.[3]

وعليه، وفور انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، التي وضعتها حكومة تون عبد الرازق في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٠، شرعت حكومة محاضير محمد في تبنى سياسة جديدة سميت "بسياسة التنمية القومية" في ١٩٩١، والتي كانت بمثابة استمرار لأهداف "السياسة الاقتصادية الجديدة". والتي قامت على استكمال دعم المالايو في كافة المجالات دون الإضرار بالعرقيات الأخرى.[4] إذ بادر

---

(1) I bid, P.9.

(2) Chean Boon Kheng, Malaysia: The Making of A Nation, (Singapore, Institute of Southeast Asian Studies, 2002), p.189.

(3) د. محاضير محمد، شبكات أعمال عالمية بين الدول الإسلامية، خطاب ألقاه في منتدى الأعمال الدولي في مؤتمر المسياد التجاري الدولي العاشر(MUSIAD) في استانبول، تركيا، في ١٥ سبتمبر٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(4) د. جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعدية العرقية في المجتمع الماليزي، في: د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٩٤.

محاضير محمد باستحداث سياسة جديدة للتنمية من خلال الخطة السادسة للتنمية والتي عرفت "بسياسات التنمية القومية" وهي تلك الخطة التي ستستمر خلال العشرين عاماً والتي عرفت برؤية ٢٠٢٠، والتي تعكس في مجملها رؤية محاضير للمرحلة التنموية التالية بعد أن نجحت الخطة السابعة في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للمالاي.[1]

ومما لا شك فيه أن التعاون الوثيق بين عرقيات المجتمع الماليزي جاء بسبب اقتناع الجميع بوجهة نظر محاضير محمد، والتي تؤكد على ضرورة نبذ الصراع بين العرقيات ومن ثم ضرورة التعاون بين المالاي وغير المالاي في المجالين الاقتصادي والثقافي لكي يتم تقليص الخسائر وتعظيم المكاسب من عملية العولمة والتحول الاقتصادي الليبرالي، ولعل أبرز تعبير عن التعاون الاقتصادي بين العرقيات مد الكثير من رجال الأعمال الصينيين يد العون للشركات المالايوية المتعثرة كما اشترك العديد من رجال الأعمال الصينيين والمالايا في مشروعات استثمارية مشتركة تعبر عن النسيج الحقيقي للمجتمع الماليزي الواحد، ويقول محاضير محمد في هذا الصدد "نحن مدينون بشيء للصينيين الذين استقروا في ماليزيا، فهم ماليزيون، وساهموا كثيراً في تنمية البلد وكذلك نحن ساهمنا بتغيير الكثير من مفاهيمنا نحو العمل وسبل التنمية".[2]

ونتيجة للسياسات الساعية لسد فجوة الثقة بين المالاي وغير المالاي وبالأخص الصينيون. إذ شهدت العلاقات العرقية تعاوناً وثيقاً جاء نتيجة إدراك العرقيات المختلفة في المجتمع بضرورة التعاون والمشاركة بين الجميع من أجل تحقيق المصلحة المشتركة في تحقيق التنمية والتقدم لوطنهم الواحد.

---

[1] د. هدى ميتكيس، رؤية محاضير محمد للتنمية، في: د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٧٤.

[2] لقاء تليفزيوني مع محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا سابقاً)، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٧-٧-٢٠٠١.

من هنا شدد محاضير محمد على ضرورة تحقيق العدل بجوانبه المختلفة فيما بين الأعراق داخل المجتمع الماليزي. إذ أكد على ضرورة تحقيق العدالة بصورها المختلفة (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية)، واعتبرها تمثل تحدياً داخلياً واسعاً يمتد من القضاء التام على الفقر المدقع إلى أن تصل إلى تأمين نظم قضائية، وحكم القانون، والمساواة، انطلاقا من أهمية كل مواطن داخل دولته أو كما قرر في أسلوب موحى "كل إنسان في بلدنا هو العالم في نظرنا".[1]

وعليه، يمكن تحديد عدة أبعاد في شخصية محاضير محمد والتي أدت إلى نهضة ماليزيا وهي:

١. الإيمان الراسخ بأن التعليم هو الأساس الأول لنهضة ماليزيا، وانه لا أمل في التنمية إذ ظلت أغلبية السكان تحت مستوى خط الفقر. فعندما فاز محاضير بعضوية البرلمان في ١٩٧٤، وعين وزيرا للتعليم، طبق "سياسة تعليمية جديدة"، وفيها ركز على تعليم الإنجليزية لكي يكون الماليزيون قادرين على المنافسة.

٢. إدراك محاضير أنه لا بد من أن يقف خلفه تيار سياسي وطبقة اجتماعية تدعمه وتحمي مشروعاته، فقد استنتج محاضير أن نجاحه في السلطة لا يرتبط فقط بإحداث التنمية في أوساط الفقراء ولا في تبني سياسة تعليمية جديدة فقط، ولكن أيضا بالتواصل مع العرقية التي ينتمي إليها والتي تشكل الأغلبية للبلاد، والتعاطف مع التيارات الإسلامية التي تعبر عنها، وهو ما أدى إلى تغيير خطابه السياسي لكي يتضمن تأكيدا على العلاقة بين الإسلام والتنمية، وبالرغم من أن محاضير لم يستخدم شعار الأسلمة لوصف سياسته، إلا أن بعض الباحثين يصفون سياسته "ببرامج الأسلمة". إذ يقولون أن الهدف منها هو أن تكون أداة لاكتساب الشرعية.

---

[1] د. ماجدة على صالح، محاضير محمد والقيم الآسيوية، في: د.محمد السيد سليم(محرر)، مرجع سابق، ص ١٦٢.

٣. حافظ محاضير على قاعدة التوازن بين العرقيات المكونة للمجتمع الماليزي، وبالرغم من أنه وصف من قبل بعض الدوائر بالتعصب والتسلط لأبناء عرقيته، حيث كان من أكثر المدافعين عن المالاي في مواجهة تفوق الصينيين وامتيازاتهم، إلا أنه كان يقصد من وراء هذا التعصب أن يحظى أبناء طائفته بمعاملة عادله مع العرقيات الأخرى. فلم يتخذ محاضير أي قرار ضد الصينيين لحساب الملاويين، فقد استطاع الحفاظ على التوازن بين العرقيات المتنافسة سياسيا.

وفي هذا السياق، أدرك محاضير أن التهميش والحرمان الاقتصادي الناشئ عن عدم عدالة التوزيع، أحد مصادر القلق والصراع السياسي، ومن ثم فإنه من الضروري العمل على إعادة توزيع ثروة البلاد بشكل عادل. حيث اعتبر أن التهميش والإقصاء والحرمان الاقتصادي الناشئ عن عدم عدالة التوزيع أحد مصادر القلق أو الصراع السياسي، ومن ثم فإنه من الضروري العمل على إعادة توزيع تلك الثروة بشكل عادل، ويقصد بذلك عنصرين أساسيين. **الأول**، السعي نحو زيادة حجم ونوع الناتج القومي أي الثروة الاقتصادية، **والثاني**، إعطاء الفئات المحرومة نصيبا أكبر من هذا الناتج بدون مصادرة ثروة الأغنياء. هذا بالإضافة إلى توفير الحماية والمساعدة للفقراء على حساب الأغنياء، وذلك عن طريق الضريبة التصاعدية (الضريبة تفرض استناداً إلى ثروة الفرد).

مما سبق يتضح أن مهمة محاضير محمد لم تكن بالأمر السهل، حيث ورث مجتمعاً متعدد الأعراق والثقافات، أبرزها المسلمون والصينيون والهنود، فعمل على تحقيق التوازن السكاني والعرقي خاصة في ظل أكثرية من أعراق الملايو دون قوة مؤثرة مما دفعه إلى السعي لتعزيز نفوذهم في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإنقاذهم من البؤس والفقر والتخلف، وفي الوقت نفسه يعتقد بأن التركيبة العرقية والدينية والتزامها بالإسلام باعتباره الدين الرسمي للدولة يلعب

الدور البارز في فهم التصورات والممارسات الماليزية في التعامل مع القضايا القومية المصيرية. (١)

وفي ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ جاء داتو عبد الله أحمد بدوي، وقد صار على نهج محاضير محمد، وحاول أن يؤكد على المهنية والشفافية ومحاربة الفساد، وقد وجاء برنامج الإسلام الحضاري (Civilizational Islam- Islam Hadhari) ليضاف إلى مشروع محاضير محمد، وهو برنامج يعقد على هيئة دورات يشترك فيها مراحلياً جميع فئات الأمة، حيث لا يقتصر فقط على المسلمين بل يمتد إلى غير المسلمين وذلك من منطلق أن عظمة الإسلام تتمثل في أن كل جوانب التنمية ملك للجميع.

وللمشروع عشر مبادئ يسعى لتنفيذها داخل ماليزيا وخارجها وهي: الإيمان بالله وتحقيق التقوى، الحكومة العادلة والأمينة، حرية واستقلال الشعب، التمكن من العلوم والمعارف، التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة، تحسين نوعية الحياة، حفظ حقوق الأقليات والمرأة، الأخلاق الحميدة والقيم الثقافية الفاضلة، حفظ وحماية البيئة، تقوية القدرات الدفاعية للأمة.(٢)

وفي ٣ ابريل ٢٠٠٩ جاء محمد نجيب عبد الرازق - رئيس وزراء ماليزيا الحالي- ليكون سادس رئيس للوزراء ليتابع سياسات القيادات السابقة عليه.(٣) وجاء بمشروع "ماليزيا ١"، والذي يدعو فيه كل ماليزي أن يعتبر نفسه هو رقم ١ دون التقيد بالعرق أو الدين.

إجمالا، حرصت القيادات الماليزية المتعاقبة على ضرورة الالتزام بالخطط الاستراتيجية والعمل على تنفيذها، وتكمن القيمة الكبرى في فكر القيادات الماليزية المتعاقبة في انتشال المجتمع الماليزي من الفقر والجهل والمرض والصراع العرقي إلى آفاق دولة حديثة، ديمقراطية، فيها قدر كبير من العدالة.

---

(1) https://www.CIA.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/my.htm

(2) Abdullah,Kamarulnizam,**The Politics of Islamic In Contemporary Malaysia, Bangi** (Malaysia: Penerbit, 2003),P.216.

(3) http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1525025/Najib-Raza

وفي سياق المقارنة بين الدولتين محل الدراسة يتضح ما يلي:

١. للقيادة السياسية في الدولتين دور فعال في صياغة وتنفيذ كل من السياسة العامة على الصعيد الداخلي والسياسة الخارجية ومن خلال هذا الدور تقوم بتخطيط وتنفيذ ورقابة عاكسه لطموحات المجتمع.

٢. أن للقيادة السياسية في كلا الدولتين كان ومازال دوراً محورياً في تحقيق الطفرة التنموية وإرساء قواعد التنمية في البلاد، فقد تشغل القيادة السياسية في كوريا الجنوبية موقع الصدارة بين مكونات بين مختلف مكونات الثقافة السياسية الكورية، والقيادة الماليزية كانت ومازالت لها دور محوري وفاعل في قيادة قاطرة النمو، فقد عكست قدرة القيادة على الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية المختلفة المكونة للمجتمع الماليزي وإرساء قواعد التنمية.

٣. أن القيادة في كوريا الجنوبية، وعلى وجه الخصوص في المراحل الأولى للتنمية، كانت فاعلة ومستقرة وشديدة التدقيق، فبدون القيادة الجيدة في كوريا الجنوبية، لأصبح التقدم مجرد أمر غامض. كما نجحت القيادات المتعاقبة في تجنب ماليزيا العديد من العواصف التي تعرضت لها بلدان جنوب شرق آسيا. إذ ساهمت في تحقيق استقرار داخلي كبير في إقامة دولة قوية رغم تعدد الأعراق والديانات.

المبحث الثاني

السياسات التي قادت حركة التنمية في المجتمع الكوري والماليزي

استطاعت كوريا الجنوبية وماليزيا تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتنمية وهو ما يرجع إلى مجموعة الخطط والسياسات التنموية التي لعبت دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولتين.

وفي هذا الإطار، يعرض هذا المبحث لأهم الخطط والساسات التنموية والطريقة التي تبنتها الدولة في تنفيذ هذه السياسات والخطط .

أولاً: أهم السياسات التنموية في المجتمع الكوري.

يعتبر عام ١٩٦١ ميلاداً رسمياً للتجربة التنموية في كوريا الجنوبية، عندما قرر الجنرال بارك تشونج هي Park Chung Hee، رسم خطوط التقدم الاقتصادي وعمل لإقامة دولة الرفاهية في كوريا.[1]

وقد اتضحت فلسفة الرئيس بارك من خلال جملته الشهيرة:

"بالنسبة لأناس بهذا القدر من الفقر كالكوريين وعلى حافة المجاعة، يكون للاقتصاد الأولوية على السياسة في حياتهم اليومية، ويكون تفعيل الديمقراطية غير ذي معنى".[2]

فقد كانت كوريا الجنوبية تعاني الكثير من المشاكل الداخلية، حيث كانت تفتقر إلى المصادر الطبيعية، والموارد الإنتاجية الأخرى بدرجه كبيرة، وحجم السوق المحدود نسبياً، وتواضع التكنولوجيا الموجودة، وتدني نصيب الفرد من الدخل القومي حيث كان يصل إلى ما يقرب من ١٠٠ دولار في عام ١٩٦٣، أي تقريباً

---

[1] خالد زكريا أبو الدهب، "العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في كوريا"، في: د.محمد السيد سليم، النموذج الكوري للتنمية، مرجع سابق، ص٤٧٢.

[2] بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص ١٣٣.

ثلث دخل الفرد في الفلبين آنذاك. كما وصل عدد المنشآت الصناعية في كوريا في ذات الوقت إلى ١٨٠٠٠ منشأة أغلبها صغير ذو خبرة بسيطة، لا تستطيع حتى إنتاج مقلم الأظافر أو عمل خبز ذو جودة عالية، ومن ثم اتسم القطاع الصناعي في كوريا الجنوبية بالمحدودية وتدني مستوى الجودة، الأمر الذي كان يعكسه النموذج الاقتصادي الكوري آنذاك.[١]

وعليه، بدأت مسيرة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية بتدشين أول خطة للتنمية الاقتصادية في عام ١٩٦٢، حيث قررت السلطة آنذاك أن يكون للدولة دوراً نشيطاً في عملية التنمية، نظرا للمعاناة التي عانى منها الشعب الكوري من جراء الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣)، فضلا عن أن التنمية كانت بمثابة الدرع الواقي من الخطر القائم في الشمال.

وفي هذا الإطار، تم استحداث هيئات ومؤسسات جديدة لقيادة مسيرة التنمية، تمثل أبرزها في مجلس التخطيط الاقتصادي The Economic Planning Board (E.P.B)، الذي أوكلت إليه مهمة إدارة وتخطيط بناء الاقتصاد الوطني فضلا عن تكليفه- كما سبق الذكر- بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي تلعب دوراً في الحياة الاقتصادية في البلاد.

وتجدر الإشارة أن الحكومة الكورية - آنذاك- قامت بتأميم كل البنوك التجارية في نهاية ١٩٦٢، وبذلك استطاعت الدولة تخصيص وتوجيه الموارد المالية إلى منشآت الصناعة التحويلية بصورة مباشرة، فضلا عن إنشاء بنوك متخصصة بهدف التمويل الانتقائي لبعض المنشآت والمؤسسات الصناعية.[٢]

---

(1) Cha, Myung Soo "The Colonial Origins of Korea s Market Economy." In A.J.H. Latham and H. Kawakatsu, Asia-Pacific Dynamism 1950-2000 (London: Rout ledge, 2000), Pp. 86-103.

(2) سمير زهير، مرجع سابق، ص ١٣٥.

ومن هذا المنطلق، تمثلت أهم السياسات التي قادت حركة التنمية في المجتمع الكوري الجنوبي في التالي:

١- سياسة إحلال الواردات وإعادة هيكلة الاقتصاد (١٩٥٣-١٩٦٥) Economic Reconstruction and Import Substitution Policy

قد تبنت الحكومة الكورية في مرحلة مبكرة من تطورها الاقتصادي، نظام الحماية وإستراتيجية دعم صناعات محل الواردات، وعلى وجه الخصوص في الصناعات التي تمتاز كوريا الجنوبية بميزة نسبية فيها، مثل: الملابس، الجلود، النسيج والصناعات الغذائية والصناعات التي تنتج السلع والمواد الوسيطة الأساسية مثل الأسمنت والأسمدة، وركزت كوريا على الصناعات كثيفة العمالة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القوة العاملة العاطلة عن العمل.[١]

وفي هذا الإطار، تراوحت نسبة المعونات الأمريكية من الناتج القومي الإجمالي في الفترة من ١٩٥٣-١٩٦٠، ما بين ١,٣٦١ إلى ١,٩٩٦ مليار دولار.[٢]

وقد تم خلال هذه الفترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٢- ١٩٦٦)، والتي كانت تهدف إلى إحراز التقدم الصناعي، وبناء الأساس السليم للنمو الاقتصادي المستديم.

وشجعت سياسةُ إحلال الواردات الحكومةَ على إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيماوية الضرورية، مثل: صناعة الحديد والصلب، والأسمنت، والبتروكيماويات، وتكرير البترول. وقامت بتوجيه الاستثمارات نحو هذه الصناعات، وتوفير الحوافز المناسبة لدفع الشركات للاستثمار في هذه الصناعات، إيمانا من الدولة أن هذه الصناعات تعمل على نشوء الترابطات الأمامية والخلفية Backword

---

[1] المرجع السابق، ص ص ٤٤، ٤٥.

[2] Dong Myeon Shin, Social and Economic Policies in Korea: Ideas, networks and Linkages (London: Rout ledge Curzon ,2003), P48.

and Forward Linkages داخل القطاع الصناعي وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويجدر بالذكر أن سياسة إحلال الواردات نجحت إلى حد ما خلال هذه المرحلة، وذلك بسبب توفر العمالة الرخيصة، والمواد الخام والسلع الوسيطة من مصدر محلي لهذه الصناعات. وقد اكتملت سياسة التوجة للداخل Inward-Looking Policy، كمرحلة أولى لسياسة التصنيع فيها، ووصول السوق المحلي لدرجة الإشباع.

وعلى الرغم من عدم نجاح سياسة إحلال الواردات في جعل القطاع الصناعي هو القطاع الرائد في الاقتصاد القومي، حيث أصبحت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي، والتصدير، والتوظيف محدودة للغاية مقارنةً بدول جنوب شرق آسيا، إلا الاقتصاد الكوري وضع بنجاح الأساس للتصنيع، حيث أُعدّ للانطلاق للمرحلة الثانية Well Prepared for a Second Takeoff.[1]

٢- سياسة التصنيع الموجة للتصدير (١٩٦٦-١٩٧٢) Export-Led Industrialization Policy

كان شعار" بناء الدولة من خلال الصادرات" هو الشعار المفضل لدى الرئيس بارك هيه في هذه المرحلة، وقد كان تعبير "الصادرات أولا" من التعبيرات التي لاقت قبولاً لدي رجال الأعمال الكوريين، حيث ظهر هذا التعبير رسمياً في إطار الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٧-١٩٧١)، ليعبر عن فلسفة كوريا الأساسية وراء التجارة والسياسة الصناعية خلال فترة الرئيس بارك شونغ-هي Park Chung-hee.[2]

---

(1) I bid, P47.

(2) بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص ١٣٣.

ولقد اتبعت الحكومة الكورية الجنوبية إستراتيجية تشجيع الصادرات، إيمانا منها بأن هذه الاستراتيجية تعمل على توسيع حجم السوق من خلال الانطلاق إلى الخارج.[1]

وفي هذا الإطار، تبرز ثلاثة أوجه قامت عليها استراتيجية النمو الكورية، الاستراتيجية الأولى، استهدفت النمو والعدالة في توزيع الدخل، والاستراتيجية الثانية، هي أن كوريا كانت قائمة على التصنيع وليس على التركيز على الموارد أو قطاع الخدمات.

وقد تتسم الاستراتيجية ذات التوجه نحو القطاع الصناعي بالعديد من المزايا بالمقارنة بالاستراتيجية التي ترتكز على استغلال الموارد أو القطاعات الأولية، والاستراتيجية الثالثة، تتمثل في التوجه الكوري للخارج، فالحاجة لاستيراد الغذاء والمواد الخام فرضت عليها الحصول على ما تحتاجه من نقد أجنبي وكان هذا من خلال تصدير منتجاتها الصناعية.[2]

وفي هذا الإطار، وجد في كوريا وجهين للعلاقة بين استراتيجية النمو والعدالة، يتمثل الوجه الأول في خلق وتوفير وظائف منتجة من خلال إستراتيجية نمو موجهة لغير الموظفين أو لمن هم تحت التدريب، والثاني أن إستراتيجية كوريا لتنمية الصناعات التي تحتاج للعمالة في مراحل النمو الأولى، قد خلق فرص عمل ضخمة للعمال حملة الابتدائية، ومن ثم ساعدت استراتيجية النمو على تدعيم المساواة أفضل من جعلها أسوأ.

وفي نفس الإطار، أكدت الحكومة على العدالة كما أكدت على النمو في كثير من قرارات السياسة التنموية، مثل: تدعيم سعر المزرعة، تقليل الضرائب على دخل المزرعة، التحكم في أسعار ضروريات الحياة اليومية كقوالب الفحم والمواصلات، فضلا عن وضع حد لملكية الأراضي الزراعية، وفرض ضرائب لعدم التشجيع على امتلاك أكثر من وحدة سكنية،

---

(1) سمير زهير، مرجع سابق، ص٤٨.

(2) بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٣٢.

قياسا ضد الاستهلاك البارز للمنتجات الطويلة الأجل، هذا وغيرها من السياسات التي ساعدت على زيادة المساواة في الدخل الحقيقي.[1]

٣- سياسة دعم الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات (١٩٧٣-١٩٧٧) Heavy and Petrochemical Industrialization Policy

أعلنت الحكومة الكورية في بداية عام ١٩٧٣ عن سياسة دعم الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات، حيث أدى ارتفاع أسعار البترول أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، مع بداية الاتجاه الركودي في النظام العالمي إلى انخفاض صادرات كوريا حيث كانت معظمها توجة نحو تلك الأسواق.

وقد اقتنعت الحكومة الكورية بضرورة إعادة هيكلة الصناعة وذلك من خلال الترويج لإقامة الصناعات الثقيلة والكمياوية مثل: بناء السفن، والسيارات والمنتجات المصنوعة من الصلب والبتروكيماويات وقامت الحكومة بإنشاء صندوق الاستثمار القومي لتقديم الأموال بمعدلات فائدة منخفضة لمواجهة احتياجات الاستثمار الكبير، كل هذا في إطار استراتيجية الصناعات الثقيلة والكمياوية ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية.

ومن هذا المنطلق، أعلن الرئيس الكوري آنذاك، بارك شونغ- هي في خطابة الموجة للأمة في بداية ١٩٧٣، عن أهداف هذه الاستراتيجية وهي: [2]

أ. التخلي تدريجيا عن الصناعات كثيفة العمالة، وذلك نظرا لإجراءات الحماية التي اتخذتها الدول المتقدمة في ذلك الوقت.

ب. تحقيق الاعتماد على الذات.

ج. إيجاد القاعدة الصناعية القوية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

---

[1] سمير زاهر، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٨.

[2] ــــــــــ، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، على الرابط التالي:
http://www.myqalqilia.com/Role-of-Government.htm

وفي هذا الإطار، لعبت الدولة دورا هاما في تطوير الصناعات من خلال منح الحوافز المناسبة للاستثمار في الصناعات الجديدة والتي تمثلت في:

أ. قيام الدولة بتحديد حجم وقدرات الإنتاج لكل فرع من فروع الصناعة المنتقاة، كما أوكلت للتكتلات الخاصة الشيبول Chaebol، بعض الصناعات.

ب. منح قروض ميسرة للتكتلات الخاصة Chaebol، وتسهيل حصولها على تراخيص الاستيراد.

ج. تخفيض الضريبة على الصناعات الثقيلة.

د. توفير الحماية لهذه الصناعات من خلال فرض الرقابة على الواردات ومراقبة الأسعار، حيث ضاعفت الدولة من إنفاقها على المؤسسات التعليمية والمهنية وأنشأت الكثير من المعاهد المتخصصة، وذلك بهدف توفير الكوادر المطلوبة للصناعات من المهندسين والفنيين.

ه. إيجاد ترابط قوي بين الحكومة ومنشآت الأعمال والجامعات، بهدف استيعاب وتطوير التكنولوجيا الحديثة على مستوى المشروعات دون الاعتماد على أنظمة التكنولوجيا المستوردة.

و. الإنفاق الكبير على البحث والتطوير.

ز. حث العديد من الشركات الخاصة للدخول في شراكة ثلاثية مع القطاع العام ومؤسسة البحوث وتكنولوجيا الالكترونيات، وقد أثمرت هذه الشراكة على قيام المهندسين في هذه المجمعات مثل سامسونج، وجولد ستار، دايو، بزيادة عدد المخترعات المسجلة للشركات الكورية على الصعيد العالمي لصناعة أشباه المواصلات.

وعليه، نمت الصناعات الثقيلة والكمياوية بشكل متسارع خلال الخطة الخمسية الثالثة١٩٧٢-١٩٧٦، حيث تم تطوير الصناعات الكمياوية وزيادة مساهمتها في

السلع التصديرية بشكل ملحوظ، حيث وصلت مساهمة مخرجات الصناعات الثقيلة والكمياوية إلى نسبة ٥٠% من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية عام ١٩٨٠ بالمقارنة بـ ٣٣%،٤١% عامي ١٩٧١، ١٩٧٥ على التوالي.

جدول رقم (٢-٣)

جدول يوضح تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعات التحويلية

(وحدة القياس:%)

نوع الصناعة	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٨٠
الصناعات الثقيلة	٣٣	٤١	٥٠
الصناعات الخفيفة	٦٧	٥٩	٥٠
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

http://www.myqalqilia.com/Role-of-Government.htm

ويجدر بالإشارة أن أعطت الأولوية لتنمية الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا لمواجهة الاحتياجات الدفاعية ولرفع القدرة التنافسية للصادرات الكورية، إلا أن القدرات المالية للحكومة كانت محدودة في الوقت الذي حدث فيه ركود عالمي غير متوقع.

فقد اضطرت كل هذه التطورات الحكومة إلى تخفيض دعمها للصادرات من منتجات الصناعات ذات العمالة الكثيفة مثل إلغاء التخفيض البالغ ٥٠% في ضرائب الدخل على أرباح التصدير عام ١٩٧٢، وتم تعديل نظام الإعفاءات الجمركية على المعدات الرأسمالية لإنتاج سلع صالحة للتصدير، وطُبق بدلاً منه نظام ينص على دفع الرسوم الجمركية بالتقسيط، وفي ١٩٧٥ أسقطت الإعفاءات الجمركية على الواردات من المواد الخام المستخدمة في إنتاج السلع التي ستصدر للخارج.[١]

[١] سامح فوزي، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

٤- سياسة هيكلة الصناعة والتحول إلى النظام المفتوح (١٩٨٠-١٩٩٦) Industrial Restructuring and the Shift to Open System

قامت السياسة الصناعية التي ميزت فترة ثمانينات القرن الماضي في كوريا الجنوبية على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية، مع إعطاء الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة وكثيفة استخدام رأس المال مثل صناعة السيارات ومحركات الاحتراق الداخلي والماكينات الكهربائية الثقيلة.

ونتيجة لتداعيات الركود الاقتصادي وآثار الصدمة النفطية ١٩٧٩، فضلا عن الضربة العنيفة التي وجهت للصناعات البتروكيماوية، تم وضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الصناعات مثل صناعة النسيج وبناء السفن.[١] كما أعدت الحكومة خطة شاملة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.[٢]

بالرغم من الصدمات التي أضرت بالاقتصاد الكوري بشكل كبير في ١٩٨٠، إلا أن الاقتصاد الكوري تعافى بسرعة، وذلك بسبب تحسن الحصاد وسياسة الاستقرار في الأسعار والاصلاحات الواسعة النطاق التي شرعت بها الحكومة الجديدة تحت قيادة الجنرال Chun Doo Hwan.[٣]

---

(1) Joung Whang, Government Direction of the Korean Economy, In Gerald E. Caiden and Bun Woon Kim (eds.) A Dragon's Progress Development Administration in Korea (U.S.A: Kumarian Press,1991), p89.

(2) عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، "من إحلال الواردات إلى التصنيع للتصدير"، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد ١٥، مايو ١٩٩٣، ص ص ٧-٨.

(3) Chung-Si Ahn and Kyong-Dong Kim"Korea",in Chung-Si Ahn (ed.) The Local, Political Svstem in Asia: A Compartive Perspective (Seoul: National University Press, 1987), Pp 30-40.

وقد اتجهت استراتيجية التنمية التي قامت الحكومة بتطبيقها في عام ١٩٨١، لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: استقرار الأسعار، وتحرير السوق، والنمو الاقتصادي:[١]

أ. استقرار الأسعار:

اتخذت الحكومة إجراءات مالية ونقدية حازمة، حيث تم التحكم في الطلب الإجمالي، وذلك بتطبيق سياسة نقدية مقيدة تهدف إلى وضع حدود للمعدل الشامل للتوسع في عرض الأموال بحيث لا يتجاوز من ١٥-١٨%، كما قامت الدولة بخفض الإنفاق على القطاع العام.

ب. تحرير السوق:

قامت الحكومة بإتباع سياسة تحرير السوق، وذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات الداخلية والخارجية لمحاولة إيجاد نوع من الاستقلال الذاتي للقطاع الخاص. وقد تم إلغاء القروض المدعمة، وتم الأخذ بسياسة تحرير الواردات، وذلك من خلال السماح للمنافسة الأجنبية بالقدر الذي يمثل عاملاً ضاغطاً على المنتجين المحليين للارتفاع بمستوى المنتج وعدم المغالاة في الأسعار.

ج. النمو الاقتصادي المتوازن:

عملت الحكومة على تحقيق شكل من التنمية المتوازنة على المستوى الإقليمي بين الريف والحضر، وبين الأغنياء والفقراء على المستوى الطبقي، وبذلك ساعدت الحكومة على تحقيق التوازن للخريطة الاجتماعية للمجتمع الكوري، وقد أشارت بعض الدلائل إلى نجاح الحكومة في تحقيق هذه السياسة، حيث قلت النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من الفقر المدقع من ٩,٨% في ١٩٨٠ إلى ٤,٥% في عام ١٩٨٤.

---

[١] مختار الجمال، "نماذج التنمية في شرقي آسيا"، أوراق آسيوية، العدد٣، مركز الدراسات الآسيوية، أغسطس ١٩٩٥، ص ٢٦-٢٨.

ساعدت كل هذه الإجراءات والتي اقترنت بتحسينات في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد الكوري الجنوبي على أن يستعيد زخمة المفقود Regain its Lost Momentum، في أواخر الثمانينات، حيث سجل الاقتصاد الكوري الجنوبي نمواً حقيقياً بمعدل ٩,٢% سنويا بين الأعوام ١٩٨٢-١٩٨٥، و ١٢,٥% بين عامي ١٩٨٦-١٩٨٨.

وفي هذا الإطار، أعلنت خطة اقتصادية جديدة، تتضمن تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز التوسع في صناعة الالكترونيات والآلات والمعدات القادرة على المنافسة في السوق الدولية.

وقد ارتكزت سياسة الحكومة للتنمية خلال فترة التسعينيات في:[1]

أ.الاستمرار في تطوير كل من الصناعات الثقيلة والخفيفة وذلك بتقديم أحدث أساليب التكنولوجيا لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الكورية.

ب. الاستمرار في سياسة تحرير الواردات.

ج. العمل على تنمية الناتج القومي الإجمالي وزيادة نصيب الفرد منه، وتحسين مستويات المعيشة والاهتمام ببرامج الرفاهية الاجتماعية.

---

[1] جمال الدين الخازندار، كوريا المعجزة الاقتصادية: الإدارة والأزمات (القاهرة: قايتباي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣)، ص ٢١.

جدول رقم (٢ - ٤)[١]

جدول يوضح تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعات التحويلية

(وحدة القياس:%)

نوع الصناعة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٩
الصناعات الثقيلة	٥٠	٦٥	٧١,٧	٧٧
الصناعات الخفيفة	٥٠	٣٥	٢٨,٣	٢٣
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

يوضح هذا الجدول التغير الذي حدث في هيكل الصناعة الكورية خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٩ بشكل كبير لصالح الصناعات الثقيلة والكيميائية والتي زادت مساهمتها في القطاع الصناعي من ٧١,٧% في ١٩٩٣، إلى ٧٧% في عام ١٩٩٩ مقارنةً بالصناعات الخفيفة التي انخفضت بالمقابل مساهمتها في الصناعة من ٢٨,٣% في ١٩٩٣ إلى ٢٣% في ١٩٩٩.

وفي هذا الإطار، ارتكزت السياسات الاقتصادية لكوريا الجنوبية على سلسلة متتالية من الخطط الخمسية والتي بدأت منذ عام ١٩٦٢، وهي كالتالي:[٢]

١- الخطة الخمسية الأولى(١٩٦٢- ١٩٦٦).

هدفت هذه الخطة إلى كسر الحلقة المفرغة للفقر، وإقامة أسس التنمية الاقتصادية الذاتية المستدامة، حيث شملت الخطة الخطوات الأولية نحو بناء هيكل صناعي مكثف ذاتياً، وقد تم التأكيد على إقامة بعض الصناعات الضرورية مثل: الكهرباء، وصناعة الأسمدة، وتكرير النفط، والألياف الصناعية، وإنتاج الاسمنت. وقد تمثلت الاتجاهات الرئيسية التي تسعى الخطة إلى تحقيقها في:

أ. تأمين مصادر الطاقة.

---

[1] سمير زهير، مرجع سابق، ص ٥٦.

[2] Irman Adelman, "Lessons From (S) Korea", Zagreb International Reviw of Economics and Business, Vol, 2, No.2, P58.

ب. تصحيح اختلالات الهيكلية الغير متوازنة توسيع الصناعات الأساسية والبنية التحتيه اللازمة.

ج. الاستخدام الأمثل للموارد العاطلة.

د. تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ه. تدعيم التكنولوجيا.

ويجدر بالإشارة انه في الفترة من ١٩٦٢- ١٩٦٦ تم وضع خطتين للتنمية، وتم تصميمهما بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية - والتي تركز دعمها في الغالب في مجالات (المال- الأفكار- الموظفين)- وبعد تحقيق أهداف هذه الخطط التنموية قرر الرئيس الكوري أن تقوم كوريا بتصميم خططها ذاتيا وبكفاءات محلية.

٢- الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٧-١٩٧١).[1]

في إطار هذه الخطة تم التأكيد على تحديث الهيكل الصناعي، وتدعيم التنمية الاقتصادية المستدامة، وتمثلت الاتجاهات الرئيسية التي سعت الخطة إلى تحقيقها في:

أ. الاكتفاء الذاتي في الغذاء وتنمية الصيد وأنشطة الغابات.

ب. وضع أسس التصنيع.

ج. تحسين وضع ميزان المدفوعات.

د. خلق فرص عمل تنظيم الأسرة وتنظيم السكان.

ه. زيادة دخول الأسر الريفية.

و. الارتقاء بالتكنولوجيا والإنتاجية.

---

(1) Adelman, I. (ed.), Practical Approaches to Development Planning: Korea's Second Five Year Plan, (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1969).P.306.

٣- الخطة الخمسية الثالثة(١٩٧٢-١٩٧٦).[١]

قد تمثلت أهم أهداف هذه الخطة في انسجام كل من النمو والاستقرار والعدالة، والتوجه إلى اقتصاد معتمد على الذات، فضلا عن التنمية الشاملة للأرض القومية وتوازن العلاقات الإقليمية، وتمثلت الاتجاهات الرئيسية للخطة في:

أ. الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية.

ب. الارتقاء بمستوى المعيشة في الأرض الريفية.

ج. تدعيم الصناعات الثقيلة والكيميائية.

د. الارتقاء بالعلم والتكنولوجيا والموارد البشرية.

ه. تنمية الموارد القومية وتوزيع مكاني كفء للصناعات.

و. الارتقاء بالبيئة المعيشية والرفاهة القومية.

٤- الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٧- ١٩٨١).[٢]

هدفت خطة التنمية الاقتصادية الرابعة إلى تحقيق هدف الوصول إلى اقتصاد معتمد على الذات، وتدعيم العدالة عن طريق التنمية المجتمعية، وأيضا تدعيم التكنولوجيا وتحسين الكفاءة، وقد تمثلت أهم الاتجاهات الرئيسية لهذه الخطة في التالي:

أ. الاكتفاء الذاتي في رأس المال الاستثماري.

ب. الوصول إلى نقطة التوازن في ميزان المدفوعات.

ج. إعادة هيكلة صناعية وتدعيم التنافسية العالمية.

د. إعادة هيكلة للتصنيع مع تقوية التنافسية العالمية.

ه. زيادة العمالة وتنمية قوة الأفراد.

و. الارتقاء بالبيئة المعيشية.

---

(2) http://countrystudies.us/south-korea/47.htm

(2) Inchul Kim, "Korea's Capitalistic Planning Model: Policy Lessons for Mongolia", The Journal of The Korean Economy, Vol. 11, No. 1 (April 2010).P.180.

ز. زيادة الاستثمارات الموجهة للعلم والتكنولوجيا.

ح. الارتقاء بالإدراة الاقتصادية وإدارة المؤسسات.

٥- الخطة الخمسية الخامسة(١٩٨٢- ١٩٨٦).

هدفت هذه الخطة إلى وضع الأسس اللازمة من أجل استقرار الأسعار واقتصاد قائم على الذات، وتطوير التكنولوجيا، والارتقاء بمستوى المعيشة، وإعادة هيكلة للوظائف الحكومية الاقتصادية، وتمثلت أهم الاتجاهات الرئيسية التي سعت الخطة إلى تحقيقها في:

أ. القضاء على السلوكيات الاقتصادية المؤدية إلى التضخم.

ب. زيادة التنافسية في الصناعات التقيلة.

ج. تحسين السياسات الزراعية.

د. التصدي لقيود الطاقة.

ه. الارتقاء بالمؤسسات المالية.

و. إعادة ضبط المهام الحكومية وترشيد إدارة السياسات الحكومية.

ز. تقوية النظام التنافسي وتشجيع سياسات الانفتاح.

ح. تنمية القدرات البشرية مع تدعيم العلم والتكنولوجيا.

ط. إنشاء علاقات عمالية جديدة.

ي. توسيع التنمية الاجتماعية.

٦- الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٧- ١٩٩١).[1]

وقد هدفت هذه الخطة إلى تأسيس نظام اقتصادي - اجتماعي، وتدعيم القدرات الابتكارية والإبداعية، وإعادة هيكلة صناعية وتطوير التكنولوجيا، وتدعيم

(1) I bid, Pp. 177-194.

الرفاهية القومية عن طريق تنمية إقليمية متوازنة وتوزيع دخل متوازن، وتمثلت أهم الاتجاهات الرئيسية لهذه الخطة في:

أ. زيادة فرص العمل.

ب. تقوية أسس استقرار الأسعار.

ج. تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وتقليل الدين الخارجي.

د. إعادة هيكلة تصنيع وتطوير التكنولوجيا.

ه. تنمية ريفية وإقليمية متوازنة.

و. الارتقاء بالرفاهية القومية عن طريق دعم العدالة الاجتماعية.

ز. تدعيم نظام اقتصاد السوق وإعادة ضبط الوظائف الحكومية.

٧- الخطة الخمسية السابعة (١٩٩٢- ١٩٩٦).[١]

تمثلت أهم أهداف هذه الخطة في تشجيع وجود اقتصاد صحي وذى كفاءة عن طريق التنظيم الذاتي والمنافسة المنظمة، والابتكار الإداري والوصول إلى عمل له صدى وأخلاق المواطنة، وقد تمثلت الاتجاهات الرئيسية لهذه الخطة في:

أ. إعادة تأسيس التعليم والتدريب.

ب. تدعيم الابتكار والمعلومات.

ج. زيادة البنية التحتية وسبل النقل ذات الكفاءة.

د. الإدارة الكفء والمؤسسات الصناعية وتقوية كل من المنشئات الصغير والمتوسطة الحجم.

ه. الارتقاء بالهيكل الزراعي وتنمية إقليمية متوازنة.

و. القضاء على المشاكل البيئية والسكنية.

ز. الارتقاء بالرفاهة الاجتماعية وتنمية الثقافة الداخلية.

ح. تدعيم التشريع الذاتي وإعادة إنشاء الوظائف الحكومية.

---

(1) I bid, Pp. 177-184.

ط. الانفتاح الاقتصادي.

ي. الاستعداد للاتحاد وتدعيم التعاون الشمالي- الجنوبي.

٨- الخطة الخمسية الثامنة للاقتصاد الجديد (١٩٩٣- ١٩٩٧).[١]

هدفت هذه الخطة إلى دفع الدولة إلى مستوي الدول المتقدمة، وتقوية الأساس الاقتصادي اللازم للاستعداد للاتحاد. وتمثلت أهم الاتجاهات الرئيسية لها في:

أ. تقوية إمكانيات النمو المتاحة للاقتصاد.

ب. التوسع في التسويق العالمي.

ج. تحسين الأوضاع المعيشية.

د. الإصلاح المؤسسي والإداري وأخلاقيات العمل.

وعلى ضوء ذلك، ركزت الحكومة من خلال خططها الاقتصادية على تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق الدولية وأسست بنك التصدير والاستيراد في عام ١٩٦٩من أجل توفير التمويل اللازم للصناعات الكورية، ولم تكتف الدولة بذلك بل أشركت رجال الأعمال والمصدرين في مؤتمرات دورية بهدف مساعدتهم في كيفية مواجهة الصعوبات التي تكتنف عملية ترويج وتسويق صادراتهم في الأسواق الخارجية.[٢]

وفي إطار هذه الخطط استخدمت كوريا الجنوبية كل اقتصادها وقد أفادت كل الإفادة من التكنولوجيا والخبرة الأجنبية، ونتيجة لذلك ارتفعت الصادرات بمعدل سنوي أكثر من ٣٠% خلال السنوات من ١٩٦١ إلى ١٩٨٨، وكان النمو السريع للصادرات خلال هذه الفترة هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.[٣]

---

(١) I bid, Pp. 189-194.

(٢) ووكامينجز، ميريديث (٢٠٠٠) "التجربة الكورية: الديمقراطية وأسلوب الإدارة المثلي"، على الرابط التالي: http://www.cipe-arabia.org/files/html/art/0401.htm

(3) Hyun Ohseok, Korean Economy in the 1990's: Making the Transition to Maturity, Topice on Korean Affairs, No.3,October 1992, Pp. 144-145.

شكل رقم (٢ ـ ١)[١]

شكل يوضح التطور في نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

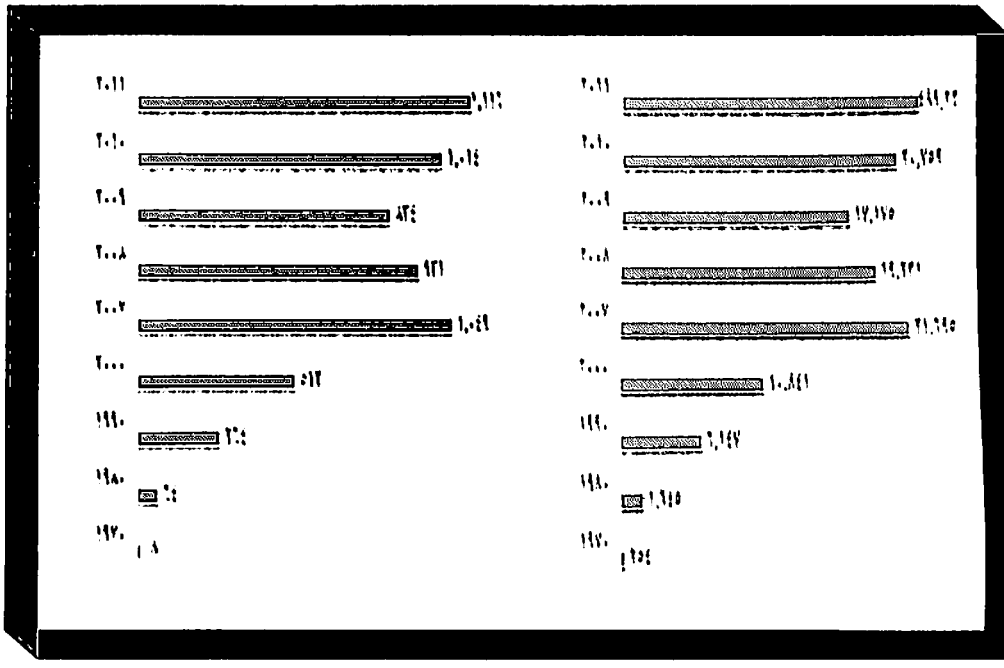

من الشكل السابق يتضح أنه بفضل السياسات الناجحة للحكومة الكورية، سجل الاقتصاد الكوري معدل نمو قدرة ٦.٢٥% في ٢٠١٠ وهو أعلى مستوى له في ثماني سنوات، وعاد دخل الفرد إلى مستوى ٢٠.٠٠٠ دولار أمريكي، وقفزت كوريا لتصبح ثامنَ دولة مصدرة على مستوى العالم في ٢٠١٢، وحققت فائضا تجاريا بلغ أكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكي للسنة الرابعة على التوالي.

[١] هذا الشكل من إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الواردة في الموقع الحكومي لكوريا، على الرابط التالي:
http://www.korea.net/AboutKorea/Economy/Overview

وبحلول عام ٢٠٤٠ متوقع أن يصل حجم الاقتصاد الكوري إلى ٢,٨ تريليون دولار أمريكي، أي ثلاثة أضعاف حجمة الآن ، كما أن النتائج المحلي الإجمالي للفرد متوقع أن يصل إلى مستوى٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي.[1]

شكل رقم (٢-٢)

شكل يوضح التطور في الدخل القومي للفرد في الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣)

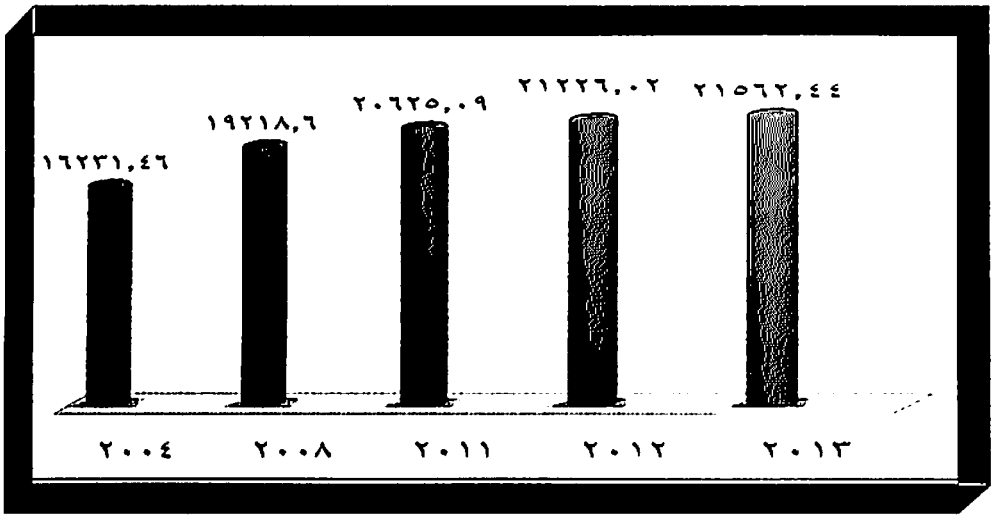

SOURCE:WWW.TRDINGEECONOMICS.COM-WORLd BANK

مما سبق يتضح أن كوريا الجنوبية اتبعت نهجًا يربط بين سياسات التنمية الاقتصادية وبرامج التنمية الاجتماعية، حيث زاد إجمالي الدخل القومي من ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٦٢ إلى ١٠٠٧ مليار دولار عام ٢٠١٠، وفقاً لتقرير البنك الدولي، ويوضح الشكل التطور في نصيب دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي من ١٦,٤٦٢ ألف دولار في ٢٠٠٤ حتى وصل إلى ٢١,٤٤٣ ألف دولار في عام ٢٠١٣.

---

[1] سوه جونجي، دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي، ورقة مقدمة إلى مجموعة الأغر للفكر الاستراتيجي، جده، المملكة العربية السعودية، ٧ يونيو ٢٠١١، ص ص ٤:٢، على الرابط التالي: www.al-aghar.org

إجمالا ذهبت كوريا الجنوبية في تجربتها التنموية إلى إتباع عدة سياسات وإستراتيجيات وضعها مجلس التخطيط الاقتصادي الذي صاغ السياسات ووضع خطط وبرامج التنمية، وأشرف على تنفيذها، وقد تمثلت أبرز تلك السياسات في سياسة التوجه للداخل (Inward-looking policy) من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد، وسياسة إحلال الواردات، وخصوصًا الصناعات التي تمتاز كوريا فيها بميزة نسبية، من خلال وضع خطط خمسية للتنمية الاقتصادية، وتشجيع إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيماوية الضرورية من خلال تنظيم الأسواق المالية وتوجيه المصارف التجارية لتقديم القروض والتسهيلات المالية بأسعار فائدة متدنية على القروض المتوسطة والطويلة الأجل في القطاع الخاص، وإتباع سعر صرف متعدد للعملة الكورية، بحيث يكافئ المصدرين، ويعاقب المستوردين، ووضع القيود على الواردات، باستثناء الواردات من المواد الخام والوسيطة اللازمة لصناعات إحلال الواردات، وذلك تماشيًا مع سياسة الدولة لتطوير الصناعات الأساسية.[1]

ثانيا: أهم السياسات التنموية في المجتمع الماليزي.

اعتنقت ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال مباشرة في١٩٥٧، سياسة تنادى بالتنمية الريفية وتنمية الصناعات صغيرة الحجم. إذ حددت ملامح هذه السياسة في الخطة الخمسية الأولى في الفترة (١٩٥٦-١٩٦٠) والخطة الخمسية الثانية في الفترة (١٩٦٧- ١٩٦٥). وبعد مرور عشر سنوات بدأت سياسة التنمية الريفية تؤتى ثماراً إيجابية، وبدأت الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على الإحلال محل الواردات.

ومنذ حدوث الاضطرابات العرقية التي عصفت بالبلاد في ١٣ مايو١٩٦٩، اتخذت الدولة الماليزية عدة استراتيجيات لكيفية التعامل مع المجتمع متعدد الأعراق

---

[1] محمد السيد عبد الجواد، "صعود الدول النامية: نماذج حول العالم"، مركز المصري للدراسات والمعلومات، ١٠-٦- ٢٠١٣، على الرابط التالي:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/319450

واعادة هيكلة المجتمع الماليزي، وذلك من خلال إتباعها لعدة سياسات شكلت ركيزة أساسية لخطط التنمية في البلاد.

وفي معرض الحديث جاءت في مقدمة هذه الاستراتيجيات، السياسة الاقتصادية الجديدة لمدة عشرين عاما(١٩٧١-١٩٩٠)،[١] ومع تطبيق هذه السياسة اعتمد الاقتصاد الماليزي على رأس المال الداخلي والخارجي حتى١٩٩٠.[٢]

١- السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy(NEP)

أكدت أحداث ١٣ أيار/مايو ١٩٦٩، على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عامة والعمل على معالجة قضية الفقر، مع إعطاء الأولوية للمالايو لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[٣]

وقد جاء تون عبد الرازق (رئيس وزراء ماليزيا الثاني) برؤية طموحة لوضع حد للتمايز الاقتصادي بين العرقيات الثلاث (المالاي، الصينيين، الهنود) أطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy (NEP).

---

[١] جاءت السياسة الاقتصادية الجديدة على اعتبار أنها استراتيجية أساسية لإعادة هيكلة المجتمع، وقد تزامنت هذه السياسة مع بدء تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة (١٩٧١-١٩٧٥)، والتي كان الهدف الأساسي منها ضمان استمرار الوحدة الوطنية وذلك من خلال تحقيق القضاء على الفقر، واعادة هيكلة المجتمع.
انظر: د. بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، في: د. كمال المنوفي، د. جابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥)، ص١٩٣.

[٢] د. هدى ميتكيس،"العلاقة بين التنمية والديمقراطية في ماليزيا"، المرجع السابق، ص٢٢٥.

[٣] Malaysia: Achieving The Mill Enuium Development GoalsSuccesses and Challenges (Malaysia: United nations Development Programme, First Published,2005), p7.

" قامت حكومة ماليزيا بصياغة السياسة الاقتصادية الجديدة التي أعطت الحكومة سلطة إعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية بما هو أقرب للتساوي. هناك تفرقة ايجابية لصالح العرق الأضعف اقتصادياً في الغالب الملايو ولصالح أعراق السكان الأصليين الأخرى".[1]

تم الإعلان عن هذه السياسة في ١٩٧٠، وتم شملها في الخطة الماليزية الثانية (١٩٧١- ١٩٧٥)، ثم توسعت في إطار الخطة المنظورة للفترة من (١٩٧١- ١٩٩٠)، ضمن الاستعراض الخاص بالخطة الماليزية الثانية.

شكل رقم (٢-٣)

شكل يوضح أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة(NEP)[2]

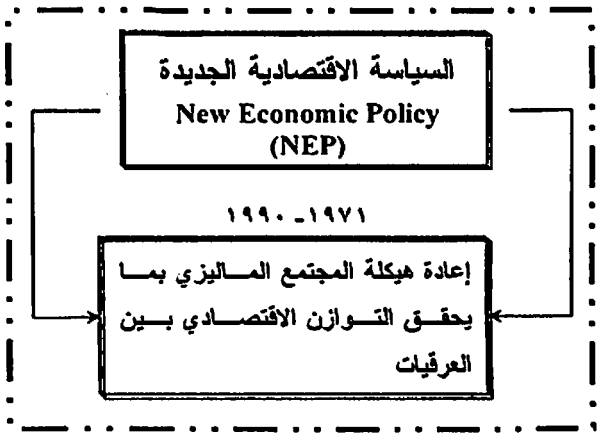

وفي هذا السياق، توصلت الدولة عبر السياسة الاقتصادية الجديدة إلى إرساء دعائم التنمية، ومن ثم، استفادت كل عرقيات المجتمع الماليزي من السياسة

---

[1] د. محاضير محمد، تجربة ماليزيا: استخدام المساواة الاجتماعية كقاطرة لنمو الأعمال، خطاب أمام غرفة التجارة والصناعة الفيليبينية في مانيلا بالفيليبين، في ٥ أكتوبر ٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي (مترجم)، خطابات محاضير محمد (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٧)، ص ١٦٠.

[2] Kua Kia Soong, May13 Declassified Document on the Malay Siariots of1969, (Malaysia: Suaram,2007), Pp.129-132.

الاقتصادية الجديدة (NEP)، إذ كان لها دور كبير في تقريب الفجوة الاقتصادية بين المالاى من جانب والصينيين والهنود من جانب أخر. من خلال توزيع المكاسب المتحصلة من عملية التنمية الاقتصادية بين العرقيات المختلفة لمصلحة المالاي. ولا يعنى ذلك أن كل المكاسب اتجهت للمالاي من خلال هذه السياسة وإنما يعنى ذلك أن الكل استفاد ولكن بدرجات متفاوتة.[1] وعلى الرغم من أن هذه السياسة استطاعت إلى حد ما إنهاء ارتباط عرق معين بمستوى اقتصادي معين، إلا أنها لم تحقق هدفها الأخر (القضاء على الفقر المدقع).[2]

وفي السياق نفسه، ارتبطت إعادة هيكلة المجتمع اقتصاديا وتحسين الوضع الاقتصادي للمالاي، بتوفير فرص التدريب والتعليم المتاحة للمالاي. هذا بالإضافة، إلى توفير درجة من التوافق بين الجماعات العرقية المختلفة في ماليزيا على أهداف هذه السياسات وآليات تنفيذها، هذا بالإضافة إلى تحقيق درجة من التجانس في أداء منظومة الحزب القائد United Malays National Organisation(UMNO)، والتي تجمع بين الأبعاد السياسية والإدارية والاقتصادية.[3]

٢- سياسة التنمية القومية National Development Policy(NDP)[4]

بعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٩٠ بادر محاضير محمد في استحداث سياسة جديدة للتنمية عرفت بسياسة التنمية القومية، وقد كانت هذه السياسة بمثابة استمرار لأهداف وغايات السياسة الاقتصادية السابقة عليها. وقد هدفت سياسة

---

(1) موسوعة الدكتور محاضير محمد، ماليزيا، المجلد الخامس (القاهرة: دار الكتاب المصري وآخرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ص ص ٣٦-٣٧.

(2) Mahathir Mohamed, The Way Forward, (London: Weidenfeld and Nickolson, 1998), Pp.101-103.

(3) انظر: الموقع الرسمي للحزب على الرابط التالي:

/http://www.umno-online.my

(4) عادل الجو جري، مهاتير محمد النمر الآسيوي: من شاب متمرد إلى بطل إسلامي (دمشق: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨)، ص ١١١.

التنمية القومية إلى محاربة الفقر، وتنمية الكوادر البشرية، و تنمية المجتمع الصناعي والتجاري.[1]

" منذ عام ١٩٧٠، كانت ماليزيا تعيد بناء اقتصادها بنشاط حتى تعطى كل فرد في المجتمع نصيباً عادلاً من ثروة البلاد، وتم وضع "السياسة الاقتصادية الجديدة" منذ عام ١٩٧٠، واتبعت "سياسة التنمية القومية" في عام ١٩٩٠، وكان الغرض من "سياسة التنمية القومية" هذه تعزيز توازن الحالة الاقتصادية الجيدة للمجتمعات المختلفة، مع التركيز هذه المرة على الكيف أولا ثم الكم".[2]

وعليه، فقد هدفت سياسة التنمية القومية إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع استمرار معاملة تفضيلية للملايو في المجال الاقتصادي، كما هدفت إلى ضمان حصول جميع الماليزيين على التعليم حتى المرحلة الثانوية مع تحديث المناهج التعليمية باستمرار حتى يتسني للشباب الماليزي المحرك الرئيسي لعملية التنمية الماليزية بجميع عرقياته تحقيق التقدم الاقتصادي لدولة ماليزيا.[3]

جدول رقم (٢-٥)

دراسة تقيمية للسياسة الاقتصادية الجديدة [4]

	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠٠٩
حقوق ملكية بوميبوترا	%٢,٤ (RM477m)	%١٩,٣ RM20.9b	%١٨,٧ (RM73.2B)	–
الفقر الكلي	%٥٢	%١٧,١	%٥,٧	%٣,٨
الفقر في الأرياف	%٥٩	%٢١,٨	%١١	–
متوسط الدخل الأسرة	RM660	RM1.254	RM2.996	–

(1) Mahathir Mohamed. "The Way Forward", Op. Cit.,p2
Look also: http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2777.htm

(2) موسوعة محاضير محمد، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص ١٣.

(3) Ninth malaysia Plan 2006-2010,The National Mission, Pp.3-7.

(4) محمد رضوان عثمان، "إدارة الشؤون الاقتصادية: تجربة ماليزيا"، محاضرة ألقيت على طلاب الدورة الماليزية في: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠١٠، ص١٧.

من الجدول السابق يتضح، ان ماليزيا نجحت وبشكل كبير في مكافحة الفقر، حيث انخفض المؤشر العام للفقر من ٥٢% عام ١٩٧٠إلى ١٧,١% في ١٩٩٠ ثم انخفض إلى ٥% عام٢٠٠٤،[١]ثم انخفض إلى أن وصل إلى ٣,٨% في عام ٢٠٠٩.[٢]

ومما سبق يتضح منذ التسعينيات أن الدولة الماليزية تواجه المزيد من الجهود، لكي تقضى على الفقر المدقع. إذ توضح المؤشرات أن مستوى الفقر يتجه إلى الانخفاض بصورة كبيرة كما وضحنا في السابق.

ومن خلال الدراسات التي قامت بها الحكومة أتضح أن التنمية السريعة والنمو الاقتصادي المتزايد ساهما في تراجع معدلات الفقر. إذ انخفضت نسبة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر. وأتضح أيضا أن أكثر الماليزيين فقرا هم من الأفراد الأكبر سنا من جانب، ومن يقيمون في المناطق التي لا تستفيد من برامج التنمية من جانب أخر. ومن ثم فقد حققت سياسة التنمية القومية الهدف المرجو منها رغم وجودها في إطار دولي رافض لتطبيق دولة إسلامية ذات توجهات غير ليبرالية لعملية التنمية اعتمادا على الذات. إذ استطاعت الدولة تحت قيادة محاضير محمد تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت ٨٠% في الفترة من ١٩٨٧- ١٩٩٦ تعتبر من

(1) Malaysia, Eighth Malaysia Plan 2001- 2005 (Kuala Lumpur: Percetakan Nasional Malaysia Bernad, 2002), P. 34.

(2) Zulkarnain A. Hatta & Isahaque Ali, Poverty Reduction Policies in Malaysia: Trends, Strategies and Challenges, Asian Culture and History; Vol. 5, No. 2; 2013, P.49.

ويجدر بالذكر أن الاقتصاد الماليزي استطاع من خلال سياسة التنمية القومية تحقيق معدل نمو سنوي بلغ ٩.٢% خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٧، وهو المعدل الذي فاق معدل النمو خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد صاحب عملية النمو انخفاض في معدل التضخم وزيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد وانخفاض مستويات الفقر، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الماليزي.[١]

شكل رقم (٢-٤)

شكل يوضح التطور في متوسط دخل الفرد في الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٣)[٢]

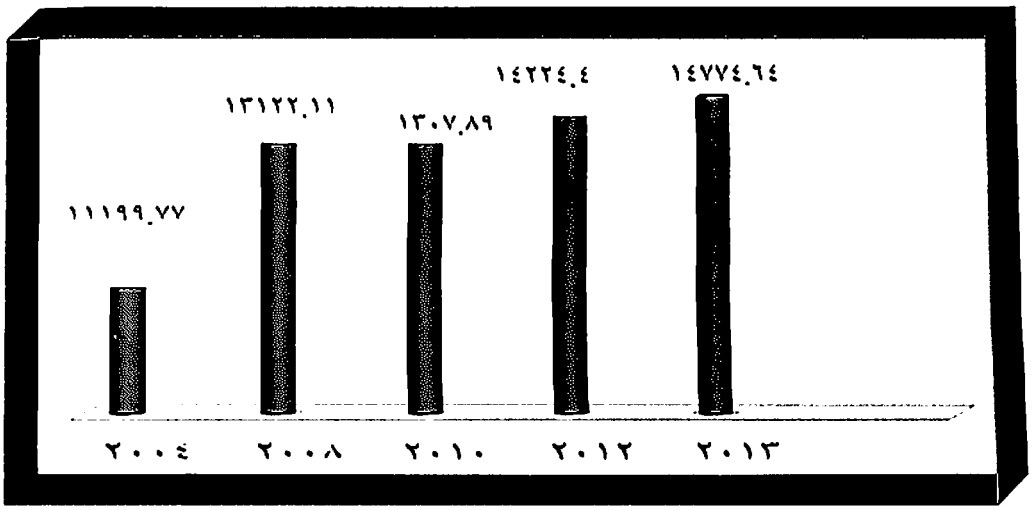

SOURCE:WWW.TRDINGEECONOMICS.COM-WORLd BANK

يوضح الشكل السابق التطور في نصيب دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي من ١١.٧٧الف دولار في ٢٠٠٤عام حتى وصل إلى١٤.٦٤الف دولار في عام ٢٠١٣.

---

[١] د. كمال المنوفي، د.جابر سعيد عوض، (محررون)، الأطلس الماليزي، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

[٢] هذا الشكل من إعداد الباحث بالرجوع إلي البيانات الواردة في:
http://www.tradingeconomics.com/malaysia/gdp-per-capita-ppp

يوضح الشكل السابق التطور في نصيب دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي من ١١,٧٧الف دولار في ٢٠٠٤عام حتى وصل إلى١٤,٦٤الف دولار في عام ٢٠١٣.

٣- رؤية ٢٠٢٠ Vision 2020

جاءت رؤية ٢٠٢٠ في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعة محاضير محمد خلال افتتاح اجتماع المجلس التجاري الماليزي في ٢٨ فبراير ١٩٩١، تحت شعار رؤية ٢٠٢٠، والتي تهدف إلى الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول ٢٠٢٠. (١)

" رؤية ٢٠٢٠ هي خطة لثلاثين سنة، لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضاً الإستراتيجيات والخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيقة. رؤية ٢٠٢٠ هي بالطبع حول تحوّل ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها قبل حلول عام ٢٠٢٠، أي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون خسارة أي من شخصيتنا الأخلاقية أو ثقافتنا أو إيماننا الديني".(٢)

وقد قدم محاضير محمد تصور بشأن استراتيجية التنمية في ماليزيا، في الرؤية التي أعلن عنها في فبراير ١٩٩١تحت عنوان رؤية ٢٠٢٠ **"vision 2020"**، والتي حدد عناصرها في أربع وهي:(٣)

---

(1) Malaysia, Ministry Of Foreign Affairs, Vol 32,1999,Pp 28-29.

(2) د. محاضير محمد، "رؤية لعام ٢٠٢٠: الاقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية"، خطبة ألقيت في منتدى جدة الاقتصادي، جدة، السعودية، ١٨ يناير ٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص٨٦.

(3) 1Malaysia People First Performance Now. Official Portal of South-South Information Gateway. Retrieved from http://www.ssig.gov.my/ssig/kcent/material/1malaysia__english_version%5B1%5D.pdf on May 8, 2010.

١) القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية- لدى جميع الأعراق في المجتمع- لكي يلتقي الجميع على وعي واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي.

٢) تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ومن ثم يسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي ويتجه إلى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات ويسعى للتحرك شرقاً لكي يمكننا الاستفادة من الخبرات اليابانيه والكورية أيضا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي دفعت ماليزيا لاختيار الشرق باتجاه **"اليابان وكوريا الجنوبية"** كمحطة استراتيجية في خططها التنموية ابتداء من عام ١٩٨١ حتى ١٩٩١، هو خلق جيل جديد من الشعب الماليزي قادر على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة من خلال الالتزام بالأخلاقيات المهنية لقيمة العمل وإتباع السياسة المنهجية في التصنيع وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة متميزة وفي الوقت نفسه وضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعي خصوصية الظروف الماليزية في كافة المجالات. كل ذلك أمكن تحقيقه من خلال اعتبار اليابان بمثابة "الأب الروحي" لدول جنوب شرق آسيا والمدافع القوى عن حقوقها في مواجهة المواقف الغربية والأمريكية. وبالرغم من الفشل والانهيار الذي أصابا الحياة الاقتصادية في اليابان خلال حقبة ما يمكن أن نطلق عليها "عنق الزجاجة"، إلا أن ذلك لم يمنع ماليزيا من التواصل الاقتصادي والتكنولوجي مع اليابان لاعتبارات أهمها أن الأخيرة دولة تعتمد سياسة العمل وفق نظام المؤسسات، مما يؤهلها لتكون المرجعية والمحطة الأساسية.

٣) الاهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.

٤) التركيز على الدور القوى للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعنى عنده، انسحاب الدولة من النشاط العام ولكنها تعنى تحول دور الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط. إذ ارتبط ذلك بمفهوم الدولة التنموية "Developmental State" وحسب هذا المفهوم تضطلع الدول بدور فعال يقترن بالالتزام بقضية التنمية.[١]

شكل رقم (٢-٥)

شكل يوضح عناصر رؤية ٢٠٢٠[٢]

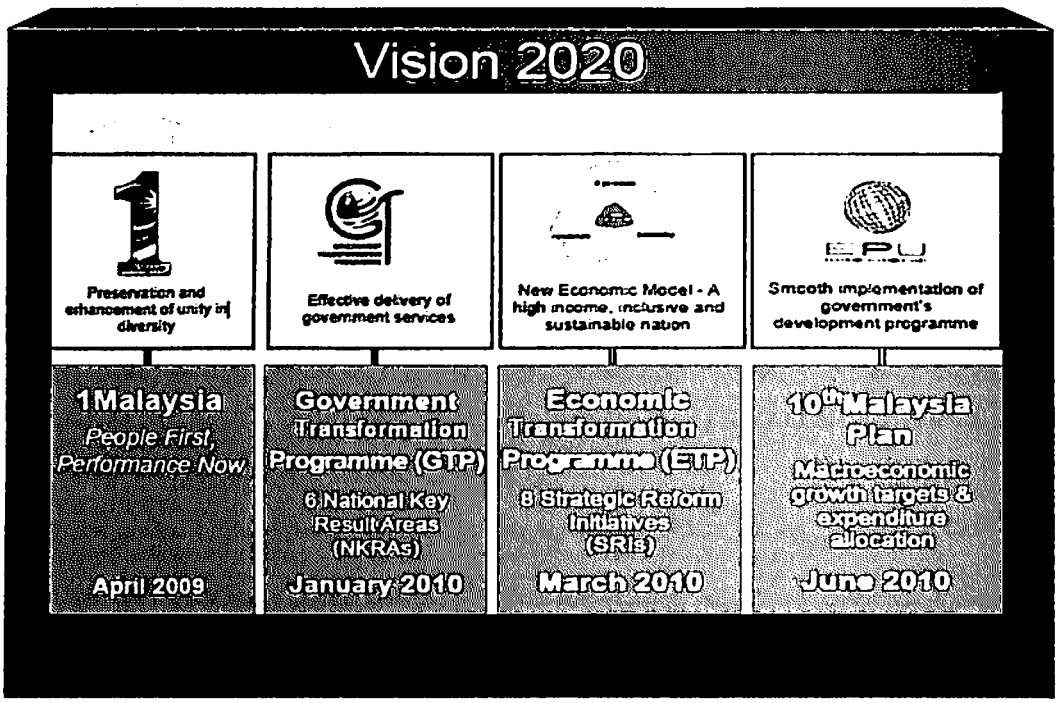

غاية القول، أكدت خطط التنمية للحكومة الماليزية منذ أوائل التسعينيات على بُعْد زيادة النمو الاقتصادي بصورة واضحة مع عدم تحديد سقف زمني لتحقيق هدف إعادة الهيكلة وما يرتبط به من زيادة ملكية البوميبوترا إلى ٣٠%، وظهر ذلك في

(1) Amiya Kumar Bagchi, op.cit.Pp.405-410.

(2) انظر: الموقع الرسمي لوزارة العلوم للتكنولوجيا والابتكار، على الرابط التالي:
http://nitc.mosti.gov.my/nitc_beta

سياسة التنمية القومية (NDP) المرتبطة برؤية محاضير محمد لماليزيا ٢٠٢٠، كدولة صناعية متقدمة ذات دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٢٠.[١]

وبالبناء على ما تقدم وبمقارنة السياسات التي قادت حركة التنمية في كوريا الجنوبية بمثيلتها في ماليزيا يتضح أنه في كلا الدولتين هيئة أو مؤسسة مسؤولة عن عملية التخطيط التنموي، وقد تمثل دور هذه الهيئات في وضع وتنسيق خطط التنمية التي تقوم بتنفيذها الوزارات المختلفة، ففي كوريا الجنوبية لعب مجلس التخطيط الاقتصادي The Economic Planning Board (EPB)، دورا هاما في إدارة عملية التنمية، حيث أوكلت إليه مهمة إدارة وتخطيط وبناء الاقتصاد الوطني، وتم أيضا تكليفه بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي لعبت دوراً هاما في التنمية الاقتصادية للبلاد.

وفي ماليزيا لعب المجلس القومي للتنمية National Development Council (NDC)، دورا كبيرا في تنسيق وتنفيذ برامج التنمية ومشروعاتها، فضلا عن الهيئات واللجان التابعة لمجلس الوزراء والتي أصبحت تمارس الدور الأكثر أهمية في صنع السياسة العامة، ومن أبرز هذه الهيئات المجلس الاقتصادي الاستشاري القومي National Economic Consultative Council (NECC)، ووحدة التخطيط الاقتصادي Economic Planning Unit (EPU).

ولكي تتصدى الدولة الماليزية لمشكلاتها العرقية دون التفريط في قيمها الثقافية والاجتماعية، قامت بدور مهم في تخطيط وتنفيذ عملية التنمية، حيث استطاعت أن تقدم نموذج تنمويا ناجحا يجمع بين أصالة التراث الماليزي وحداثة التكنولوجيا المعاصرة، وعلى الرغم من التعدد العرقي والديني الذي يزخر به المجتمع الماليزي إلا أنها استطاعت أن تحقق طفرة تنموية هائلة، وذلك من خلال انتهاجها لمفهوم الدولة التنموية، بحيث صارت التجربة التنموية الماليزية نموذجا يحتذي به في كيفية إدارة التنمية في المجتمع المتعدد الأعراق.

---

[١] د. محاضير محمد، "رؤية عام ٢٠٢٠ الطريق للإمام"، في: عمر الرفاعي (مترجم)، مرجع سابق، ص ص ١٩٩- ٢٠١.

ونظرا للمكانة التي حظي بها التعليم في الدول محل الدراسة والتي احتل فيها التعليم موقعاً في مقدمة الصدارة في السياسة الكورية والسياسة الماليزية باعتباره المشروع الدائم والقناة التي تمثل استمرارية تاريخية تربط الحاضر بالماضي لكي تقوده إلى مستقبل مشرق، فقد ارتأت الباحثة أنه من الضروري وجود فصل مستقل في هذه الدراسة يعرض للتعليم كمدخل لتنمية الكوادر البشرية على المستويين الفكري والنظري وكيف أمكن للدولتين محل الدراسة أن تطبق هذه القناعة على ارض الواقع الفعلي في إطار مقارن.

الفصل الثالث

التعليم وتنمية الكوادر البشرية

الفصل الثالث

التعليم وتنمية الكوادر البشرية

يُعدُّ التعليم القاعد الأساسية لتقدُّم الدول، فلا يمكن لدولة أن تنهض دون الاهتمام بتعليم شعبها وإعداد كوادر تدعم التقدم في كافة المجالات، كما يعتبر التعليم القناة التي تمثل استمرارية تاريخية تربط الحاضر بالماضي لكي تقوده إلى مستقبل مشرقاً.

ويجدر بالذكر أن كوريا الجنوبية وماليزيا تمكنتا من أن تجعل من تربيتها أداة فعالة في مسيرة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أرضها ذات الجبال الوعرة، وسواحلها الصخرية شديدة الانحدار، ومناخها القاري.

ومن هذا المنطلق يعمد هذا الجزء من الدراسة على إلقاء الضوء على التعليم وتنمية الكوادر البشرية في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا، حيث حققت الدولتان في مجال التعليم وتطويره نقلة نوعية، ومكانة متميزة في مجال التعليم الدولي في منطقة شرق وجنوب شرق أسيا.

وفي السياق ذاته، يظهر اهتمام الدولتين محل الدراسة بالتعليم من خلال حجم الإنفاق عليه باعتباره أولوية أولى، وتركز الدراسة على كوريا الجنوبية وماليزيا، حيث حققت الدولتان معدلات يُعتَدُّ بها من تنمية الكوادر البشرية.

وتجدر الإشارة إلى أن النموذج الكوري أو النموذج الماليزي لا يمكن تبنيه كنسخه طبق الأصل في أية دولة – نظراً لأن كل نموذج هو "ابن بيئته" – بل يمكن تكييفه بما يتلاءم وخصائص الدولة الثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية.

وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين يأتي المبحث الأول تحت عنوان: النظام التعليمي: التكوين والمراحل ليعرض لنظام التعليم ومراحل تكوينة في المجتمع الكوري

والمجتمع الماليزي ودوره في التنمية، ويأتي المبحث الثاني تحت عنوان: السياسات التعليمية وتنمية الكوادر البشرية، ليعرض للسياسات التعليمية التي انتهجتها الدولتين محل الدراسة.

المبحث الأول

النظام التعليمي: التكوين والمراحل

يسعى هذا المبحث إلى التعرف على نظام التعليم في كوريا الجنوبية وماليزيا وذلك من خلال التعرف على الدور الذي لعبه التعليم في النمو الاقتصادي في الدولتين محل الدراسة.

أولا: نظام التعليم في كوريا الجنوبية.

تعود جذور التربية في كوريا إلى تاريخ بعيد، حيث أنشئت أول مدرسة نظامية فيها عام ٣٧٢م، لكن الصياغة التربوية والهيكل التنظيمي الحديث في الخمسين عامًا الأخيرة يشهد لها بالجودة والالتزام.

يهتم النظام التربوي في كوريا الجنوبية بصورة فعّالة بإكساب المهارات، وتعزيز القدرات الأساسية، ويهتم بالتطوير النوعي للتربية العلمية، ويضع الثقافة الحديثة المتطورة نصب عينيه، وهو يشارك بدور كبير في عمليات التنمية من خلال بناء الإنسان الواعي المبدع والملتزم بالعمل والأخلاق، ويقف النظام التربوي بكل قوة ليعزز مكانة التربية والتعليم.

ويجدر بالذكر أن التعليم في كوريا الجنوبية ينبع من الفلسفة الكونفوشيوسية ومن النصائح البوذية، حيث تنظر الفلسفة الكونفوشيوسية إلى التعليم على أساس أنه المفتاح الوحيد للنجاح في المستقبل والحاضر.

ومما لا شك فيه أن كوريا الجنوبية لعبت دور(التلميذ) بنجاح، حيث أفادت من خبرات العالم بأسره، وأرسلت أفضل طلابها لتلقى العلم والعودة بنقل التجارب، وفي السنوات العشر الأخيرة غيرت كوريا من أوضاعها في التعليم العالمي وبدأت تلعب دور الأستاذ والتلميذ في الوقت ذاته، ولا تكف كوريا عن دور طالب العلم لكل ما يقدمه العالم من جديد في أي مجال.

وفي هذا السياق، يتكون نظام التعليم في جمهورية كوريا من مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية ذات الست سنوات والمرحلة الإعدادية[1] ذات الثلاث سنوات والمرحلة الثانوية ذات الثلاث سنوات والمرحلة الجامعية ذات الأربع سنوات التي تسبق مرحلة الدراسة العليا للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه، فضلا عن أن هناك نظام كليات ذات السنتين أو الثلاث سنوات وكليات مهنية.[2]

وسوف تعرض الباحثة لكل مرحلة من هذه المراحل بشيء من التفصيل.

١- مرحلة رياض الأطفال.

يلتحق بهذه المرحلة الأطفال من سن ٤ - ٦ سنوات، وتهتم هذه المرحلة بشكل خاص بتنمية الشخصية في خمسة جوانب أساسية هي: النمو الجسمي والنمو اللغوي ونمو الذكاء العام والنمو الوجداني والتكيف الاجتماعي.

(1) _____. South Korea, Netherland Organisation, Nuffic, April 2013, Pp.2-10.

(2) جدول رقم (٣-١)

جدول يوضح نظام التعليم في كوريا الجنوبية

	المدرسة/ المستوي	الصف من	الصف إلى	العمر من	العمر إلى	السنوات
الأساسي	المرحلة الابتدائية	١	٦	٨	١٣	٦
المتوسطة	المرحلة المتوسطة	١	٣	١٣	١٥	٣
الثانوي	المرحلة المتوسطة العليا	١	٣	١٦	١٨	٣
المهني	مدارس ثانوية مهنية	٢	٣	١٧	١٨	٢
المهني	المعاهد المتوسطة					٢
التعليم العالي	البكالوريوس					٤
التعليم العالي	الماجستير					٢
التعليم العالي	الدكتوراه					٣

http://www.classbase.com/countries/South-Korea/Education-System

وفي هذا السياق، ومنذ عام ١٩٩٩والحكومة الكورية تنفذ مشروعًا شاملاً لتربية تلاميذ رياض الأطفال، ويهدف هذا المشروع إلى تربية أطفال الأسر ذات الدخل المنخفض، كما يقدم للأطفال المعدمين أفضل الفرص للتعليم قبل المرحلة الابتدائية وذلك من خلال إنشاء البيئة التعليمية العادلة.[١]

وعلى الرغم من أن رياض الأطفال، حتى الآن، غير إلزامية، إلا أن هناك أتجاهاً قوياً، يدعو إلى جعلها إلزامية، بعد تصاعد دورها، وأصبح من اليقين أهميتها كمرحلة تعليمية تربوية، يصعب فصلها، عن ما يليها من مراحل.

ويجدر بالذكر أن السمة الغالبة على دور رياض الأطفال في المجتمع الكوري هي الحداثة، مع الحرص على الهويّة الوطنية، ويتضح ذلك جاليا من خلال المواد الإثرائية، والأنشطة اللاصفية، التي يمارسها الأطفال، والتي تستخدم كوسائل تعليمية فعّالة.

وبحسب الإحصاءات، فإن عدد رياض الأطفال، في عموم المعمورة الكورية الجنوبية، [٢] كان فقط ٩٠١حتى عام ١٩٨٠م، ازداد بشكل كبير في السنوات التالية، حيث أحصي في عام ٢٠٠٢، نحو ٨٣٤٣ روضة، ولا تخلو كوريا الجنوبية، من رياض الأطفال، التي تقدّم التعليم باللغة الإنجليزية فقط، فيوجد نحو ٢٧٣ روضة، منها ٧٦ في العاصمة (سول)، و٧٠ في محافظة كيونغ كي، و٣٠ في محافظة كيونغ سانغ الجنوبية، و ٢٢ في مدينة بوسان، و ١٨ في محافظة تشونغ الجنوبية.

---

(1) Alice Hoffenberg Amsden, **Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization** (New York: Oxford Univeristy Press, 1989), Pp.222,223.

(2) فاطمة محمد البغدادي، رياض الأطفال في كوريا الجنوبية: الروباتات تتحدث مع الأطفال وتقرأ الدروس، مجلة المعرفة، على الرابط التالي:
http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=390&Model=M&SubModel=138&ID=1312&ShowAll=On

٢- المرحلة الابتدائية.

قد تستهدف هذه المرحلة تطبيق التعليم الأساسي الضروري لحياة الشعب، وهو تعليم إجباري ومجاني، وتبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٩,٩%، وقد يرجع ذلك لاهتمام الشعب الكوري وحكومته بالتعليم.

ويلتحق الطفل الكوري بالمدرسة الابتدائية من سن السادسة حتى الثانية عشرة، أي أن فترة الدراسة في تلك المرحلة ست سنوات في معظم المدارس الحكومية والخاصة أيضا، ولا يوجد فرق كبير بين مناهج المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.

ويدرس التلاميذ في هذه المرحلة اثنتي عشرة مادة دراسية بالإضافة إلى الأنشطة اللاصفية، وهذه المواد هي: اللغة الكورية، والحساب والتربية الخلقية والدراسات الاجتماعية والعلوم والتربية الرياضية والموسيقى والفنون الجميلة ومادة الحِرَف التي تبدأ من الصف الرابع الابتدائي، ويتم انتقال التلميذ في المرحلة الابتدائية نقلاً آليًا من صف إلى صف أعلى، والمدرسة الابتدائية يقف في قمة جهازها الإداري مدير مسئول لا يصل إلى هذه الدرجة إلا إذا أمضى خمسة وعشرين عامًا في مهنة التعليم، ويعد هذا الشرط مؤشرًا لرفع كفاية العملية التعليمية، ويزيد من فاعلية المدرسة في أداء وظيفتها.

ويجدر بالذكر أن تميّز التعليم في كوريا الجنوبية – بصفة عامة– يعود إلى اهتمام الدولة بالمعلم في المرحلة الابتدائية، فاختيار المعلمين للتدريس في تلك

المدارس، يتم عبر انتقاء أفضل ٥% من الخريجين المتفوقين لتدريس المرحلة الابتدائية حتى يكون أساس التعليم قويًا في البداية.[1]

شكل رقم (٣-١)

شكل يوضح أفضل ١٠ دول في التعليم الأساسي على مستوى العالم ٢٠١٢

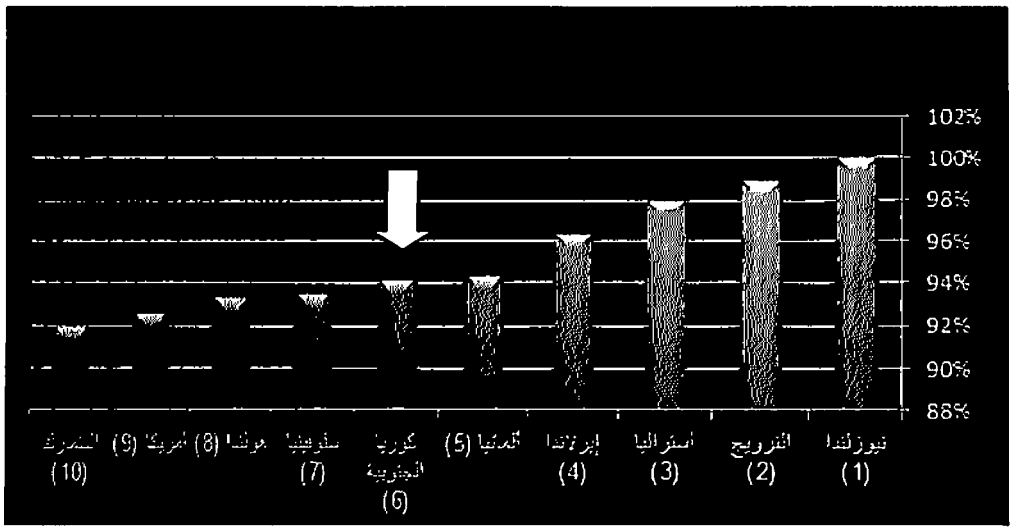

Source: http://download.mrkzy.com/u/2613_d5d1777a079a1.jpg

من الشكل السابق يتضح أن كوريا الجنوبية تحتل المركز السادس على مستوى العالم في التعليم الأساسي طبقا لبيانات ٢٠١٢.

٣- المرحلة المتوسطة (الإعدادية).

يعتبر التعليم المتوسط (التعليم الثانوي الأدنى) المرحلة التعليمية التمهيدية للتعليم الثانوي الأعلى- يبدأ في التعليم المتوسط تشعيب التلاميذ- حيث توجد مدارس متوسطة تخصصية يدرس بها بعض المجالات مثل التربية الرياضية والفنية والعلوم للتلاميذ المتفوقين في هذه المجالات، ومنذ عام ١٩٦٩يتم انتقال الطالب من المرحلة

---

(1) James Robinson,Social Status and Academic Success in South Korea, Comparative Education Review, Chicago Journals ,Vol. 38, No. 4 (Nov., 1994), Pp. 506-520.

الابتدائية إلى المرحلة المتوسطة (الإعدادية) دون امتحان، وفترة الدراسة في هذه المرحلة ٣ سنوات، وهي أيضًا إجبارية ومجانية.

وفي هذا السياق، تبلغ نسبة المدارس الخاصة في المرحلة المتوسطة أعلى من المدارس الخاصة في المرحلة الابتدائية.

ويلاحظ انه لا يوجد فرق كبير في المناهج بين المدارس الحكومية العامة والمدارس الخاصة، وتبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس الإعدادية ٩٩,٥ % ممن ينهون مرحلة التعليم الابتدائي.

يدرس التلاميذ في هذه المرحلة ثلاث عشرة مادة دراسية، فضلاً عن المواد الاختيارية كأنشطة منهجية، وهذه المواد هي: التربية الخلقية واللغة الكورية وتاريخ كوريا والمواد الاجتماعية والرياضيات والعلوم والتربية الرياضية والموسيقى والفنون الجميلة واللغتين الصينية الكلاسيكية واللغة الإنجليزية. وهذه المواد الدراسية التي يتم تدريسها سواء أكان ذلك في المرحلة الابتدائية أم الإعدادية قادرة على التأثير الفعال في بناء الشخصية، وبناء الذات للطالب الكوري القادرة على العطاء المتميز في الحياة.[١]

٤- المرحلة الثانوية.

في نهاية المرحلة المتوسطة يتقدم الطلاب لامتحان قبول التعليم الثانوي، وتنظم الامتحانات من قبل الإدارات التربوية المحلية، وتبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي من خريجي التعليم المتوسط ٩٤%.

---

(1) Michael J. Seth, **Education Fever: Society, Politics, and the Pursuit of Schooling in South Korea** (America:Library of Congress Cataloging in Publication Data, 2002), Pp.74-90.

وفي هذا السياق، يهدف التعليم في المرحلة الثانوية إلى تطبيق التعليم التخصصي الأساسي اعتمادًا على تعليم المرحلة المتوسطة، وفترة الدارسة بها ٣ سنوات وهي ليست مجانية وغير إلزامية.

وفي السياق نفسه، يتم الالتحاق بالمدارس الثانوية العادية على أساس القرعة، وعلى أساس المدارس القريبة من سكن الطالب، في حين يتم الالتحاق بالمدارس التخصصية حسب رغبة الطالب.

وبشكل عام، تنقسم المدارس الثانوية إلى مدارس ثانوية عامة (أكاديمية)، ومدارس مهنية (فنية)، ومدارس تخصصية (زراعية، وتجارية، وصيد أسماك، ومهنية)، بالإضافة إلى مدارس شاملة، تقدم برامج دراسية تشمل المقررات الأكاديمية والمقررات المهنية.

ويلتحق بالتعليم الثانوي العام نحو ٦٥ % من الطلاب، أما التعليم الثانوي المهني (الفني) فيلتحق به ٣٥ % من الطلاب، وبعد الانتهاء من التعليم الثانوي يمكن للخريج الالتحاق مباشرة بسوق العمل، وهو ما يحدث بالفعل بنسبة ٩٠% من الطلاب أو أن يلتحق بالكليات التقنية أو الجامعات لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات.

وتجدر الإشارة أن التعليم الثانوي المهني عصب الحياة الاقتصادية في كوريا الجنوبية، لأنه يمد سوق الإنتاج والعمل بالقوى العاملة المدربة، فهناك ٢٨٣ معهدًا للتدريب المهني لتخريج أكثر من ٦٠٠٠٠ من العمال نصف المهرة، وكذلك ٢٣ معهدًا للتدريب المهني لخريجي المدارس المتوسطة تحت إشراف وزارة العمل ولمدة عام واحد لإعداد العمال المهرة.[1]

(1) Kim, Gwang-Jo, "**Education Policies and Reform in South Korea**", Workshop on Higher Education, Moscow, 2005.

٥- الكليات المهنية.

تقوم الكليات المهنية بتقديم برامج ما بعد تعليم المرحلة الثانوية، وتستهدف هذه الكليات إعداد مهندسين بمستوى متوسط، يتلقون نظريات وتقنيات في تخصصهم. وتم إضافة تخصصات أخرى مثل: الهندسة، والزراعة، والشؤون البحرية، والتمريض، والصحة، والأسرة، وخدمات اجتماعية، والفنون والرياضة.

وتجدر الإشارة أن هناك حوالي ١٥٠ كلية مهنية، منها ١٠ كليات حكومية وعامة، كما أن الرسوم الدراسية أرخص من رسوم الجامعات، وتتراوح مدة البرامج بين سنتين أو ثلاثة سنوات حسب التخصص. أما التخصصات التي تتطلب فترة ٣ سنوات فهي التمريض، والصحة العامة، والعلاج الطبيعي، والأسنان والأشعة، أما بقية التخصصات فتتطلب مدة الدراسة سنتين. ويسهل على خريجي هذه الكليات العثور على عمل، أو مواصلة الدراسة في الجامعات.[١]

وفي هذا السياق، تتجه توجهات الطلاب الجامعيين لدراسة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والهندسة بكل أقسامها، ولذلك تركز الدولة على التعليم الإلكتروني لأنه خيار المستقبل، ومما يذكر في هذا الخصوص أن الدولة تقدم أجهزة الكمبيوتر لكافة الطلاب في المدارس الكورية مجاناً منذ عام ١٩٩٦، وربما هذا هو سبب نمو التعليم الإلكتروني الآن.[٢]

---

(1) اشرف البربري، نظام تعليمي ناجح وراء النهضة الاقتصادية لكوريا الجنوبية، على الرابط التالي:

http://www.al-jazirah.com/magazine/17072007/qadm47.htm

(2) ـــــــــ، "نظام التعليم في كوريا الجنوبية"، على الرابط التالي:

http://www.ncee.org/programs-affiliates/center-on-international-education-benchmarking/top-performing-countries/south-korea-overview/south-korea-system-and-school-organization.

وبالنسبة لبرنامج الجامعات الخاص بالطلاب الأجانب فهو يتكون من:[1]

١- فصول منتظمة عامة: مثل برنامج لطلاب التبادل وفقًا لاتفاقية تبادل الزيارات بين الجامعات التي تربطها علاقات صداقة.

٢- وبرنامج موسمي: وهو برنامج دوري في الإجازة، ودراسة اللغة الكورية وغيرها، وفصل خاص باللغة الإنجليزية، حيث تقوم الجامعات التي تهتم بعولمة التعليم الجامعي بتقديم محاضرات باللغة الإنجليزية بنسبة ٣٠% من إجمالي المحاضرات. ويجدر بالذكر أن نسبة المحاضرات باللغة الإنجليزية في الدراسات العليا أعلى من محاضرات البكالوريوس. وتقدم بعض الجامعات جميع المحاضرات باللغة الإنجليزية في كلية الدراسات الدولية.

وفي هذا السياق ضاعفت حكومة كوريا الجنوبية من ميزانيتها المخصصة للأبحاث الأساسية لتصل إلى ٥,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢، وبدأت في تشييد البنية التحتية، ومضاعفة أعداد الباحثين، وبالفعل تضاعفت الأبحاث المنشورة لعلماء كوريا الجنوبية بنسبة ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠.

وفي السياق نفسه، قامت الحكومة بتعزيز القاعدة العلمية الكورية من خلال دعم الإبداع ومحاولة التخلص من البيروقراطية، وتمكين الشباب المبدعين من الحصول على وظائف في الداخل حتى لا يتولد لديهم شغف وطموح السفر إلى الخارج.[2]

---

(1) ـــــــــــ، "إصلاح التعليم في كوريا الجنوبية"، على الرابط التالي:
http://asiasociety.org/education/learning-world/south-korean-education-reforms
http://www.classbase.com/Countries/South-Korea/Education-System

(2) جون سيونج لي، كوريا الجنوبية: عودة العمل الطموح والمتفائل، مجلة Nature، الطبعة العربية، ديسمبر ٢٠١٢، ص ٤٦.

٦- مرحلة الماجستير والدكتوراه.

يمكن الحصول على درجة الماجستير بعد إكمال الدراسة الجامعية، وتستغرق مرحلة الماجستير ما بين ٢-٣ سنوات، ومرحلة الدكتوراه ما بين ٢-٤ سنوات. في معظم الجامعات في كوريا. ولا توجد صعوبة في الالتحاق بهاتين المرحلتين.[١]

إجمالا، يتضح أن النظام التربوي في كوريا الجنوبية نظام يهتم بصورة فعّالة بإكساب المهارات وتعزيز القدرات الأساسية، ويهتم بالتطوير النوعي للتربية العلمية، ويضع الثقافة الحديثة المتطورة نصب عينيه، وهو يشارك بدور كبير في عمليات التنمية من خلال بناء الإنسان الواعي المبدع والملتزم بالعمل والأخلاق، ويقف النظام التربوي بكل قوة ليعزز مكانة التربية والتعليم.[٢]

ثانيا: نظام التعليم في ماليزيا.

قد كفل الدستور الماليزي حق التعليم لكل فئات المجتمع باعتباره واحداً من أهم الحريات الأساسية، كما أعطي الحق في إقامة مدارس طائفية لكل جماعة عرقية علي اختلاف انتماءاتها، وفي الوقت نفسه تضمن القوانين الماليزية الوضع الخاص للمالاي خاصة فيما يتعلق بالمنح الدراسية أو الإمكانيات أو الأنشطة أو غيرها من الامتيازات.[٣]

بالرغم من أن النظام التعليمي الماليزي لم ينشأ في ظروف تؤهلة للتقدم والتطور، حيث عانى من وطأة الاستعمار وتبعاته الثقافية، وتعدد الثقافات واللغات التي انعكست سلباً على نظام التعليم ووحدة مؤسساته.[٤] إلا أنه وفي غضون عقود قليلة تقل عن أصابع اليد الواحدة استطاعت ماليزيا بناء نظام تعليمي قوي ومتميز

---

(1) حسن الباتع، مرجع سابق.

(2) http://www.classbase.com/Countries/South-Korea/Education-System

(3) http://www.right-to-education.org/ar/country-node/1548/country-constitutional

(4) _____, World Data On Education Donne's Mondiales De L'e'ducation Dato Mundiales De Education, **World Data On Education**, 7 Th edition, 2010/11.P7.

ومرن، فقد وصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لإجمالي الشباب (الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً) إلى ٩٨,٥% طبقا لقاعدة بيانات البنك الدولي،[١] كما وصل نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم في المرحلة الابتدائية والثانوية نحو ١٤,١% و ١٢,٤% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي، خلال عام ٢٠٠٨.[٢]

وفي هذا السياق، تنقسم مراحل التعليم في ماليزيا إلى ٦ مراحل، تبدأ المرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل المدرسة(Pre-School) من ٤ سنوات يليها المرحلة الابتدائية من سن ٦ سنوات، وهي مرحلة إلزامية. يلي ذلك المرحلة الثانوية وتنقسم إلى الثانوية الدنيا والثانوية العليا وتنقسم إلى ثلاث تخصصات، كل تخصص فيها يؤهل إلى مسار علمي محدد (مسار مهني، مسار فني، مسار أكاديمي).[٣]

وفي التالي تتناول الباحثة كل مرحلة من هذه المراحل بشيء من التفصيل:

١- مرحلة التعليم قبل المدرسة (رياض الأطفال).[٤]

تعتبر مرحلة التعليم قبل المدرسة (رياض الأطفال) جزء من نظام التعليم القومي في ماليزيا وذلك طبقاً لقانون التعليم ١٩٩٦، ويلتحق بها الأطفال من سن الرابعة إلى السادسة وتقع تبعية هذه المؤسسات إلى ثلاثة وزارات وهي:[٥]

١. وزرة التعليم ووزارة التنمية الريفية.

---

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي.

[2] المرجع السابق.

[3] د.عنتر محمد أحمد، إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر(سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التربية، ٢٠١٠)، ص ص ٧،٨.

[4] د.ماجدة على صالح، "سياسة التعليم وتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا"، في: د. جابر سعيد عوض (محرر)، السياسات العامة في ماليزيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٨)، ص ص ١١١، ١١٢.

[5] المرجع السابق، ص٢٢،٢٣.

٢. ووزارة الشئون الاجتماعية.

٣. بعض المؤسسات الخاصة.

وعلى الرغم من تنوع الهيئات المسئولة عن تلك المؤسسات إلا أنه تتبع المنهج الموضوع من قبل وزارة التعليم والذي يهدف إلى الارتقاء بالطفل في جميع الجوانب، وينتشر تعليم ما قبل المدرسة في جميع أنحاء ماليزيا من خلال أكثر من ستة آلاف مركز، ويشترط أن تكون جميع رياض الأطفال مسجلة لدى وزارة التربية الماليزية.

٢- مرحلة التعليم الابتدائي. [١]

بالرغم من أن التعليم الابتدائي مجاني وغير الزامي إلا أن نسبة الاستيعاب بتلك المرحلة تصل إلى ٩٥٪ من الفئة العمرية المستهدفة، ويلتحق بها التلاميذ من سن السادسة إلى سن الثانية عشر وذلك بمعدل ست سنوات دراسية، وتنقسم إلى حلقتين، الأولى: ومدتها ثلاث سنوات من الصف الأول إلى الثالث، والثانية: من الصف الرابع إلى الصف السادس.

ويجدر بالذكر أن التعليم في هذه المرحلة يركز على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم، ويتم توجيه التلاميذ نحو العلوم والتكنولوجيا من خلال مادتي "الإنسان والبيئة" و"المهارات المحركة" وتقدم كلتا المادتين ابتداء من الصف الرابع الابتدائي، ويتم مراجعة المناهج وتحديثها بصفة مستمرة لتنمية المهارات مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا.[٢]

---

(1) _____, Foreword Quick Facts 2002 Data, Kuala Lumpur, Educational Planing and Research Division, Ministry of Education, 2002,P4.

(2) _____,Education in Malaysia, A Journey To Excellence, Kuala Lumpur, Educational Planning and Research Division, Ministry of Education,2002,P4.

٣- مرحلة التعليم الثانوي.

يعتبر التعليم الثانوي امتداد لمرحلة التعليم الابتدائي وتقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين الأولى: مرحلة التعليم الثانوي الدنيا ومدتها ثلاث سنوات والثانية: مرحلة التعليم الثانوي العليا ومدتها سنتان، وتقدم في التعليم الثانوي برنامجاً تعليمياً مكثفاً يشتمل على مناهج عديدة أدبية وعلمية وفنية ومهنية فضلا عن المدرس الدينية ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، كما سنرى في التالي:[١]

أ. مرحلة التعليم الثانوي الدنيا: [٢]

بعد إتمام الطلاب الدراسة بالمرحلة الابتدائية ينتقلوا لهذه المرحلة، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات، ينتقل تلاميذ المدارس الابتدائية الوطنية للصف الأول من هذه المرحلة مباشرة، بينما يلتحق تلاميذ المدارس الأخرى (الصينية التأملية) بصف يطلق عليه صف الانتقال لمدة سنة دراسية واحدة قبل انتقالهم للصف الأول من المدرسة الثانوية الدنيا. ويهدف هذا الصف الانتقالي إلى تمكين التلاميذ من اكتساب المهارة في اللغة المالاوية (اللغة القومية) والتي تعد لغة التدريس في جميع المدارس الثانوية.

ويجدر بالذكر أن هاتين المرحلتين (الابتدائية والثانوية الدنيا) تشكلان فترة الإلزام لكل أبناء الدولة،وتقدم المناهج المتكاملة في المدرسة الثانوية الدنيا، وتضم مواداً أساسية تتكون من اللغة المالاوية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، والجغرافيا، والدين الإسلامي، والتربية الفنية، والتربية الأخلاقية، والتربية الرياضية والصحية، بالإضافة إلى مواد إضافية تشمل اللغة الصينية، واللغة التأملية.[٣]

---

(1) I bid, Pp4,5.

(2) د. ماجدة علي صالح، "سياسة التعليم وتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا"، مرجع سابق، ص ١١٤.

(3) The Ministry of Education Malaysia, International Conference On Education, November 2008, Pp 3-11.

ب- مرحلة التعليم الثانوي العليا.

يلتحق بها الطلاب بعد إتمامهم للمرحلة الثانوية الدنيا، مدة الدراسة في هذه المرحلة سنتان ويتم توزيع الطلاب على ثلاثة مسارات حسب أدائهم في امتحان الثانوية الدنيا، وذلك على النحو التالي:

- **المسار الأكاديمي:** وفيه أقسام العلوم والآداب، وينتهي بامتحان الشهادة الماليزية، ويدرس الطلاب في هذه المسار المواد الأساسية التي تدرس في المدرسة الثانوية الدنيا، وتعتبر اللغة الصينية واللغة التأملية مواد اختيارية إضافية في هذه المرحلة.

وفي هذا السياق تصنف المواد الاختيارية تحت أربع مجموعات هي: العلوم الإنسانية، والمواد المهنية، والتكنولوجيا، والعلوم، والدراسات الإسلامية، وتدرس مادة الجغرافيا والتربية الفنية كمواد اختيارية ضمن مجموعة العلوم الإنسانية.

وفي السياق نفسه، تشمل المهارات الحياتية عدداً من المواد الاختيارية مثل: مبادئ المحاسبة، والعلوم الزراعية، والاقتصاد المنزلي التي تقع ضمن مجموعة المواد المهنية والتكنولوجية.

- **المسار الفني:** يقدم هذا المسار تعليماً عاماً مع أسس فنية ويؤدى أيضاً إلى امتحان الشهادة الماليزية، ويقدم في المدارس الفنية بعض المواد التي تدرس في المدارس الأكاديمية، بالإضافة إلى ذلك يمكن للطلاب اختيار مواد من ضمن ثلاث مجالات فنية: صناعية وزراعية وتجارية.
- **المسار المهني:** يؤهل للحصول على الشهادة الماليزية في التعليم، ويدرس الطلاب في المدارس المهنية بعض المواد الأساسية التي تدرس في المدرسة الأكاديمية، بالإضافة إلى اختيار مواد من المجالات التالية: الهندسة، الاقتصاد المنزلي، التجارة والزراعة، وتقدم المدارس المهنية أيضاً برامج قصيرة المدى في المهارات تتراوح مدتها من ستة أشهر إلى سنة واحدة، ومن ضمن المقررات التي

تقدم في هذه البرامج: التصليح الميكانيكي، اللحام، خدمات الراديو والتليفزيون، السمكرة، صناعة الأثاث، صيانة الأجهزة، والتبريد والتكييف.[1]

٤- مرحلة التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.

بعد اجتياز الطلاب للمرحلة الثانوية، يكون أمامهم نوعيات عديدة من التعليم في المجالات التقنية والدينية عن طريق التخصص الوظيفي.[2]

أ. برنامج الصف السادس: ومدة الدراسة به سنتان، يعد الطلاب لاختبار عام بعد الثانوية، ومن يجتازه يلتحق بالجامعة بدون الالتحاق بالسنة التمهيدية.

ب. برنامج اختبار القبول في الجامعات: تتراوح مدة الدراسة فيه ما بين عام وعامين، وهو برنامج يقدم لإعداد الطلاب للنجاح في الاختبارات التي تعقدها جامعات معينة.

وفي هذا الإطار، ينقسم التعليم الجامعي ما بين تعليم عام وخاص هذا بالإضافة إلى المعاهد العليا المتخصصة، والبرامج الخاصة التي تلبي احتياجات الدولة وسوق العمل.

---

(1) Michael J. Seth, Op.Cit., Pp. 80-85.

(2) د. ماجدة صالح، "سياسة التعليم وتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا"، مرجع سابق، ص١٢٠.

شكل رقم (٣-٢)

شكل يوضح مراحل التعليم في المجتمع الماليزي[1]

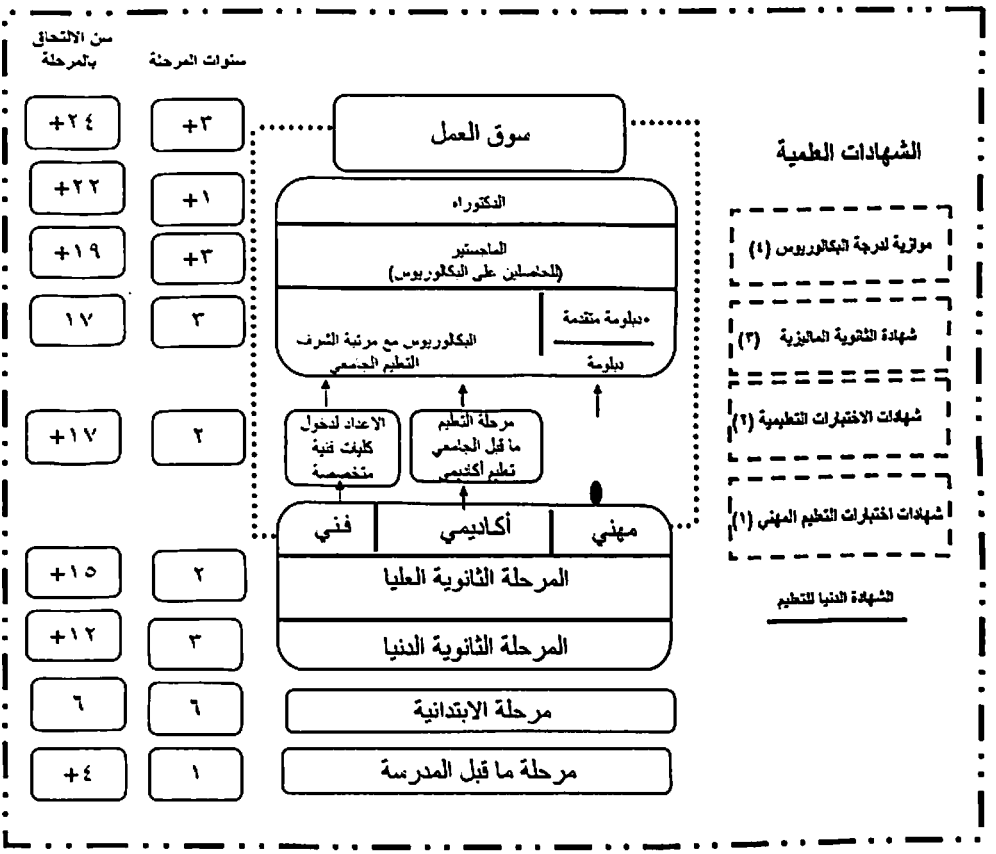

ويجدر بالذكر أن الحكومة الماليزية تضع برامج عديدة لتطوير التعليم العالي الجامعي، كما تتجه الجامعات إلى إتباع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية وتشجيع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والعالمية من أجل اكتساب الخبرة ولمزيد من التطور. إذ يتجه

[1] هذا الشكل من إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الواردة في: د.عنتر محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص ٨،٧.

نظام التعليم في ماليزيا إلى الانفتاح على النظم التعليمية في بريطانيا وأمريكا، فضلا عن التوسع في استخدام اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم.[١]

كما بذلت الحكومة الماليزية جهوداً كبيرة لتطوير التعليم العالي، حيث قامت بتحديث نظامها الجامعي وزادت الفرص من خلال إنشاء العديد من مؤسسات التعليم العالي لتلبية الطلب المتنامي على العمالة الماهرة والمطلوبة لاستدامة النمو الاقتصادي والتنافسية العالمية.[٢]

ويجدر بالذكر أنه منذ عقد التسعينات ودور المؤسسات التعليمية لم يعد تعليمي وتدريبي بشكل تقليدي فقط وإنما أصبح يشمل التعليم التدريبي المستمر.

وفي هذا السياق اهتمت الحكومة برفع كفاءة المعلم باعتباره حجر الأساس للعملية التعليمية، وذلك من خلال عقد برامج تدريبية لرفع مستواه العلمي في المجالات المستحدثة.

وفي السياق نفسه، تم تشجيع الطلاب على الدراسة ببلاد الشرق الأقصى خاصة اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان للاستفادة من المصادر الجديدة في المعرفة والتكنولوجيا بهذه الدول. وقد ازداد عدد الطلاب الماليزيين الدارسين في الخارج من ٢٤ ألف طالب عام ١٩٧٠ إلى ٥٢ ألف طالب عام ١٩٩٠، ولم يقتصر الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بالجانب العلمي والتكنولوجي فقط بل عملت الدولة على تنمية الجانب الديني والأخلاقي بالدرجة التي تسهم في خلق جيل يجمع بين العلم والإيمان والأخلاق الحسنة.[٣]

---

(1) Martin Rudner, Education Development and Change in Malaysia, South East Asian Studies, Vol, 15, No.1, June 1997, Pp. 55-57.

(2) مدحت أيوب، "اقتصاد المعرفة طريق ماليزيا إلى العولمة"، في: د.هدى ميتكيس، د.حسن بصري (محرران)، ماليزيا والعولمة (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠١٠)، ص١٤٦.

(3) http://www.onislam.net/arabic/nama/success-stories/129978-malizia.html

وكما سنرى لاحقاً سعت ماليزيا من خلال اهتمامها بالبحث العلمي إلي تطوير منتجاتها التي يعتمد عليها اقتصادها بشكل أساسي، حيث أدت الأبحاث التي أجريت علي شجرة المطاط إلي مضاعفة إنتاجيتها عشر مرات عما قبل، وبالنسبة لزيت النخيل قلت فترة إنتاجيته إلي أربع سنوات بعد إن كانت سبع سنوات.

من خلال العرض السابق للنظام التعليمي في كوريا الجنوبية مقارنة بالنظام التعليمي في ماليزيا نرى أن الدولتين أولتا اهتماماً كبيراً للإنسان، فقد لعبت كوريا الجنوبية دور(التلميذ) بنجاح، حيث أفادت من خبرات العالم بأسره، وأرسلت أفضل طلابها لتلقى العلم والعودة بنقل التجارب.

كما ظلت كوريا الجنوبية ولفترة طويلة في منزلة الدولة التي تتعلم من غيرها من الدول، أما في السنوات العشر الأخيرة، فقد غيرت كوريا من أوضاعها في التعليم العالمي. وبدأت تلعب دور الأستاذ والتلميذ في الوقت نفسه. ولم تكف كوريا عن دور طالب العلم لكل ما يقدمه العالم من جديد في أي مجال.[1]

كما لعبت ماليزيا أيضا دور التلميذ واستفادة من الخبرات اليابانية والكورية وحققت مكانة متميزة في مجال التعليم الدولي في منطقة جنوب شرق أسيا، حيث تحتضن ماليزيا الآن أكثر من ١٠٠ ألف طالب أجنبي ينتمون إلي ١٠٠ دولة مختلفة، وأصبحت مقصداً تعليميا تقدم جودة عالمية في مجال التعليم، ويظهر اهتمام ماليزيا بالتعليم من خلال حجم الإنفاق عليه باعتباره أولوية أولي، حيث تنفق حوالي ٢٥٪ سنويا من ميزانية الحكومة علي التعليم.[2]

---

[1] رانيا رفاعي، كوريا من المستحيل إلى الممكن، الأهرام الرقمي، على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=710017&eid=3386

[2] http://www.masress.com/elakhbar/54702

المبحث الثاني

السياسات التعليمية وتنمية الكوادر البشرية

مما لا شك فيه أن السياسات والاستراتيجيات التي يتبناها النظام التعليمي، إنما تعكس عناصر قوة العمل كمياً ونوعياً ومدى قدرة العناصر على تلبية حاجات التنمية من العمالة المتخصصة.[1]

في هذا الإطار، يأتي هذا المبحث ليعرض للسياسات التعليمية التي انتهجتها كلٌ من كوريا الجنوبية وماليزيا ودور هذه السياسات في التنمية.

أولا: السياسات التعليمية التي انتهجتها كوريا الجنوبية.

حد الاحتلال الياباني لكوريا من نمو الحركة التعليمية، كما أصبح التعليم الإداري والمهني يُوظف بحسب احتياجات اليابان السياسية والاقتصادية حتى أصبح الوصول إلى الدراسة الجامعية مقصوراً على فئات معينة، ومع نهاية المرحلة كانت نسبة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة ٦٠% من إجمالي الأطفال، كما منعت اليابان استخدام اللغة الكورية في التعليم.

ومع نهاية الاحتلال الياباني لكوريا الجنوبية أعلن دستور كوريا لعام ١٩٤٩ عن مجانية التعليم الأساسي الذي أصبح إجبارياً معطياً دفعة قوية للتعليم تحت تأثير الرغبة في إصلاح ما أفسدته سنوات الاحتلال إلى جانب تأثير الإيديولوجيات الغربية حيث دفعت في اتجاه تعميم التعليم مقارنة بنخبوية التعليم في الإطار الكونفوشي.[2]

---

[1] Ibrahim Abu Shah, et, al, The Human Resource Perspective Towards Achieving Vision 2020 (Institute Teknologi Mara,1999), P.129.

[2] نيفين توفيق منير، "تنمية المواد البشرية في كوريا"، في: محمد السيد سليم (محرر)، مرجع سابق، ص ١٨٥.

في أوائل الستينيات لاحظ بارك[1] – رئيس كوريا الجنوبية آنذاك– أن هناك تشابهات واختلافات بين كوريا واليابان سواء في البناء الاجتماعي أو الثقافي، لذلك قام بعملية للفرز القيمي، حيث عمد إلى تقوية العناصر الوظيفية في الثقافة، وإضعاف العناصر غير الوظيفية لأنه أدرك أن الدولة تستطيع أن توجد نظاماً اقتصادياً ولكنها لا تستطيع إيجاد أصحاب الاعمال أو العمال الذين يحافظون عليه.

وعليه، ركزت الدولة على الهندسة البشرية التي لا يمكن تحقيقها بدون التعليم، حيث استخدمت الدولة جميع وسائل التعليم أفقياً ورأسياً، وحددت العناصر الوظيفية في الثقافة في قيم الانتظام، والعمل الشاق، والقانون والنظام، والرؤية الدنيوية للعالم، والتأكيد على ضرورة التعليم، والعائلة، والتوجه نحو الإنجاز، والانتماء الشديد للدولة الذي يصل إلى حد التعصب لها.[2]

وفي هذا الإطار أجمع الباحثون على أن الاستثمار المكثف في التعليم قد ساهم في إعطاء كوريا الجنوبية أعلى معدل نمو اقتصادي، وعلى الرغم من أن هذا النمو قد أفاد أساساً المؤسسات الصناعية الكبرى (Chaebol)، والحكومة والتكنوقراط حتى انسابت بعض آثاره إلى الشعب الكوري ككل.

---

[1] في فترة بارك ركزت مناهج التعليم على التقليل من أهمية القيم الأمريكية وركزت على أهمية قيم الطاعة والتعاون والثقة في أمكانية الوحدة حيث أكدت كتب الأخلاق للمرحلة الوسطي على أهمية العمل الدءوب، والدراسة والزهد، وتهذيب ومراقبة النفس.

Look: Kuvan Chum Lee, the Socialization Through Curricula Control in Korea: an Analysis of Primary School Moral Textbooks, **Korea Observer**, Vol. XX1v, No, 1, Spring 1993,Pp72-88.

[2] د. نصر محمد عارف، القيم والتعليم والتنمية: الأسس المنهجية للإصلاح التعليمي في العالم الإسلامي، ورقة غير منشورة، جامعة زايد، الإمارات، ص٩.

وعليه، اتخذت كوريا الجنوبية من التعليم وسيلة أساسية لإحداث التغيير الثقافي المطلوب لتحقيق التنمية. [1]

وتعتبر وزارة التربية والموارد البشرية هي الجهة المسئولة عن التعليم العام بمراحله الثلاث وعن التعليم العالي، وهناك ١٦ إدارة إقليمية للتربية، يتبعها ١٨١ مكتباً فرعياً.

ويتركز دور وزارة التربية والتنمية البشرية[2] في الدولة الكورية في رسم السياسات والأمور التنظيمية للعمل التربوي، وتقوم جهات أخرى بالعناية بتطوير المناهج وتقويمها وتقويم الطلاب وإعداد نماذج التقويم والاختبارات.

ومن الجهات التي تؤدي دوراً مهماً في تطوير التعليم: المعهد الكوري للتربية وخدمات معلومات الأبحاث، والمعهد الكوري للمناهج والتقويم، من الجهات التي تؤدي دوراً هاما في تطوير التعليم.

ويعد المعهد الكوري للمناهج والتقويم[3] هو المكان المتخصص بتطوير المناهج وتقويمها، وتقويم المعلمين والطلاب، ويشارك كذلك في تطوير المناهج

---

[1] د. هدي ميتكيس، "النظام السياسي الكوري الجنوبي والبعد الثقافي"، في: د.محمد السيد سليم، النموذج الكوري للتنمية، مرجع سابق، ص ٢٥.

[2] تقوم وزارة التربية والتنمية البشرية في كوريا الجنوبية بتحديد ميزانيات المدارس في الدولة وتوزعها على الإدارات الإقليمية التي توزعها على المدارس، ويتولى مدير المدرسة إعداد خطة لتوزيع الميزانية المخصصة للمدرسة، وتقر هذه الخطة من قبل مجلس إدارة المدرسة، إذ يشكّل في كل مدرسة مجلس إدارة يضم عدداً من المعلمين وأولياء أمور الطلاب، ويتم اختيار المعلمين من قبل معلمي المدرسة، وأولياء الأمور يتم اختيارهم من قبل جمعية أولياء أمور الطلاب.

[3] تقرير زيارة وفد وزارة التربية والتعليم لجمهورية كوريا الجنوبية، ضمن الزيارة الاستطلاعية للدول المتقدمة في التعليم، مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم، في الفترة ٢٠/٧/ ١٤٣٤هجريا، على الرابط التالي:

http://faculty.ksu.edu.sa

والأبحاث التربوية والتعليم الالكتروني جهة أخرى تتبع وزارة التربية هي خدمات المعلوماتية والأبحاث والتربية الكورية، وفي التالي نتناول هذه الجهات بشيء من التفصيل:

١- المعهد الكوري للتربية وخدمات معلومات الأبحاث Korean Institute of Curriculum and Evaluation (KICE)[١]

تم الإعلان عن فكرة إنشاء المعهد كجزء من مشروع قانون إصلاح التعليم الكوري في عام ١٩٩٥، وأعلنت الفكرة رسميا في ١ يناير ١٩٩٨ في عهد الرئيس باراك Park.

يقوم المعهد بصنع السياسة التعليمية وإجراءات التنفيذ والمشاريع البحثية، ويتكون المعهد من أربعة أقسام رئيسية وهي:

أ. قسم أبحاث المناهج والكتب المدرسية.

ب. قسم أبحاث التعليم والتعلم.

ج. قسم أبحاث التقويم التربوي.

د. قسم إدارة الاختبارات الوطنية.

هذا بالإضافة إلى مكتب الإدارة التربوية، مركز الحاسب الآلي والمعلومات، مكتب التخطيط والتطوير، مكتب اختبارات قبول الجامعات.

وقد تمثل الهدف الرئيسي للمعهد في الارتقاء بنوعية التعليم المدرسي ونمو التعليم العام في البلاد من خلا البحوث وتطوير المناهج الابتدائية والثانوية وتنفيذ التقييم التربوي، وفي هذا الإطار تمثلت المهام الكبرى للمعهد في التالي:

أ. المحتوى التعليمي (ماذا يعلم المعلم الطلاب).

ب. طرق التدريس(كيف يعلم المعلم طلابه).

---

[١] انظر: الموقع الرسمي للمعهد الكوري للتربية وخدمات معلومات الأبحاث، على الرابط التالي:
http://www.kice.re.kr/en/contents.do?contentsNo=143&menuNo=398

ج. تقويم الطلاب.

ومن خلال هذه المجالات الثلاث يعنى المعهد:

أ. بتطوير تقنيات التعليم والتعلم.

ب. تطوير الكتب المدرسية وترخيصها بالتنسيق مع وزارة التربية والموارد البشرية.

ج. تطبيق الاختبارات التربوية على مستوى الدولة.

د. بوضع معايير الأداء وكفايات المتعلمين.

وفي هذا الإطار يتم بشكل سنوي وضع تقريراً سنوياً لرصد تقدم التعليم تحت عنوان: التقييم الوطني للإنجاز التربوي National Assessment of Educational Achievement (NAEA).[1]

٢- قطاع خدمات المعلوماتية والأبحاث والتربية الكورية Korean Education and Research Information Services (KERIS)[2]

تم تأسيسه في ٢٢ أبريل ١٩٩٩، ويهدف إلى تعزيز التعليم العام من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصالات، والاتصال في المدارس ورفع القدرة التنافسية في البحوث الأكاديمية وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال البحوث الأكاديمية.

كما يهدف إلى تقديم الخدمات التعليمية المتطورة من خلا التواصل مع المعلمين والطلاب وأولياء الأمور وجميع العاملين في مجال التعليم.

وتكمن أهم المهام الرئيسية لهذا القطاع في:

أ. دعم جهود الوزارة في التخطيط التربوي والتطبيقات الميدانية.

---

[1] تقرير زيارة وفد وزارة التربية والتعليم لجمهورية كوريا الجنوبية، مرجع سابق.

[2] انظر: الموقع الرسمي خدمات المعلوماتية والأبحاث والتربية الكورية (KIRES)، على الرابط التالي:
http://english.keris.or.kr/es_ak/es_ak_100.jsp

ب. تطوير التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد وتدريب المعلمين والخدمات التربوية الإلكترونية لكل أفراد المجتمع.

ويتولى هذا القطاع تشغيل وتطوير موقع تربوي باللغة الكورية لخدمة جميع المعنيين والمهتمين بالتربية وهو بعنوان "www.edunet.net" ويضم هذا الموقع خدمات المكتبة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني ونظام تبادل المعلومات التربوية وأيضا لدعم الالكتروني.

واتساقاً مع ما تقدم اهتمت الدولة بالمعلم ودوره ومكانته في السياسة التعليمية الكورية، فالمعلم الكوري بمثابة المنفذ للخطط والتعديلات التي طرأت خلال مراحل التعليم المختلفة، فلقد كان المعلم هدفاً كما كان منفذاً لتلك السياسات، فمنذ الستينات تم الارتقاء بالمعاهد المتوسطة لتعليم المدرس الابتدائي لتصبح من ٤ سنوات، كما قامت الحكومة بتمويل كليات المعلمين وتحرص على أن يُلحق بها مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية حتى يتم تدريب المعلم عل الطبيعة، وقد اشتملت التعديلات الكيفية في الثمانينات على ضرورة فرض امتحان قدرات ومقابلة شخصية للمتقدمين لمعاهد المعلمين.

وفي هذا السياق يتمتع الطلبة في كليات المعلمين بإعفاء من المصاريف قد يصل إلى ٤٠%، وفي إطار تحسين ظروف المعلم والارتقاء بمستواه العلمي تتوافر فصول التدريب خلال العمل لتحسين المستوى أو للحصول على شهادات أضافية للترقية أو للتأقلم، كما يتعرض المدرس الجامعي للتقييم المستمر من قبل الطلاب كنوع من الرقابة على أداء المستوى. فضلا عن أن وزارة التعليم الكورية تهتم بإرسال بعثات من المعلمين إلى الخارج للاستفادة من الجديد في نظم التدريس.[1]

---

[1] نيفين توفيق منير، مرجع سابق، ص ١٨٥.

وفي السياق نفسه يتم تأهيل المعلمين في الجامعات الكورية حسب المراحل الدراسية إذ يوجد ١٣ جامعة لإعداد المعلمين والمعلمات للتدريس في المرحلة الابتدائية وعدد كبير من الجامعات لإعداد معلمي المرحلتين المتوسطة والثانوية.

ويجدر بالذكر أن رخصة التدريس في كوريا الجنوبية لا تعطى إلا لمن اجتاز اختبارات صارمة وحصل على شهادة البكالوريوس من إحدى الجامعات التربوية أو من أحد الأقسام التربوية في الجامعات الأخرى.

وتجدر الإشارة، أن مهنة التعليم تعتبر من المهن المرغوبة في كوريا نظرا لارتفاع مستوى الأمن الوظيفي ولارتفاع مستوى الدخل النسبي للمعلم مقارنة ببقية المهن الأخرى حيث يبلغ معدل الدخل السنوي للمعلم قرابة ٣٦ ألف دولار أمريكي.[١]

وفي هذا الإطار، تشهد الجامعات والأقسام التربوية إقبالا كبيرا من خريجي التعليم العام، وقد استفاد نظام التعليم الكوري من هذا الإقبال في فرض شروط صارمة للقبول في التخصصات التربوية لانتقاء أفضل المتقدمين وأكثرهم استعداداً لممارسة مهنة التعليم. ولا يعني قبول الشخص في أحد التخصصات التربوية توظيفه في سلك التعليم مباشرة بل يخضع المتقدم لمجموعة اختبارات قياس متشددة للقدرات والميول والاتجاهات (تحريري، مقابلة، تطبيقي) لاختيار الأفضل من بين المتخرجين للتعيين في مدارس التعليم العام.[٢] ويشكل هذا الاهتمام الكبير باختيار وتعيين المعلم صمام الأمان في النظام التعليمي الكوري للحصول على معلمين أكفاء ذوي مستوى عال من الكفاية العلمية والمهنية.

---

(1) Jisoon Lee, **Education Policy in the Republic of Korea: Builing Blcok or Stumbling Block?** (Washington: the International Bank For Reconstruction and Development, the world Bank, 2002), P.21.

(2) تقرير زيارة وفد وزارة التربية والتعليم لجمهورية كوريا الجنوبية، مرجع سابق.

جدول رقم (٣-٢)[1]

جدول يوضح ترتيب ١٣ جامعة كورية جنوبية في قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم في عام ٢٠١٣

م	الجامعة	الترتيب	النتيجة الإجمالية
١	جامعة سيول الوطنية Seaul National University	٣٧	٨٢,٢
٢	المعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا KAIST-Korea Advanced Institute Of Science & Technology	٦٣	٧١,٨
٣	جامعة بوهانج للعلوم والتكنولوجيا Pohang University Of Science and Technology (Postech)	٩٧	٦٦,٨
٤	جامعة يونسي Yonsei University	١١٢	٦٣,٥
٥	جامعة كوريا Korea University	١٣٧	٥٨,٤
٦	جامعة صنجكيك كوان Sungkyun Kwan University	١٧٩	٨٥,٧
٧	جامعة هانيانغ Hanyang University	٢٤٩	٤٢,٥
٨	جامعة كيونغ هي Kyung Hee University	٢٧٠	٤٠,٩
٩	جامعة إيهوا وامنس Ewha Womans University	٣٤١	٣٤,٩
١٠	جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية Hankuk (Korea) University Of Foreign Studies	٣٥٤	٣٤,١
١١	جامعة صوجانج Sogang University	٣٩١	٣١,٦
١٢	جامعة بوسان الوطنية Pusan National University	٤٠١-٤٥٠	-
١٣	الجامعة الكاثوليكية The Catholic University	٤٥١-٥٠٠	-

من الجدول السابق يتضح أن كوريا الجنوبية أحدثت في مجال تطوير التعليم نقلة نوعية حيث حققت ثلاثة عشر جامعة ماليزية مراتب مختلفة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم في عام ٢٠١٣.

[1] مؤسسة تايس للتعليم العالي، على الرابط التالي:

www.University-List.net

ثانيا: السياسات التعليمية التي انتهجتها الدولة الماليزية.

إن وجود قيادة مؤمنة بأهمية التعليم تمتلك تصوراً استراتيجيات لدور التعليم في التنمية، يعتبر من أهم عوامل نجاح السياسات التعليمية في الدولة الماليزية.

وفي بداية الثمانينات تمثلت هذه القيادة في رئيس وزراء ماليزيا الدكتور محاضير بن محمد الذي دعا إلى الاهتمام بالتعليم العالي ومؤكد على تأثيره البالغ في مستقبل البلاد.[١]

وفي هذا الإطار، شهد التعليم العالي في ماليزيا طفرة تنموية كبيرة منذ الاستقلال وقد اتضح ذلك في عدد من الجامعات والكليات التي تم إنشائها وأيضا في عدد من الملتحقين بها وفي الزيادة والتنوع في البرامج الدراسية التي تقدمها هذه الكليات وأيضا في الميزانية المخصصة للإنفاق عليه.[٢]

واتساقا مع ما تقدم مر التعليم في ماليزيا بمجموعة من المراحل: المرحلة التكوينية، ومرحلة الاندماج، مرحلة الرشد، والطريق إلى الرؤية، وأخيراً رؤية ٢٠٢٠:[٣]

---

(1) Hasan Hamzah, Mahathir The Wake – Up Call, (Salinger: Anzagain Sdn Bhd, 2003), P.304.

(2) _____, Education in Malaysia, A Journey to Excellence, Op.Cit .P114.

(3) د.ماجدة على صالح، المتغير الثقافي في ماليزيا بين الخصوصية والعالمية، في: د.هدى ميتكيس، د.حسن بصري (محرران)، ماليزيا والعولمة (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية،٢٠١٠)، ص ٢٢٢،٢٢١.

شكل رقم (٣-٣)

شكل يوضح مراحل تطور التعليم في المجتمع الماليزي[1]

مراحل تطوير التعليم الماليزي

المرحلة التكوينية من (1957- 1965)

فيها تم إعادة بناء المنظومة التعليمية، وبناء منهج مشترك للمدارس، وإعدة تنظيم برامج تدريب المعلمين، وتعديل المناهج الدراسية للتوءم وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد كانت الاستراتيجية الأساسية في هذه المرحلة تتمثل في توحيد العرقيات الثلاث في المجتمع (مالايو، والصينيين، الهنود)، ودمجهم في نظام تعليمي موحد.

الاندماج من (1966- 1982)

بها تم التأكيد على أهمية العلوم والتكنولوجيا، والاهتمام بالتعليم العالي لانتاج قوى عاملة ماهرة

مرحلة الرشد(1983- 1991)

سميت هذه المرحلة بهذا الاسم نظراً لان النظام التعليمي قد أتم بناء المكونات الرئيسية التي تمكنة من التطور ليتماشى مع المتغير العالمي، ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو تكوين لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء انذاك محاضير محمد، وفيها بدأت خطوات جديدة نحو إعادة تنظيم المراحل التعليمية والمناهج التعليمية والاهتمام بالتعليم الفني والمهني.

الطريق إلى الرؤية منذ عام 1991

وفيها وضع محاضير محمد رؤية 2020 والتي اشتملت على رؤية عامة لدور التعليم كأداة للتنمية

رؤية 2020

تضمنت رؤية 2020 تسعة تحديات أساسية من بينها قضية التعليم وتنمية الموارد البشرية، فقد تم النص على أن تواصل ماليزيا سعيها نحو مزيد من التميز في مجال التعليم من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وإقامة توازن صحيح بين الكفاءة العلمية والتكنولوجية.

---

[1] هذا الشكل من إعداد الباحثة، بالرجوع إلي البيانات الواردة في: محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص٩.

غاية القول، يمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية فيما يلي:

١- الالتزام بمجانية التعليم الأساسي:

منذ الاستقلال في ٣١ أغسطس ١٩٥٧ التزمت الدولة بتقديم خدمات التعليم الأساسي مجانا لمدة تبلغ إحدى عشر سنة- المدة الإجمالية للتعليم الأساسي- مما جعل الدولة تحقق درجة عالية من درجات القضاء على الأمية.

وفي هذا السياق، زاد عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة ليصلوا في عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٨٨,٧% من جملة السكان مقارنة بـ٥٣% عام ١٩٧٠، وهي من النسب المرتفعة على مستوى العالم، وأن حوالي ٩٩% من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قُيدت أسماؤهم بالمدارس، و٩٢% من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية.[1]

شكل رقم (٣-٤)

شكل يوضح التطور في الإنفاق الحكومي على التعليم طبقا لتقرير البنك الدولي ٢٠١٢ (بالدولار الأمريكي) في الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٣)

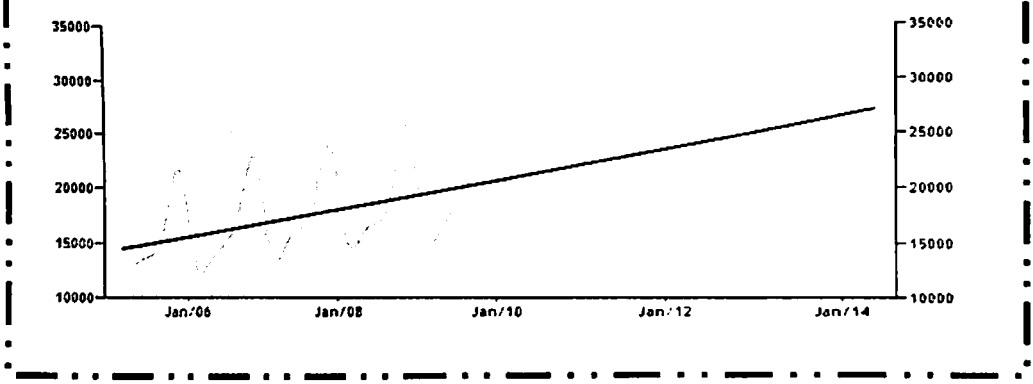

Source:http://www.tradingeconomics.com/malaysia/government-spending

(1) Robert T. T. Moran, Philip R. R. Harris, Sarah Moran, Managing Cultural Differences: Global Leadership Strategies for the 21st Century (Oxford: Butterworth Heinemann,2007), p. 452.

يوضح الشكل السابق ارتفاع الإنفاق الحكومي على التعليم في الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٣)، حيث وصل متوسط الإنفاق الحكومي إلى٢٤٩٦،٢ مليون دولار(الدولار يساوي ٣,٨ رينجيت) في عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٢٤٢٠,٠ في العام ٢٠٠٥، وقد أنفق هذا المبلغ على بناء مدارس جديدة ومعامل للعلوم والكمبيوتر، والمدارس الفنية الجديدة وقروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد.

٢- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (الرياض):

اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة - الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة - واعتبر قانون التعليم لسنة ١٩٩٦ التعليم فيما قبل المدرسة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، كما يلزم كذلك تطبيق المنهج التعليمي المقرر من الوزارة.

وفي هذا السياق، يتضمن ذلك المنهج خطوطاً عريضة وموجهات عامة لرياض الأطفال بإلزامية تعليم اللغة الرسمية للبلاد (البهاسا- ملايو) بجانب السماح باستعمال اللغة الإنجليزية ولغات المجموعات العرقية في ماليزيا (الصينية والهندية - تاميل) ومنهجية التعليم وطرائق الإشراف التربوي والتوجيه الاجتماعي والديني، حيث يسمح بتقديم تعليم ديني للأطفال المسلمين.

وفي السياق نفسه، توجد العديد من المدارس فيما قبل المدرسة، وتدار بواسطة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية والقطاع الخاص.

ويجدر بالذكر أن أشهر الهيئات التي تقدم خدمات التعليم فيما قبل المدرسة "الاتحاد الحكومي لمؤسسات ما قبل المدرسة"، الذي ظل يقدم خدماته منذ عام ١٩٦٠، و"اتحاد دور ورياض الأطفال الماليزية"، الذي تنتشر خدماته في المدن والمناطق الحضرية منذ ١٩٧٦.

وفي هذا الإطار، يبلغ عدد رياض الأطفال العامة ١٠٧٦، وعدد التلاميذ ٢٧٨٨٣، وعدد المعلمين ١٦٩٩، وعدد الفصول ١١٨٩، أما عدد الرياض الخاصة ٢١٦١ حسب إحصاءات وزارة التعليم. [١]

٣- التركيز في مرحلة لتعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية:

يركز التعليم في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم، حيث تبدأ مرحلة التعليم الابتدائي في سن السادسة، وتستمر لمدة ست سنوات، ويراعي النظام التعليمي تعدد الأعراق في البلاد، حيث أن هناك نوعين من المدارس هما المدارس القومية، والمدارس المحلية - يسمح في الأخيرة باستخدام لغات صينية أو هندية إلى جانب اللغة الرسمية - وكلها مدارس تتبع المنهج الحكومي للتعليم، ويجرى فيها اختبارين: الاختبار الأول في السنة الثالثة والاختبار الثاني في السنة السادسة لتقييم أداء التلاميذ.[٢]

٤- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية:

تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليمًا شاملاً، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيرًا من المواد الدراسية مثل العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم.

تمر المرحلة الثانوية- كما وضحنا في السابق- أولا: بالمدارس الثانوية الصغرى (شبيهة بالإعدادية أو المتوسطة في البلاد العربية)، وفيها تعقد امتحانًا في السنة الثالثة، ويتم بعده انتقال الطلاب إلى مرحلة أكثر تخصصًا تعتمد على رغبة وأداء الطالب معًا، ويعاد تقييم (مفاضلة) الطلاب في السنة الخامسة أيضًا عبر امتحان شهادة التعليم الماليزية Malaysian Certificate of Education.[٣]

---

(1) انظر: الموقع الرسمي لوزارة التعليم الماليزية، على الرابط التالي:
http://www.mohe.gov.my/educationmsia/education.php?article=system

(2) المرجع السابق.

(3) www.ucl.ac.uk/prospective.../malay-cert-educ

وثانيًا: المدارس الثانوية العليا (شبيهة بالمدارس الثانوية)، وفيها يوجه الطالب إلى تحصيل المزيد من مواد التخصص، لا سيما التعليم الفني والمهني. وهناك العديد من المدارس الفنية والمهنية الثانوية التي تعتبر خطوة مبكرة لتدريب الطالب بمهارات العمل اللازمة، وبعض المدارس الثانوية تجري امتحانات عامة يتحصل بموجبها الطالب على الشهادة الماليزية الثانوية التي تؤهل الطلاب للخروج إلى سوق العمل.[1]

٥- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي: [2]

يعتبر المعلم في ماليزيا بمثابة المنفذ لتلك السياسات التي وضعتها الدولة، وهناك أكثر من مصدر لإعداد المعلم، حيث يوجد معهد للتربية، ويلتحق به الطالب بعد حصوله على الشهادة الثانوية المستوى الأدنى أو الأعلى، وتختلف مدة الدراسة حسب نوع البرنامج.

تأسست أول كلية لتدريب المعلمين في ماليزيا عام ١٩٤٧، ووصل عدد خريجيها ٢٩٦ معلمًا في العام ٢٠٠١م مقارنة بـ ٤٥ معلمًا في العام ١٩٤٩، وأهم هذه المعاهد التدريبية المعهد القومي للإدارة التربوية وله فروع في الولايات الماليزية المختلفة، وهو مسئول عن وضع وتنفيذ السياسة القومية في مجال تدريب المعلمين، وكذلك القيام بإنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل بمهارات في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك. وأشهرها معهد التدريب الصناعي الماليزي - وله ٩

---

[1] د. حسن بصري، التعليم في ماليزيا: محددات للتمايز العالمي، في: د.حسن بصري، د.هدى ميتكيس (محرران)، ماليزيا من منظور عالمي (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ص ٢٢.

[2] محمد شريف بشير، "استثمار البشر في ماليزيا"، على الرابط التالي:

www.onislam.net/arabic/nama/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.html

فروع في الولايات الماليزية إلى جانب العاصمة الفيدرالية - والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية. وتقوم إدارة التعليم الفني والمهني التي أسست في ١٩٦٤وتتبع وزارة التعليم بالإشراف على المعاهد العامة للتدريب الصناعي ووضع الخطط والسياسات التدريبية على المستوى القومي.

ويجدر بالذكر أن هناك كليات تعطي خريجيها شهادة الإجازة للتدريس بعد أن يأخذوا سنة دراسية تربوية بنفس الكلية.

وفي هذا الإطار، قد أولت الحكومة الماليزية عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وتهدف هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي.

٦- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية:

توافقًا مع ثورة عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات، اتخذت الحكومة الماليزية عدة خطوات نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية والاتجاه نحو إقامة العديد من المدارس، فقد تبنت وزارة التعليم الماليزي أنشاء العديد من المدارس النوعية ومن أهم هذه المدارس: المدارسة الذكية(Smart Schools) والتي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة.[1]

ويجدر بالذكر أن مفهوم المدرسة الذكية تم طرحة من قبل وزير التعليم الماليزي في عام ١٩٩٦، وقد يرى القادة السياسيون أن المدرسة الذكية سوف تساعد البلاد على الدخول في عصر المعلومات وإتاحة نوعية التعليم الملائمة للبلاد في مستقبل أيامها. ووقعت الحكومة عقدًا مع شركة مدارس تليكوم الذكية وهي شركة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ فكرة المدرسة الذكية في ١٩ مدرسة نموذجية لمدة ثلاث سنوات بدأت في ١٩٩٩ وانتهت في ٢٠٠٢.

---

[1] د.ماجدة على صالح، "سياسة التعليم وتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا"، مرجع سابق، ص ١١٧.

وفي هذا الإطار، وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة في ١٩٩٦ خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة. وكان من أهم أهدافها،إدخال الحاسب الآلي، والارتباط بشبكة الإنترنت في كل فصل دراسي من فصول المدارس النموذجية.

ومن المواد التي يتم الاعتناء بها في المدارس الذكية أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة وأنظمة النقل الذكية.[١]

إجمالا، هدفت ماليزيا من تعميم المدارس الذكية في جميع أرجاء البلاد إلى استيعاب تقنية المعلومات والاتصالات، وتوظيفها واستخدامها إيجابيًا في العملية التعليمية، وتطوير قدرات المعلمين، ورفع المستوى المعرفي للطلاب وتمكينهم من الوصول إلى مصادر التعلم المباشرة، والارتقاء بمخرجات التعليم لتخريج جيل منتج ذي مهارات عالية.

---

[١] المدرسة الذكية هي مؤسسة تعليمية تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات، وأهم عناصر المدرسة الذكية هي: بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة. وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقييم التجربة في أعلى المستويات القيادية بالدولة.

وتنفذ عملية التدريس والتعليم وفقاً لحاجات الطلاب وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية المختلفة، ويتبنى الأساتذة تدريس مناهج ومقررات تلبي حاجات الطلاب ومتطلبات المراحل المختلفة، حيث يتم اختيار مدير المدرسة من القيادات التربوية البارزة، يساعده فريق من الأساتذة ممن لديهم قدرات مهنية ممتازة. ويشارك المعلمون وأولياء أمور الطلاب مع الطلاب أنفسهم في اختيار البرامج الدراسية، ويشاركون معهم في تنفيذ بعض الأنشطة المدرسية المهمة، كالخروج في رحلات دراسية وغيرها، انظر: محمد شريف بشير، مرجع سابق.

٧- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد:

في عام ١٩٤٩ أسست ماليزيا أول جامعة في البلاد وهي جامعة الملايا الموقع الرسمي لها وكان مقرها سنغافورة واليوم توجد أكثر من ٢٠ جامعة حكومية والعديد من الفروع الجامعية للجامعات الأجنبية.[١]

جدول رقم (٣-٣)

جدول يوضع عدد المؤسسات التعليمية العليا في ماليزيا ٢٠٠٧[٢]

أنواع المؤسسات التعليمية العليا	العدد
الجامعات الحكومية	٢٠
الجامعات الخاصة	٣٦
بوليتكنك	٢١
الكليات الحكومية	٣٧
الكليات الخاصة	٤٨٥
الإجمالي	**٥٩٩**

وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، وتحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، فضلا عن تشجع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

كما أن الجامعات والمعاهد العليا المحلية تعمل بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة. والمجلس القومي للإجازة يضع الإرشادات

---

[1] يجدر بالذكر أن عدد الطلبة في جامعة المالايو لا يزيد عن ٢٢ ألف طالب.

[2] د. حسن بصري، التعليم في ماليزيا: محددات للتميز العالمي، في: د.حسن بصري، د.هدى ميتكيس (محرران)، مرجع سابق، ص٣٤.

للتعليم الجامعي العام والخاص، وسياسات إجازة (معادلة) الشهادات الجامعية وتقييم الشهادات والتخصصات والدرجات العلمية.

جدول رقم (٣-٤)

جدول يوضح أفضل٧ جامعات في ماليزيا ضمن قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢[1]

الجامعة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٢
جامعة المالايا	١٦٩	١٩٢	٢٤٦	٢٣٠	١٨٠	١٦٧	١٥٦
جامعة ماليزيا الوطنية	٢٨٨	١٨٠	٣٠٩	٢٥٠	٢٩١	٢٧٩	٢٦١
جامعة ماليزيا للعلوم	-	٢٧٧	٣٠٧	٣١٣	٣١٤	٣٣٥	٣٢٦
جامعة بوترا	٣٩٣	٢٩٢	٣٦٤	٣٢٠	٣٤٥	-	-
جامعة ماليزيا للتكنولوجيا	-	-	بين ٤٠١-٥٠٠	٣٥٦	٣٢٠	٤٠١-٤٥٠	٣٥٨
الجامعة الإسلامية العالمية	-	-	-	-	-	٤٥١-٥٠٠	٤٠١-٤٥٠

حققت ماليزيا في مجال تطوير التعليم نقلة نوعية حيث حققت سبعة جامعات ماليزية مراتب مختلفة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم في عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٢، جاء في مقدمة هذه الجامعات جامعة المالايا ثم تليها جامعة ماليزيا الوطنية، ثم تليها في الترتيب جامعة ماليزيا للعلوم، ثم جامعة بوترا، وتليها جامعة ماليزيا للتكنولوجيا، ثم الجامعة الإسلامية العالمية.

---

[1] هذا الجدول من إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الواردة في: د.حسن بصري، "التعليم في ماليزيا: محددات للتميز العالمي"، في: د.حسن بصري، د.هدى ميتكيس (محرران)، مرجع سابق، ص ٣٧.
http://thestar.com.my/news/story.asp?file=/2012/9/11/nation/12000917&sec=nation

٨- الربط بين التعليم وأنشطة البحوث:

فقد قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، تقوم الحكومة بتدعيم جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة "مؤسسة تطوير التقنية الماليزية"[1]، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية.

وفي السياق نفسه، يلعب "المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير" دورًا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات والقطاع الخاص من أجل التنمية، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته يعتبر هدف إستراتيجي للدولة.

وتشارك الدولة مع مؤسسات محلية وخارجية في أعمال البحوث التطويرية والموجهة للصناعة، وإيجاد مراكز الامتياز ومؤسسات التفكير المتخصصة في الاقتصاد والسياسة والدراسات الإستراتيجية وأيضا التقنية.

٩- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة:

تتجه نظم التعليم في ماليزيا نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم.

وفي ضوء ذلك يلعب القطاع الخاص دورًا أساسيًا في التركيز على جودة التعليم وإتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات العلمية. وتوجد بعض فروع جامعات أستراليا ونيوزيلندة وبريطانيا. وهناك حوالي ٤١٥ معهدا وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر

---

[1] انظر: الموقع الرسمي للمؤسسة، على الرابط التالي:
http://www.mtdc.com.my

إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.

١٠- اهتمام الدولة بتعليم الفتيات:

اهتمت الدولة الماليزية بتعليم الفتيات وتشير بيانات وزارة التعليم إلى زيادة حصتها في قطاع التعليم، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بتعليم الفتيات، إلى جانب أن نسبة الإناث بين السكان كبيرة، ومشاركتهن في قوة العمل تكاد تقترب من مساهمة الذكور.[١] كما تقدم الحكومة قروض بدون فوائد لتمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتوفير مستلزمات المدرسة.[٢]

وبالبناء على ما تقدم يتضح أن السياسات المختلفة التي اتخذتها الدولة استطاعت إن تحقق الكثير من الأهداف في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث شكلت هذه التنمية جانب مهم في تفكير القيادات الماليزية، خاصة الاهتمام بالموارد البشرية منذ أول رئيس وزراء لماليزيا تنكو عبد الرحمن، مروراً بتون عبد الرزاق ثم تون حسين عون، ثم محاضير بن محمد، ثم عبد الله بدوي، وأخيرا محمد نجيب عبد الرزاق، واستطاعت تحقيق العديد من الأهداف فيما يخص الموارد البشرية، دون تبني النهج والقيم الغربية إلا بالقدر الذي يتوافق والقيم الماليزية، واعتمدت على ثقافتها الخاصة وإلى طبيعة واقعها الاجتماعي، والاحتفاظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، رغم الانفتاح الكبير على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة.

وبالبناء على ما تقدم وبمقارنة السياسات التعليمية وتنمية الكوادر البشرية في كوريا الجنوبية بماليزيا يتضح أن:

---

(1) Sha'ban Muftah Isma'il, Women Economic Growth & Development in Malaysia، 1999 ، p 93.

(2) محمد شريف بشير، التعليم في ماليزيا، على الرابط التالي:

www.onislam.net/arabic/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.htm

١- أن هناك جهة مسئولة عن ترجمة السياسة التعليمية إلى خطط وبرامج ومشروعات تربوية وفقاً للطموحات والأهداف القومية، ففي كوريا الجنوبية تم إنشاء أول وزارة للتعليم وتنمية المصادر البشرية بناء على قانون تشكيل الحكومة الكورية ففي المادة رقم ٢٩ ينص القانون على أن هدف فتح التعليم لجميع أبناء المجتمع فضلا عن تنمية المصادر البشرية عن طريق التعليم والتدريب المستمر، ويقع على عاتق الوزارة المسئولية الكبرى عن الأنشطة التعليمية وبصفة خاصة الإشراف على رسم السياسة التعليمية والعلمية على المستوى القومي، وتتمثل أهم وظائف وزارة التعليم في:

أ. توجيه التخطيط والتنسيق الشامل للبرامج التعليمية.

ب. تشريع السياسات التعليمية واتخاذ الإجراءات التي تكفل تنفيذها.

ج. الإشراف على المديرين المحليين وتوجيههم وتوفير المعونات المادية.

د. إصدار الموافقات والتراخيص بإنشاء المدارس الخاصة ومؤسسات التعليم العالي.

ه. تطوير المناهج وتحديد المقررات والكتب المدرسية وساعات الدراسة.

و. إدارة مؤسسات التعليم العالي والإشراف عليها بصورة مباشرة.

ز. الإشراف على جميع المعاهد التعليمية وجميع المدارس الابتدائية والثانوية من خلال مجالس ومكاتب التعليم الإقليمية والمحلية.

ح. تعيين المعلمين والموظفين في الوظائف الإدارية العليا.

وفي ماليزيا نرى أن وزارة التربية هي أيضا المسئولة عن ترجمة السياسة التعليمية إلى خطط وبرامج ومشروعات تربوية وفقاً للطموحات والأهداف القومية، وتضع الوزارة أيضاً الإرشادات لتنفيذ برامج التعليم على المستوى الفيدرالي وإدارته، ويرأس الوزارة وزير للتربية يعاونه اثنان من الوكلاء، إلى جانب المدير العام للتعليم المسئول عن إدارة الأمور المهنية التخصصية بالوزارة، والسكرتير العام

للتعليم المسئول عن الأمور الإدارية بالوزارة.وتتبع الوزارة نظام اللجان في إجراءاتها لاتخاذ القرار، ويتم تخطيط التعليم على مستويين:

أ. المستوى القومي، حيث يعتبر التعليم جزء من عملية التخطيط الاقتصادي الشامل، ويتم ذلك من خلال لجنة تخطيط التنمية القومية، التي تعمل من خلال وحدة التخطيط الاقتصادي الملحقة بمكتب رئيس الوزراء.

ب. المستوى الوزاري، حيث يتم تخطيط التعليم بالتنسيق مع قسم البحوث والتخطيط التربوى، وتعرض الخطط على لجنة التخطيط التربوى لاتخاذ القرارات بشأنها، حيث تعتبر هذه اللجنة أعلى جهاز لصنع القرار ويرأسها وزير التعليم ووظيفتها مراجعة خطط التطوير التربوى والموافقة عليها وتوفير الاعتمادات التمويلية اللازمة لها.

إجمالا، نجحت ماليزيا في تأسيس نظام تعليمي قوي ساهم في عملية التحول الاقتصادي، حيث تحولت ماليزيا من بلد يعتمد على الزراعة والسلع الأولية لتصبح اليوم أحد الاقتصاديات المصدّرة التي تقوم على الصناعات التي تتميز بكثافة عالية في رأس المال وتستند إلى المعرفة والتكنولوجيا المتطورة، ويُوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

ولما كانت السياسات الصناعية لها الدور المحوري في مسيرة التطور الاقتصادي في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا، فقد ارتأت الباحثة تخصيص الفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة للسياسات الصناعية التي اتبعتها الدولتان، وذلك لمعرفة المراحل المتعاقبة من التطور الصناعي والتبدل المستمر وفق الظروف المجتمعية، والتعرف على الدور الحيوي الذي قام ويقوم به القطاع الخاص في التنمية، والتعرف أيضا على الدور الذي لعبة البحث والتطوير في التنمية في الدولتين محل الدراسة.

الفصل الرابع

السياسات الصناعية في كوريا الجنوبية وماليزيا

الفصل الرابع

السياسات الصناعية في كوريا الجنوبية وماليزيا

ليس للسياسة الصناعية تعريف محدد، حيث تتعامل معها أدبيات الاقتصاد الرائدة في الدول الغربية بطريقة مختلفة عن دول شرق وجنوب شرق آسيا، وتعد الحالة اليابانية أكثر التجارب نجاحا لسياسة صناعية معتمدة، فقد أخذ تشجيع التنمية الاقتصادية في اليابان شكل جهد تعاوني بين الحكومة ورجال الأعمال وهي الطريقة التي يطلق عليها الأجانب "Japan,Inc"وقد تبنت كوريا الجنوبية "Korea,Inc" سياسة صناعية مشابهة منذ بداية الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٢-١٩٦٦،[١] فقد اتسمت طبيعة خطط التنمية الكورية بالتوجه الخارجي والاهتمام بالصناعة واستهداف النمو الاقتصادي، نتيجة للسياسات الاقتصادية التي تم اختيارها.[٢]

وفى هذا السياق، صارت ماليزيا"Malaysia,Inc" على نفس نهج اليابان وكوريا الجنوبية لتحقيق النمو الاقتصادي السريع، فيلاحظ في ماليزيا أن التطور الذي شهده القطاع الصناعي نتيجة تخطيط جيد وجهد مركز للحكومة. فقد تبنت الدولة استراتيجيات لدفع عملية النمو للقطاع الصناعي، حيث تم التخطيط للبرنامج الصناعي ووفقا لقدرات الدولة من تكنولوجيا ورأس المال والعمالة وكفاءتها.[٣]

وفي معرض الحديث، عن التطور التكنولوجي فقد أصبح جزءاً لا يتجزأ من نمو كوريا الجنوبية وماليزيا كدول صناعية، فبفضل التكنولوجيا حافظت الدولتان على

---

[1] بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص ص ١٦٤، ١٦٥.

[2] المرجع السابق، ص ٩٩.

[3] د.بازم عثمان، "استراتيجية التصنيع في ماليزيا"، في: د.كمال المنوفي، د.جابر عوض (محرران)، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

ثباتهما في توفير متطلبات العصر الحديث للشركات الاستثمارية المستقرة في هذا البلاد.[1]

في ضوء ذلك، يحاول هذا الفصل أن يجيب على تساؤل رئيسي وهو: كيف تحققت المعجزة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وماليزيا، من خلال ثلاثة مباحث، يأتي المبحث الأول تحت عنوان: السمات الأساسية لاستراتيجيات النمو القائمة على التصنيع، وذلك من خلال التعرف على أهم الاستراتيجيات التصنيع التي اتخذتها الدولة في كوريا الجنوبية والدولة الماليزية، وجاء المبحث الثاني تحت عنوان: دور القطاع الخاص في التنمية، ليعرض للدور الذي لعبته التكتلات الصناعية الكبرى في كوريا الجنوبية وماليزيا في التنمية، وأخيرا يأتي المبحث الثالث تحت عنوان: البحث العلمي والتطور التكنولوجي ودوره في التنمية، ليعرض لسياسات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ودورها في التنمية.

---

[1] _____، "الاستثمار في ماليزيا"، هيئة التنمية الصناعية، مرجع سابق.

المبحث الأول

السمات الأساسية لاستراتيجيات النمو القائمة على التصنيع

استطاع الاقتصاد الكوري استثمار الأوضاع الداخلية والخارجية التي أحاطت به خلال فترة الستينيات والسبعينيات للخروج من دائرة الدول المتخلفة والدخول في دائرة الدول المتطورة، كما أن موقع ماليزيا في وسط مناخ صناعي نشيط بين اليابان وكوريا الجنوبية قد أسهم في إعادة تحديدها لهويتها، حيث أقبلت على التصنيع بقوة وكانت مصدراً للاستثمارات الخارجية لهذه الدول حتى إن معظم الاستثمارات المتدفقة من ماليزيا تقوم بها شركات إقليمية متعددة الجنسية.[1]

في هذا الإطار يأتي هذا المبحث ليعرض للسمات الأساسية لاستراتيجية النمو القائمة على التصنيع، وذلك من خلال التعرف على أهم الاستراتيجيات التصنيع التي اتخذتها الدولة في كوريا الجنوبية والدولة الماليزية.

أولا: استراتيجيات التصنيع في كوريا الجنوبية.

لعبت الدولة الكورية دوراً مهماً في رسم سياسة صناعية انتقائية تتغير بحسب مراحل التنمية.[2] فقد بدأت عملية التصنيع بعد نهاية الحرب الكورية - بعد الدمار الذي خلفته الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣ أصبحت كوريا الجنوبية واحدة من أشد الدول فقراً[3]- وتميزت فترة إعادة البناء بعد الحرب الكورية بتدفق السلع المصنعة من الخارج، بالإضافة إلى السلع الغذائية والموارد الخام المتنوعة، وذلك بالاعتماد على التمويل الأجنبي.

---

[1] د. محمد سعد أبو عامود، "أثر النظامين العالمي والإقليمي على تجربة التنمية الماليزية"، في: د. كمال المنوفي، د. جابر عوض (محرران)، مرجع سابق، ص٢٩٥.

[2] د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ١٢٣-١٣١.

[3] المرجع السابق، ص١٥.

وفي هذا الإطار، مرت التنمية الصناعية في كوريا الجنوبية بعدة مراحل – كما سبق الإشارة إليهما– نوجزها في التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة النمو المدفوع بالصادرات (١٩٦١-١٩٧٢) من المنتجات كثيفة العمالة أو الصناعات الخفيفة وخاصة المنسوجات وبعض الأجهزة الكهربائية.

وفي هذا الإطار، عرفت مختلف الصناعات في كوريا الجنوبية تطورا سريعا ومن أهم هذه الصناعات صناعة النسيج التي تشغل ثلث العاملين في الصناعة، وتحتل المرتبة الثالثة على مستوى التصدير.[١]

ولا شك في أن نموذج النمو الصناعي التصديري في كوريا الجنوبية قد قام بقوة دفع خاص من الولايات المتحدة في سياق نزاعها القطبي مع الاتحاد السوفيتي على رقعة العالم الثالث السابق عموما، وشرق آسيا خصوصا، وقد استمد ذلك النموذج مقوماته الرئيسية على جانب العرض والطلب (أي التكنولوجيا والسوق) من الاقتصاد الأمريكي أساسا.[٢]

المرحلة الثانية: مرحلة التعمق الصناعي(١٩٧٣-١٩٧٩)، وذلك من خلال التركيز على الصناعات الثقيلة– قد حددت كوريا في السبعينات ستة قطاعات رئيسية تتمتع بالأولوية عن اتخاذ قرارات الموافقة على مشروعات الاستثمار الاجنبي وهي: الآلات والأجهزة والالكترونيات والمعدات الالكترونية والبترول والكيماويات ومعالجة المعادن والمنسوجات وبناء السفن[٣] مع إعادة هيكلة التوجه التصديري وفقا لذلك. رغم ما تبع

---

(1) _____، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وكوريا الجنوبية، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، الإدارة المركزية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأعراق، ص٩.

(2) د. محمد عبد الشفيع عيسي، "المحددات الاقتصادية والتكنولوجية للعلاقات بين كوريا الجنوبية والمشرق العربي"، مجلة السياسة الدولية، على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220296&eid=3955

(3) د. محمد عبد الشفيع عيسى، "دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية الكورية"، في: د. محمد السيد سليم (محرر)، النموذج الكوري للتنمية، مرجع سابق، ص ص ٥٥٢،٥٥٣.

ذلك من عقبات هددت استقرار النمو الاقتصادي وأدت إلى القبول بإتباع وصفة التكيف الهيكلي أو التثبيت Stabilization من صندوق النقد الدولي في مطلع الثمانينات.

المرحلة الثالثة: مرحلة التثبيت واستعادة النمو والتحرير (١٩٨٠-١٩٩٥)، وفي ذلك يقول اقتصاديان كوريان، حسب تعبيرهما: "نظرا للفوائض التي حققتها كوريا في تجارتها الخارجية فإنة لم يعد في وسعها أن تلتمس معاملة خاصة وتفضيلية في السوق الدولية. وكان على الحكومة أن تفتح سوقها المحلية أكثر من ذي قبل.

وتأكيدا لذلك ارتفع نصيب المنتجات المستوردة بنظام الموافقة الآلية Automatic Approval.[1]

وفي هذا السياق، تبنت كوريا سياسة اقتصادية متحررة وفتحت أسواقها المحلية بشكل فعال أمام الاستثمار الأجنبي منذ بداية حركة تشجيع الاستثمار الأجنبي عام ١٩٩٨.

ونتيجة لذلك، فقد استطاعت كوريا أن تتخطى بسرعة الأزمة الاقتصادية التي كانت تهدد بشل اقتصادها بداية من عام ٢٠٠٤ وعلى مدى ثلاثة أعوام متواصلة، وتعدى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق لكوريا ١٠ مليارات دولار أمريكي.

وفي هذا السياق، ساعدت زيادة الاستثمارات الأجنبية على خلق فرص عمل للكوريين وزيادة الشفافية في إدارية الشركات.

---

[1] د. محمد عبد الشفيع عيسى، "الأبعاد الاقتصادية للعولمة في آسيا"، في: د. محمد السيد سليم، د. السيد صدقي عابدين (محرران)، آسيا والعولمة (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣)، ص ٥٨.

وفي السياق نفسه، أدخلت الشركات الأجنبية أساليب إدارية جديدة وتقنيات متطورة، ودفعت المؤسسات المحلية للوصول للمقاييس العالمية، وكان لها تأثير ايجابي هائل على الاقتصاد ككل.

كما قامت الحكومة الكورية بتوفير مواقع صناعية داخل مناطق معينة لجميع شركات الاستثمار الأجنبي التي ينطبق عليها الحد الأدنى من المتطلبات، ويتم توفير الأراضي داخل هذه المناطق إما مجاناً أو بتكلفة منخفضة، وتشكل مناطق الاستثمار الأجنبي الفردي، مناطق الاستثمار الأجنبي الجماعي، مناطق التجارة الحرة [1] والمناطق الاقتصادية الحرة أربع فئات رئيسية من تلك المناطق.[2]

وفي هذا الإطار، تطور مناخ العمل بالفعل في كوريا بشكل جوهري، ووفق الإحصاء الذي أجرته شبكة استثمر في كوريا لعام ٢٠٠٧، فإن العديد من مؤسسات الاستثمار الأجنبية تشعر أن ممارسة الأعمال والإجراءات الإدارية في كوريا أصبحت الآن أكثر شفافية وأن التواصل باللغة الإنجليزية أصبح أسهل من ذي قبل.

---

[1] مناطق التجارة الحرة هي المناطق التي تستفيد من نظام جمركي خاص، والمصممة لتوفير أفضل درجة من الحرية للمصنعين، والشركات اللوجستية، والموزعين والتجار العاملين فيها، وهي تقع عموما في المنطقة الواقعة خلف مطار أو ميناء بحري أو بالقرب من مناطق التخزين/ التوزيع أو محطات الشحن، جميع المناطق التي تعد مناطق تجاره حره تستفيد من تخفيض أو إعفاء من الضرائب والإيجارات إضافة إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية. انظر: _____، منطقة التجارة الحرة، موسوعة المعرفة، على الرابط التالي:

http://www.marefa.org/index.php

[2] Korea: your fast track to success, Invest Korea's global network, Ministry of Foreign Affairs (Seoul: Commerce Industry and Energy, September2007), P6,P7.

www.investkorea.org,

والمستثمرون الأجانب مبهورون وبخاصة بتوفير الموارد البشرية المتعلمة ذات القدرات العالية، وقدرات البحث والتطوير، والبنية التحتية المتطورة.[1]

وفي الإطار نفسه، أصبحت كوريا الجنوبية من أهم المصدرين لمعدات إنتاج النظائر المشعة من أجل الاستخدام الطبي والصناعي لدول روسيا واليابان وتركيا، كما تقوم الحكومة أيضا بالاستثمار في صناعة الروبوتات، وهدفها المعلن هو أن يصبح رقم ١ في العالم الروبوتات العالمية بحلول ٢٠٢٥، وهناك أيضا خطط لتنمية القطاعات الأخرى.[2]

وفي هذا الإطار، تمثلت أهم الصادرات الرئيسية الكورية في منتجات التكنولوجيا العليا مثل: تصنيع أشباه المواصلات، والآلات، والسيارات، والسفن، والـ LCD، وأجهزة الاتصالات اللاسلكية، والمنتجات النفطية.

---

(1) تونج – سوتشانج (رئيس منظمة استثمر في كوريا)، كوريا: مناخ استثماري وفرص للعمل، على الرابط التالي:

www.investkorea.org/invvestloreawar/ik/.../1r_down1.jsp?...kor.ea.

(2) المرجع السابق، ص١٠.

شكل رقم (٤-١)

شكل يوضح أعلى ٥ صادرات في كوريا الجنوبية في ٢٠١١-٢٠١٢

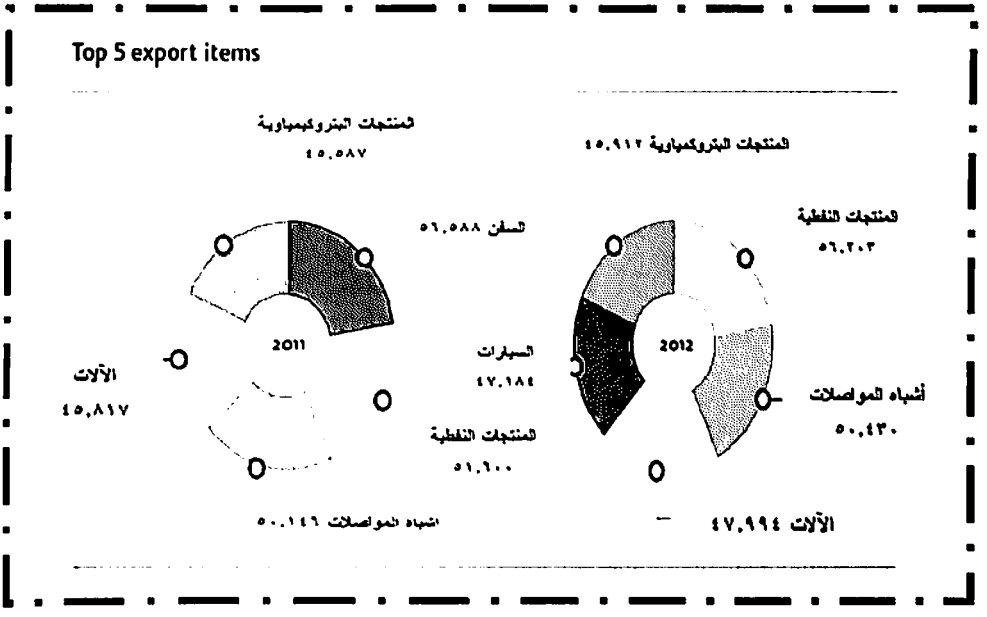

Source: Ministry of Trade, industry and Energy<www.motie.go.kr>

يوضح الشكل السابق أعلى خمس صادرات في كوريا الجنوبية في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١، حيث تمثلت أهم خمس صادرات عام ٢٠١١ في: السفن بنسبة ٥٦,٥٨٨، تليها أشباه المواصلات ٥٠,١٤٦، ثم المنتجات النفطية ٥١,٦٠٠، ثم الآلات ٤٥,٨١٧، وأخيرا المنتجات البتروكيمياوية٤٥,٥٨٧، مقارنة بأهم خمس صادرات عام ٢٠١٢ في: المنتجات النفطية ٥٦,٢٠٣، أشباه المواصلات ٥٠,٤٣٠، ثم الآلات ٤٧,٩٩٤، السيارات ٤٧,١٨٤، ثم المنتجات البتروكيماوية ٤٥,٩١٢.

وفي نفس الإطار، تستورد كوريا الجنوبية بشكل رئيسي (النفط، وأشباه المواصلات، والغاز الطبيعي)،[1] ولعل أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين هما: الصين (٢٥% من أجمالي الصادرات، و١٦% من إجمالي الواردات)، الولايات المتحدة

(1) http://www.tradingeconomics.com/south-korea/balance-of-trade

الأمريكيـــة (١٠% صـــادرات و٨% واردات)، والاتحـــاد الأوروبـــي (٩% صـــادرات مـــن كل من الصادرات والواردات)، وأيضا اليابان والآسيان.[١]

شكل رقم (٤-٢)

شكل يوضح تطور الميزان التجاري في كوريا الجنوبية

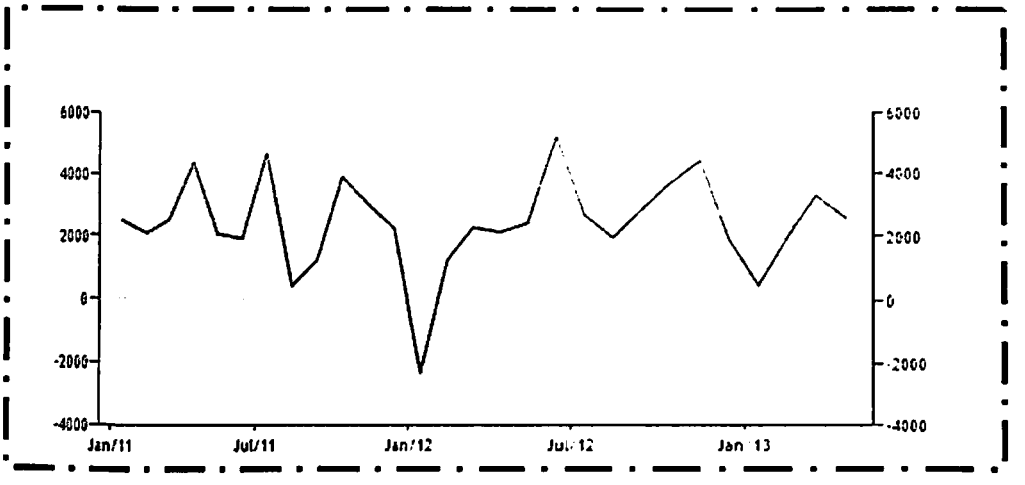

Source: www.tradingeconomics.com/Minstry Of Trade, Industry & Energe

من الشكل السابق يتضـــح أن كوريـــا الجنوبيـــة ســـجلت فـــي شـــهر ابريـــل/ نيســـان ٢٠١٣فائضا تجاريا قدره ٢,٦ مليار دولار أمريكـــي، أقـــل مـــن الفـــائض التجـــاري لشـــهر مارس ٢٠١٣، حيث كانت قد سجلت فائضا تجاريا قدره ٣,٣ مليار دولار أمريكي.

إجمالا، أوضحت وزارة اقتصـــاد المعرفـــة أن صـــادرات الـــبلاد ارتفعـــت بنســـبة سنوية بلغت ١١,٨% لتصـــل قيمتهـــا إلـــى ٤٦,٠٨ مليـــار دولار فـــي ينـــاير ٢٠١٣. كمـــا زادت الواردات بنســـبة ســـنوية بلغـــت ٣,٩% إلـــى ٤٥,٢١ مليـــار دولار، لتحقـــق الـــبلاد

(1) Korea: your fast track to success, Invest Korea's global network, Ministry of Foreign Affairs (Seoul: Commerce Industry and Energy, September 2007), P2,P3. www.investkorea.org

فائضا تجاريا قدره ٨٧٤ مليون دولار، يأتي ذلك بالمقارنة مع عجز قيمته ٢,٣ مليار دولار في شهر يناير من العام ٢٠١٢.[١]

ثانيا: استراتيجيات التصنيع في ماليزيا.

اتبعت الدولة استراتيجيات اقتصادية تركت أثراً واضحا على التنمية الصناعية والنمو، وقد احتاج الاقتصاد لأكثر من عقد ليتحول من مرحلة صناعات محل الواردات إلى التصنيع للتصدير ثم الصناعات الثقيلة. وقد تحقق ذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد حيث حل القطاع الصناعي محل القطاع الأولي وأصبح الدافع الأساسي للنمو. وعليه، نعرض في التالي للمراحل التي مر بها البرنامج الصناعي الماليزي:

١- مرحلة صناعة الإحلال محل الواردات(١٩٦٤- ١٩٦٨) Import (ISI) Substitution Industrialization:

شرعت الحكومة الماليزية بعد الاستقلال في تطبيق سياسة إحلال الواردات، وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيميائيات.

وفي هذا السياق، تم إصدار قانون Pioneer Status Act، لتشجيع الاستثمار في عام ١٩٦٨، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية، وبموجب هذا القانون تم أعطاء تسهيلات للمستثمرين الأجانب، وقد تمثلت هذه التسهيلات في إعفاءات ضريبية لمدد تصل إلى ١٥- ٢٠ سنة.

---

[١] _____، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣٨٠١، السبت ٠٢ فبراير ٢٠١٣م الموافق ٢١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ، على الرابط التالي:

http://www.alwasatnews.com/3801/news/read/734877/1.html

٢- مرحلة الصناعات التصديرية(١٩٧٠-١٩٧٩) Export Oriented Industrialization (EOI).

أفسحت صناعة الإحلال محل الواردات الطريق إلى التنمية، وذلك من خلال الصناعات الموجهة للتصدير في فترة السبعينات، حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة الماليزية على استضافة الشركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط إنتاجية في ماليزيا، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعاً للتصدير بالملكية التامة دون اشتراط المساهمة المحلية.

وعليه، حدث تحول جذري في هذه المرحلة من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة كالصناعات الإلكترونية والنسيج، كما كان هناك تركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية الماليزية مثل: زيت النخيل والأخشاب والمطاط.

وفي ١٩٧١ صدر قانون منطقة التجارة الحرة بهدف إتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة نحو التصدير.[١]

٣- الصناعات الثقيلة (١٩٨٠-١٩٨٥).

بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات، حيث تم الترويج لفكرة تشجيع الصناعات الثقيلة في الخطة الخمسية الماليزي الرابعة (١٩٨١-١٩٨٥)، كما تم التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في ١٩٨١، وقد تم التأكيد على ذلك مره أخرى في المراجعة الدورية للخطة الماليزية الرابعة في

---

[١] بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، مرجع سابق، ص ص ٢٠٣-٢٠٥.

١٩٨٤، حيث تم التأكيد على الصناعات الثقيلة التي سوف تساعد على تقوية الأساس للقطاع الصناعي.

ويجدر بالإشارة أن هذا توازى مع أهداف السياسة الصناعية والتي تمثلت في: [١]

أ. تقوية وتحديث القطاع الصناعي.

ب. خلق روابط بين الصناعات المختلفة.

ج. تقليل الاعتماد على الدول المتقدمة.

د. تهيئة فرص زيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الثقيلة من الموارد المالية المتاحة والإدارة والخبرات في التسويق والتكنولوجيا.

ومن بين استراتيجيات السياسة الاقتصادية الجديدة كانت الدعوة إلى زيادة الهجرة من الريف للحضر وعلى وجه الخصوص الشباب وذلك للالتحاق بوظائف في القطاع الصناعي في المدن المختلفة مثل: كوالالامبور، بتالينج جايا، أديللانج، سلا نجور، بيان، ليباس، براي (بينانج).

ويجدر بالذكر أنه، في مرحلة متقدمة من برنامج التصنيع تم إنشاء مناطق صناعية جديدة وامتدت لتشمل مساحة أكبر من الدولة في: بيراك، نيجاري، سيمبالين، جوهارو، ملاكا، كداح، برليس، باهنج، كلامتان، تونجار، صباح، سروالك.[٢]

---

[1] المرجع السابق، ص٢٠٦.

[2] المرجع السابق، ص ١٩٧.

٤- الخطط الصناعية الأساسية ١٩٨٦-٢٠٠٥.

قد بدأت المرحلة الرابعة من برنامج التصنيع بالخطة الأساسية الأولى في الفترة (١٩٨٩-١٩٩٥)، ولاستمرار التوسع في القطاع الصناعي ركزت الخطة الرئيسية للتصنيع على الصناعات الثقيلة، وأيضا صناعات التصدير المتنوعة من بعض صناعة محل الواردات والتنمية المستمرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وكانت الخطة الصناعية الأساسية الثانية في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥)، مبنية على الخطة الأولى وتعاملت مع كثير من التحديات التي فرضتها استمرار نمو القطاع الصناعي، والتي من أهمها: [١]

أ. تحسين الأسس الاقتصادية.

ب. الحاجة إلى تنمية القدرات على خلق تكنولوجيا محلية.

ج. تشجيع التشابكات الاقتصادية داخل القطاع الواحد.

وفي هذا الإطار، أكدت السياسات على أهمية التجمعات الصناعية كوسيلة أساسية للتنمية الصناعية.[٢] وقد تمركزت معظم الصناعات في ماليزيا بشكل رئيسي في أكثر من ٢٠٠ مجمع صناعي و ١٨ منطقة صناعية حرة (FIZs) تم إنشائها في كل أنحاء البلاد.[٣]

---

[1] Malaysia; Second Industrial Master Plan 1996-2005 Exhaustive Summary (Kula Lumpur: Ministry of International Trade and Industry Malaysia, Percetakan Zainon Kassim (m)Sdn.,1996),P.3.

[2] بازم عثمان، مرجع سابق، ص ٢٠٨-٢١٩.

[3] مواقع جديدة، مجهزة بالكامل بالبنى التحتية كالطرق ومصادر المياه والكهرباء والاتصالات، يتم إنشائها بشكل متواصل من خلال حكومات الولايات والقطاع الخاص لتلبية الطلب.

انظر: هيئة تنمية الاستثمار الماليزية: بنية تحتية متطورة، على الرابط التالي:

http://www.mida.gov.my/arabic2/index.php?page=developed-infrastructure

وفي نفس الإطار، تم إنشاء المجمعات الصناعية المتخصصة في ماليزيا، وذلك من أجل توفير متطلبات صناعات معينة، ومن أمثلة هذه المجمعات:

أ. المجمع التكنولوجي الماليزي في بوكيت جليل كوالالامبور، والذي يعد واحداً من أكثر المراكز تطوراً وشمولاً في البحث والتطوير للصناعات المبنية على المعرفة.

ب. مجمع كليم للتقنية العالية في ولاية كيده الشمالية التي تغطي متطلبات الصناعات التي تعتمد على التقنيات المركزة والضخمة ونشاطات البحث والتطوير D&R.[1]

ولتحقيق أهداف ٢٠٢٠ اهتمت ماليزيا بالاستثمار في الصناعات الثقيلة وتحول المجتمع من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الذي يتسم بانخفاض نسبة القوى العاملة في الصناعات الثانوية وارتفاعها في الصناعات الحديثة عالية التقنية، كما صاحب هذه التغيرات الاقتصادية ارتفاع في معدلات التحضر.[2]

إجمالا، أن التقدم الذي شهده القطاع الصناعي في ماليزيا مثل آلية هامة لزيادة مستوى الدخل بشكل عام مما ساعد على القضاء على الفقر وإعادة توزيع الدخل على مختلف المجموعات العرقية في الدولة.

وبمقارنة كوريا الجنوبية بماليزيا يتضح أن كوريا الجنوبية خاضت تجربة التصنيع منذ أواخر الخمسينيات، حيث تدارجت في استراتيجية التصنيع محل الواردات للسلع الاستهلاكية إلى مرحلة متقدمة لهذه الاستراتيجية لإحلال السلع الرأسمالية ثم التوجة إلى استراتيجية التوجة للتصدير مع التركيز على المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي العالي، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة والرشيدة.

---

(1) المرجع السابق.

(2) Bridget Welsh, Malaysia and Globalization: Contradictory, Current Asian Perspectives, Vol. 23No.4,1999,P.267.

واعتمدت كوريا سياسة الإصلاح والتصنيع للتصدير (Export-led Industrialization Policy) من خلال وضع خطة اقتصادية لتعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية واستصدار تشريعات لترويج وتشجيع التجارة الخارجية، وهو ما أدى إلى توفير تسهيلات تمويلية، وتطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير، الأمر الذي انعكس على تسريع وتيرة عملية التصنيع.

وقد تدخلت الدولة بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية بهدف دفع الاستثمار والصناعات والصادرات في المسارات المرغوبة، لتسريع وتيرة الإنتاج وتنمية الصادرات، وقدمت الدولة كل أشكال العون والمساعدة، وكل التسهيلات اللازمة للصناعات الرائدة، ووفرت الأطر المؤسسية لتفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار الاقتصادي، بالإضافة إلى دعم الصناعات الإستراتيجية (مثل صناعة الصلب والحديد والصناعات البتروكيماوية)، وتوفير مختلف أنواع الحوافز للصناعات المحلية، وانتهاج الدولة سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز، في ضوء احتياجات وأهداف التنمية الاقتصادية، وبما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية.[1]

أما في ماليزيا فقد هدفت الدولة إلى الانتقال من الاقتصاد الذي يعتمد على تجارة المواد الخام إلى بلد صناعي يعتمد على تصدير منتجات ذات قيمة مضافة عالية ومن أجل ذلك تبنت الدولة سياسة الإحلال محل الواردات، وسياسة التصنيع من أجل التصدير، وسياسة تشجيع التصنيع الثقيل، وسياسة تشجيع الصناعات ذات الجودة العالية والقيمة المضافة كما انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط في شكل عنقود تنتظم

---

[1] محمد السيد عبد الجواد، مرجع سابق.

حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، والتي تمثلها ثلاثة عناصر هي: الصناعات، والموردون، وخدمات الأعمال، وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.

المبحث الثاني

دور القطاع الخاص في التنمية

لتحقيق الأهداف التنموية قامت الدولة في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص مع الدولة.

ففي كوريا الجنوبية احتفظت الدولة بدور استراتيجي لتشخيص المجالات المستقبلية ووضع سياستها الاقتصادية قيد التطبيق، واعتمدت من أجل تنفيذ سياستها على التكتلات الصناعية الكبرى (الشيبولChaebol)، مثل: مجموعة "سامسونج"، "هيونداي"، "لاكي جولد ستار"، "دايو"، "صانجيونج"، "هيوسونج"، "كومهو"، "صنكجيونج"، والتي تغطي قطاعات متنوعة من الصناعة إلى الخدمات.

ويجدر بالذكر أن كورية الجنوبية تمكنت بفضل هذه التكتلات الصناعية مع سياسة الحكومة من تنمية البحث والتطوير والصناعات الدقيقة والكيمياء ذات الدقة العالية والبيوتكنولوجي، وصناعات الفضاء ومؤخراً ميادين تتصل بالنووي والطاقات الخضراء.

وماليزيا دخلت بالفعل في شراكة ذكية مع القطاع الخاص، حقق فيها الطرفان المكاسب، فقد استطاع الماليزيون ممارسة الشراكة الذكية منذ الاستقلال وقاموا ببناء بلدٍ مزدهرٍ لكل إنسانٍ فيه نصيبُه العادل.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية في كوريا الجنوبية وماليزيا، إلا أن ذلك لا يعني أن القطاع الخاص هو الذي يقوم بالدور الحيوي في التنمية بل أن للسلطات العامة دورا أساسيا في هذا المجال. فقد انطوت التجربة الماليزية على إعادة تعريف دور الدولة بوصفها الرائد Pioneer والمحفز والعامل

الحاسم في التنمية، وليست مجرد المحرك أو المالك أو الضابط، مما أفسح المجال أمام المنظمات غير الحكومية للمساهمة والاضطلاع بدور الشريك. [1]

في هذا الإطار يأتي هذا المبحث من الدراسة ليعرض للدور الذي لعبه القطاع الخاص في كوريا الجنوبية وماليزيا في التنمية.

أولا: القطاع الخاص في كوريا الجنوبية ودوره في التنمية.

بداية، خلال الفترة الاستعمارية اليابانية كان القليل جدا من الكوريين هم الذين امتلكوا أو أداروا شركات كبيرة. وبعد انتهاء الاستعمار الياباني عام ١٩٤٥، وانتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣، أصبحت المساعدات المالية الخارجية أكثر المصادر أهمية لإعادة بناء وتأهيل الاقتصاد الكوري الجنوبي.

وقد ترك اليابانيون بعض المنشآت الصناعية Japanese built industrial plant في كوريا بعد انسحابهم منها، وقامت الحكومة ببيع أصول بعض هذه الشركات إلى رجال الأعمال الكوريين، وكان البعض منها عبارة عن شركات تجميعية، والتي نما وتطور عددُ منها وأصبحت تعرف في سنوات التسعينيات (s١٩٩٠) بالتكتلات الصناعيةChaebol.

وفي هذا السياق، كان لهذه الشركات، بالإضافة إلى بعض الشركات الأخرى التي شكلت في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ارتباطات وثيقة بنظام سنجمان ريSyngman Rhee – أول رئيس لجمهورية كوريا الجنوبية-كما تساهل الرئيس Rhee مع بعض رجال الأعمال والشركات بالعقود الحكومية مقابل دعمهم المالي لمساعيه السياسية. وقد دام حكمه ١٢ عاماً (١٩٤٨- ١٩٦٠)، عندما اضطر إلى

---

[1] د. ناهد عز الدين، مرجع سابق، ص ١٣٣.

الاستقالة في شهر نيسان من عام ١٩٦٠ تحت الضغط الشعبي، بسبب التلاعب في الانتخابات التي جرت في نفس العام. وتم انتخاب "يون بو- صن Yun Po-Sun"، الذي دام حكمه عاما واحدا فقط عندما استولى الجيش على السلطة بزعامة الجنرال بارك Park، والذي يعود له الفضل في نجاح برامج التنمية الصناعية في كوريا.[1]

وقد شجعت سياسات الرئيس بارك رواد الأعمال في القطاع الخاص من خلال إعطائهم حوافز قوية للتصدير، منها:

١. المعاملة التفضيلية في الحصول على القروض المصرفية المنخفضة الفائدة.
٢. وإمتيازات في الاستيراد.
٣. والسماح بالاقتراض من المصادر الأجنبية.
٤. وإعفاءات ضريبية.
٥. وإعانات مالية.

وفي هذا الإطار، تطورت بعض منشآت الأعمال وأصبحت تعرف فيما بعد بالتشبول Jaebal OR Chaebol. وأصبح مجلس التخطيط الاقتصادي المركز العصبي لخطط الرئيس بارك، لتشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد.

وفي نفس الإطار، التشبول هي عبارة عن مجموعة من الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على منتج معين أو صناعات معينة بحيث تحتكر تلك الصناعة وتقوم بمساعدة الحكومة على توفير فرص العمل والقيام ببعض الوظائف الاجتماعية والخدمية مقابل المساعدة الحكومية التي تتلقاها، وكان الشيبول يعتمد اعتمادا تاما على البنوك في توفير رؤوس الأموال، حيث إن البنوك تمد الشيبول برؤوس الأموال عند معدلات فائدة منخفضة.

---

(1) _____، دور الحكومة في التنمية الاقتصادية، على الرابط التالي:
http://www.myqalqilia.com/Role-of-Government.htm

وصل عدد هذه الشركات في عام ١٩٨٧ إلى ٣٢ شركة وتزايدت في ١٩٨٩ لتصل إلى أكثر من ٤٣ في عام ٢٠١٣.[١]

ولا شك أن التشبول هي الشريك الذي اعتمدت عليه الدولة في كوريا الجنوبية كوسيلة فعالة في تحقيق أهدافها المحددة. [٢]

ويجدر بالذكر أيضا أن التشبول هي ملكية خاصة لعدد محدود من الأفراد، تتركز فيهم سلطة اقتصادية فعالة لدرجة أنه في عام ١٩٩٠، أمكن لثلاثين من هذه المؤسسات الضخمة، التحكم في ثلاثة أرباع الناتج الاقتصادي القومي.[٣]

واتساقا مع ما تقدم، تميز القطاع الصناعي في كوريا الجنوبية بسيطرة التكتلات الصناعية والتي تم تأسيسها بعد الحرب الكورية ١٩٩٥، حيث ساهم أكبر ١٦ تكتل تصنيعي بما يزيد عن ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي وبنحو ٤١% من إجمالي الناتج الصناعي الكوري وبنحو ٥٠% من الصادرات.[٤]

وقد لجأت التشيبول إلى تبني استراتيجيات تقوم على دمج العمليات الإنتاجية والأنشطة التسويقية التمويلية الضرورية في إطار المجمع الصناعي العملاق نفسه، كما حرصت على تحقيق درجة عالية من التكامل الرأسي وخصوصا من العمليات والصناعات عند المنبع والعمليات والصناعات عند المصب مما يجعلها مؤسسات متعددة الأذرع، وكمثال على ذلك فإن الأنشطة الخاصة بصناعه الغزل والنسيج داخل

---

(1) بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(2) Chung H.Lee, The Political Economy Of Institutional Reform in Korea, The Journal of The Asia Pacific Economy, Vol.10, No.3, August 2005,Pp.261-264.

(3) سمير توفيق إسحاق، "الدروس المستفادة لمصر من التجربة التنموية الكورية"، في: محمد السيد سليم (محرر)، مرجع سابق، ص ٦٧٨.

(4) _____، العلاقات الإقتصادية بين مصر وكوريا الجنوبية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، الإدارة المركزية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الإطراف، ص٨.

كل تشيبول تمتد من صناعة الألياف التركيبية إلى صناعة ماكنات النسيج إلى صناعة الملابس الجاهزة.[١]

وتجدر الإشارة أن، العديد من الاقتصاديين يصف أنشطة وسلوك التشيبول بأنها أقرب ما تكون إلى نظام احتكار القلة (Oligopoly) بما في ذلك احتكار المعلومات وقنوات التمويل. [٢]

وقد استمرت هذه التكتلات تحتل مكان الصدارة في قطاع الصناعة الكوري حتى الآن بعد الإصلاحات التشريعية التي نفذتها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار.[٣]

ومن هذا المنطلق نعرض بشيء من التفصيل لأبرز التكتلات التصنيعية في كوريا الجنوبية وهي:

١-مجموعة سامسونج The Samsung Group [٤]

تتكون سامسونج من مجموعة شركات تضع معاييرًا جديدة لمجموعة كبيرة من الأعمال التجارية بدءاً من الإلكترونيات حتى الخدمات المالية ومن الصناعات الثقيلة والمواد الكيماوية حتى التجارة وتقديم الخدمات.

وقد كرست مجموعة سامسونج جهودها لإيجاد عالم أفضل من خلال أعمالها المتنوعة التي تمتد لتشمل التقنيات المتقدمة وأشباه الموصلات وإنشاء المصانع وناطحات السحاب والبتروكيماويات والموضة والطب والتمويل والفنادق.... الخ.

---

(1) The Political Economy Of Financial Liberalization in South Korea State,Big Business and Foreign Investors , Asian Survey, Vol. XLiX, No.2, March /April, 2009, Pp222,224.

(2) ووكامينجز، ميريديث (٢٠٠٠)، "التجربة الكورية: الديمقراطية وأسلوب الإدارة المثلى" نقلا عن الموقع الالكتروني : http://www.cipe-arabia.org/files/html/art/0401.htm

(3) Chung H.Lee, The Political Economy Of Institutional Reform In Korea, The Journal Of The Asia Pacific Economy, Vol. 10, No.3, August 2005, Pp261,264.

(4) انظر: الموقع الرسمي لمجموعة سامسونج، على الرابط التالي:
http://www.samsung.com/hk_en/aboutsamsung/samsunggroup

كما دأبت مجموعة سامسونج على تطوير التقنيات المبتكرة والعمليات عالية الكفاءة التي من شأنها خلق أسواق جديدة وتحسين حياة الأفراد.

وقامت مجموعة سامسونج بوضع خطة محددة للوصول إلى إجمالي إيرادات يصل إلى ٤٠٠ مليار دولار وأن تصبح ضمن أكبر خمس علامات تجارية على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٢٠. ولهذا الحد وضعت ثلاثة مناهج إستراتيجية في إدارتها وهي: الإبداع، الشراكة والموهبة.

وفي هذا الإطار، يعد الابتكار أحد المحاور الأساسية لدى مجموعة سامسونج، حيث إنه يتم باستمرار تقديم التقنيات الحديثة في السوق، وتعتبر السرعة عنصرًا هاماً في الحفاظ على القدرة التنافسية في العصر الرقمي الجديد.

جدول رقم (٤-١)

جدول يوضح مراكز البحث في مجموعة سامسونج ومجالات البحث والتطوير فيها[١]

أسم المركز	مجال البحث والتطوير
SAMSUNG Information Systems America. Inc(SISA)	المكونات والأجزاء الإستراتيجية والتقنيات الأساسية
مختبر اتصالات دالاس (DTL)	تقنيات ومنتجات أنظمة الجيل التالي من الاتصالات السلكية واللاسلكية
معهد سامسونج للأبحاث الإلكترونية (SERI)	برامج الهواتف المحمولة وأجهزة التلفاز الرقمية
مركز أبحاث سامسونج في موسكو (SRC)	البصريات وعمليات البرامج وغيرها من التقنيات الحديثة
عمليات برامج شركة سامسونج للإلكترونيات في الهند	برامج أنظمة المنتجات الرقمية وبروتوكولات الشبكات السلكية واللاسلكية والسماعات
اتصالات سامسونج السلكية واللاسلكية في بكين (BST)	معايير وتسويق الاتصالات السلكية واللاسلكية للأجهزة المحمولة في الصين
مركز البحث والتطوير الصيني لأشباه موصلات سامسونج (SSCR)	حلول ومجموعات أشباه الموصلات
مركز البحث والتطوير التابع لشركة سامسونج للإلكترونيات(الصين)	البرامج وأجهزة التلفاز الرقمية ومشغلات MP3 في الصين
معهد سامسونج للأبحاث في يوكوهاما	المكونات والأجزاء الأساسية للجيل التالي والتكنولوجيا الرقمية
معهد سامسونج للبحث والتطوير في بولندا (SPRC)	تسويق أجهزة فك التشفير البرمجية، أجهزة فك التشفير/أجهزة التلفاز الرقمية بالسوق الأوروبي
مركز برامج سامسونج في الهند (SISC)	الأنظمة البرمجية وتصميم التطبيقات وتصميم الرسوم

[١] انظر: الموقع الرسمي لمجموعة سامسونج، مرجع سابق.

يعمل في مجال البحث والتطوير أكثر من ربع العاملين في مجموعة سامسونج أي (حوالي ٤٢ ألف فرد)، ويتعاون هؤلاء العاملون داخل ٤٢ منشأة بحثية حول العالم عبر تقنيات إستراتيجية من أجل المستقبل والتقنيات المصممة للتوصل إلى اتجاهات سوق جديدة ووضع معايير جديدة للتميز.

وتركز مراكز البحث والتطوير الخاصة بكل مجال على التقنيات المتوقع أن تعطي أفضل النتائج على المدى الطويل.

ويعتبر الابتكار مشروعاً عالمياً في مجموعة سامسونج، حيث تمتد شبكة البحث والتطوير الخاصة بها لتشمل ستة مراكز سامسونج داخل كوريا و١٨ مركزًا في تسع دول أخرى من بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل والهند واليابان والصين بالإضافة إلى غيرها من مراكز البحث والجامعات. تكلف هذه المراكز باستغلال المواهب المحلية الممتازة وفحص أحدث الاتجاهات التكنولوجية وتقديم التقنيات التي تحقق أفضل الفوائد.

إجمالا، يعد الالتزام بالبحث والتطوير من أهم الطرق التي تستجيب سامسونج من خلالها لبيئة العمل غير المستقرة والسوق التنافسي المتزايد. حيث تستثمر سنويًا على الأقل ٩% من عائدات البيع في أنشطة البحث والتطوير، وتلتزم سامسونج بمعايير التقنيات الرائدة وحماية حقوق الملكية الفكرية.[١]

٢-مجموعة هيونداي The Hyundai Group.

تعد هيونداي من أكبر التكتلات العملاقة في كوريا الجنوبية، تأسست في عام ١٩٦٧، تتكون من ٣٢ شركة يعمل بها ٧٥,٠٠٠ موظف حول العالم حتى تاريخ ٣١

---

(١) _____، "البحث والتطوير في كوريا الجنوبية"، على الرابط التالي:

http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/ourbusinesses/researchdevelopment.html

مارس ٢٠١٣، مقرها الرئيسي في سول، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لتلك المجموعة في صناعة السيارات وبناء السفن والإنشاء وبعض أنواع الصناعات الثقيلة.

تدير هيونداي أكبر منشاة لتصنيع السيارات المدمجة في العالم في مدينة أولسان بكوريا الجنوبية، بقدرة إنتاجية تبلغ ١,٦ مليون وحدة سنوياً. وتسوق منتجاتها في ١٩٣ دولة حول العالم من خلال ٦٠٠٠ معتمد وصالة بيع حول العالم.[١]

وتتبنى مجموعة هيونداي قيما إدارية لعل من أهمها التحدي والقدرة على العمل، واعتبرت هذه المجموعة أولى الشركات الكورية التي تقوم بتصدير السفن إلى الخارج، وأولى الشركات الكورية التي عملت بالإنشاء في البلدان العربية.

وفي عام ١٩٧٦، أنتجت الشركة بالتعاون مع شركة ميتسوبيشي اليابانية أول سيارة كورية محلية الصنع وهي سيارة Pony 1 ثم تلى ذلك في عام ١٩٧٦ إنتاج Pony 2 وفي عام ١٩٨١تم إنتاج Stellar وفي عام ١٩٨٣ تم أنتاج Excel وفي عام ١٩٨٥تم أنتاج Grandeur وفي عام ١٩٨٦ تم إنتاج Sonata.

وقد استمرت الشركة في العمل على زيادة إنتاجها ومبيعاتها حتى حققت إجمالية قدرها ٣,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٧ مسيطرة بذلك على أكثر من ٤٠% من مبيعات السيارات في السوق المحلية و ٩٦% من مبيعات السيارات الكورية في السوق الخارجية ولذلك تحتل مرتبة الصدارة بالنسبة لصناعة السيارات في كوريا والتي تسيطر عليها شركات هيونداي ودايوو وكيا لصناعة السيارات على التوالي.[٢]

---

[1] أنظر: هيونداي موتور، على الرابط التالي:
http://worldwide.hyundai.com/WW/Main/index.html

[2] أنظر: كوريا المعجزة الاقتصادية، على الرابط التالي:
http://www.misgroup.ae/new/english/book.php?news_id=254

٣-مجموعة لاكي جولد ستار The Lucky Gold Star. [١]

تعد من أكبر أربع مجموعات في كوريا الجنوبية[٢]، تتكون مجموعة لاكي من ٥٧ شركة[٣]، تغطي المجموعة تقريبا كافة النشاط الإنتاجي حيث تنتج الإلكترونيات والكيماويات ومنتجات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتعمل الشركات التابعة لها مثل شركة إل جي إلكترونيكس، عرض إلى جي LG، إلى جي LG للاتصالات، وتوجد منتجات ألى جي في أكثر من ٨٠ دولة، ويعمل في تلك المجموعة أكثر من ١٧٧,٠٠٠ موظف.

وفي عام ١٩٩٥، حضرت الشركة للتنافس بشكل أفضل في الأسواق الغربية، والتي سميت شركة "الى جي"، وهو اختصار "لاكي جولد ستار". وشعارها المختصر LGتحتها عبارة "لحياة أفضل"منذ عام ٢٠٠٩. [٤]

---

[١] كوإن- هوي، هو مؤسس شركة إل جي القابضة، أسس في البدايه شركة (لاك هوي) للصناعات الكمياوية في عام ١٩٤٧، وفي عام ١٩٥٢، أصبحت "لاك هوي" التي تلفظ "لاكي" وتعني محظوظ، التي تسمى حاليا إل جي، فقد أصبحت أول شركة كورية في الصناعات البلاستيكية. وتوسعت الشركة في الأعمال التجارية للبلاستيك، فأسست في عام ١٩٥٨ شركة أخرى أسمتها جولد ستار المحدودة، (التي تسمى حاليا شركة إل جي إلكترونيكس). وفي عام ١٩٥٩، صنعت جولد ستار جهاز الراديو الأول الذي كتب عليه (صنع في كوريا الجنوبية)، وقد تم بيع العديد من الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية تحت اسم العلامة التجارية جولد ستار، في حين تم بيع بعض المنتجات المنزلية الأخرى- التي كانت غير متوفرة خارج كوريا الجنوبية- تحمل اسم العلامة التجارية لاكي. وكانت العلامة التجارية الشهيرة لاكي لمجموعة منتجات النظافة مثل الصابون ومنظفات الغسيل هاي تي، ومعجون الأسنان في لاكي.

أنظر: _____، مجموعة ألى جي، تقنيات كيبلياس، على الرابط التالي:
http://kbelias.wordpress.com/2013/01/page/3

[2] Tako Taniura, The Lucky - Gold Star Group in The Republic Of Korea, The Developing Economicies, XXX1-4, December 1993, P465.

[3] جمال الدين الخاندار، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

[4] انظر: الموقع الرسمي لمجموعة لاكي جولد ستار، على الرابط التالي:
http://www.lg.co.kr/index/index.dev

٤-مجموعة دايو The Daewoo Group. [1]

تعتبر مجموعة دايو واحدة من أكبر المجموعات الموجودة في كوريا الجنوبية، ولها أكثر من ١٠٠ فرع على مستوى العالم.

وهي مجموعة عملاقه لصناعة السيارات تأسست عام١٩٣٧،[2] وفي عام ١٩٦٢ تم تغيير اسمها إلى سانيرا للسيارات، وقامت شركة شينجن الصناعية في عام ١٩٦٥ بشرائها، وقامت أيضا بتغيير اسمها إلى شينجن للسيارات بعد إقامة علاقات تعاون مع شركة تويوتا اليابانية.

وفي هذا الإطار، تلعب مجموعة دايو دورا هاما كقوة دافعة للتجارة والاستثمار، وتعتبر شركة دايو الدولية حجر الزاوية لتوسيع صادرات كوريا الجنوبية وتنمية الموارد في الخارج وذلك من خلال التسويق الدولي.

---

[1] انظر: الموقع الرسمي لمجموعة دايو، على الرابط التالي:
http://www.daewoo.com

[2] في العام ١٩٧٢، امتلكت دايو شركة "جنرال موتورز". وأنذاك بدأت شينجن للسيارات مشروع مشترك مع "جنرال موتورز" تحت اسم "جنرال موتورز الكورية"، وفي عام ١٩٧٦ تم تغيير اسمها إلى مسمى "سباهان موتورز"، وفي عام ١٩٨٢ قامت مجموعة دايو الكورية بالسيطرة على النسبة الأكبر من أسهم الشركة لتصبح تحت مسمى "دايو موتورز"، ومنذ بداية العام ١٩٩٠ بدأت الشركة بالتوسع إلى أن وصلت في ١٩٩٦ إلى أن امتلكت شركة دايو معظم أسهم جنرال موتورز الأمريكية، وعند اندلاع الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ تكبدت الشركة الكثير من الخسائر حتى بقيت في صراع مع الإفلاس حتى باعت أسهم شركة جاكور التي كانت تمتلكها في سبيل إعادة وضع الشركه المالي، وقد بدأت الشركة العمل تحت الآلية العالمية في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٢، هي وشركاؤها سوزوكي وسايك وجنرال موتورز هولدن التي تشغل مقعداً في مجلس الشركاء، وتملكت دايو جميع مصانع شركة تاتا الهندية، وأيضاً هناك حصة مقدارها ١١% من شركة سوزوكي اليابانية.

_____, "Disentangling Daewoo: The South Korean Government's Attitude to the Country's Second Biggest Conglomerate Will Be an Indicator of Its Commitment to Reform." **Financial Times** (London), July 20, 1999, p. 18.

انظر أيضا: مجموعة دايو، على الرابط التالي:
http://www.britannica.com/EBchecked/topic/677533/Daewoo-Group
http://www.fundinguniverse.com/company-histories/daewoo-group-history

وتقوم شركة "دايو جي" أم بتصنيع سياراتها وقطعها في مصانعها في كوريا الجنوبية، كما أنها تملك مصانع لتجميع السيارات في فيتنام، الصين، تايلاند، الهند وكولومبيا، حيث أنها تسوق سياراتها في أكثر من ١٤٠ بلداً.

٥-مجموعة سانج يونج The Sangyong Group.

تتكون مجموعة سانج يونج من ٢٢ شركة، تعمل في أنشطة الكمبيوتر وصناعة المعدات والسيارات بقوة عمل قوامها ١٨٠٠ من العاملين.[١]

وتعتبر شركة سانج يونج للسيارات رابع أكبر مصنعي السيارات في كوريا الجنوبية، أنشئت في عام ١٩٥٤ تحت مسمى شركة هادونج هوان لصناعة السيارات، ودشنت إنتاجها بتصنيع سيارات "الجيب" للجيش الأمريكي.

وفي ١٩٧٧ تم تغيير اسمها إلى "دونج أي - DONG-A"، وفي عام ١٩٨٨ استحوذت مجموعة سانج يونج على الشركة وتم تغيير اسمها إلى سانج يونج لصناعة السيارات، وفي عام ١٩٩١ دخلت الشركة بشراكه تقنية مع شركة "دايملر بنز"، وفي عام ١٩٩٧ اشترت شركة دايو موتورز حصة القيادة من مجموعة سانج يونج (بما يسمح لها بإدارة الشركة)، وقامت بعد ذلك ببيعها نتيجة مشاكل مالية مرت بها الشركة، وفي عام ٢٠٠٤ اشترت شركة Saic الصينية للسيارات (المالك الحالي لعلامة MG البريطانية) حصة مقدارها ٥١% من اسهم الشركة وتولت أدارتها.[٢]

٦-مجموعة هيوسونج The Hyosung Group.

تتكون مجموعة هيوسونج من١٥ شركة يعمل بها أكثر من ٣٤٠٠٠ من العاملين، وتأسست أولى شركات هذه المجموعة في عام ١٩٥٧،

---

[1] جمال الدين الخاذندار، مرجع سابق، ص ص ٢٨٣، ٢٨٤.

[2] انظر: الموقع الرسمي لشركة سانج يونج، على الرابط التالي:

http://www.smotor.com/en/med_cen/news/1235439_8693.html

وفي هذا الإطار، تتبنى المجموعة قيما تقليدية تتمثل في:

١. الإخلاص والتحمل.

٢. التأكيد على أهمية العنصر البشري لتحقيق أداء أفضل.

٣. ومساعدة الدولة على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

ومنذ بداية السبعينيات وحتى وقت إعداد الدراسة تركز الشركة على تشجيعها للتطوير والابتكار والتحدي.[١]

٧-مجموعة كومهو The Kymho Group.

تأسست في ١٩٤٦، وتتكون من ١٠ شركات تعمل في مجال الإنتاج، وعلى وجه الخصوص إطارات السيارات والأدوية، كما تقوم أحدى شركات تلك المجموعة بعمليات التمويل، ويعمل بشركات المجموعة حوالي ٩٠٠٠موظف.

ومن أهم القيم التي تأخذها بها هذه المجموعة هي: [٢]

١. الإخلاص.

٢. الأمانة.

٣. الصداقة في العمل.

٨-مجموعة صنكجيونج The Sun Kyong Group.

تعتبر مجموعة صنكجيونج واحدة من أكبر المجموعات العملاقة في كوريا الجنوبية، وكانت أولى المجموعات التي بدأت في صناعة النسيج، وذلك من خلال شركة صنكيجيونج للنسيج المحدود، وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية توسعت الشركة في أعمالها لتقوم بأنشطة صناعية وتجارية متنوعة من أهمها:[٣]

١. الالكترونيات.

---

[1] جمال الدين الخاندندار، مرجع سابق، ص٢٨٤.

[2] المرجع السابق، ص٢٨٤.

[3] المرجع السابق، ص ص٢٨٤،٢٨٥

٢. الاتصالات.

٣. استخراج وتكرير النفط.

٤. والأقراص وشرائط الفيديو والفندقة.

إجمالا، يمكن القول أن التكتلات الاقتصادية في كوريا الجنوبية الشيبول Chaebol، قامت بخدمة الأهداف القومية للدولة، حيث قدمت خدمات اجتماعية من أهمها: [١]

١. توفير فرص العمل.

٢. وتوفير الضمان الاجتماعي للعمال (الإسكان والرعاية الصحية وتكاليف تعليم أبناء المتقاعدين).

كما ساعدت هذه التكتلات في إيجاد مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين المحليين التي قامت على أيديهم النهضة الصناعية الكورية.

وفي هذا الإطار، استخدم الرئيس بارك Park هذه التكتلات كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الصادرات.

وفي نفس الإطار، شكلت هذه الشركات الخاصة الذراع التنفيذي للدولة، حيث كانت الدولة تحدد الاختيارات الاستراتيجية والخطط التنموية، وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ، وقد استفادت هذه الشركات من المساعدات الحكومية لتتحول من

---

[١] سمير زهير، مرجع سابق.

الصناعات التي تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة ثم إلى الإلكترونيات والصناعات المتطورة التي تحتاج لرأسمال كثيف.[1]

ثانيا: القطاع الخاص في ماليزيا.

بداية، لكل من القطاع العام والخاص في ماليزيا دوره في ضمان سير التنمية الصناعية دون عوائق، وبينما نجد أن لكل منهما اهتماماته واعتباراته إلا أنهما يشتركان في المصلحة العامة وتوفير المناخ المناسب للتجارة، ويعد الحوار منتدى رائد للتفاعلات بين القطاع العام والخاص في مجال التنمية الصناعية ويتم تنظيمه سنوياً بواسطة وزارة التجارة والصناعية الدولية والذي تشارك فيه النقابات الصناعية والوكالات والإدارات الحكومية ذات الصلة.[2]

وفي هذا السياق، يلعب القطاع الخاص في ماليزيا دوراً هاماً في بلوغ أهداف التنمية، حيث استطاعت ماليزيا أن تروج لمفهوم الشراكة الذكية الذي حققته بين الشركات العامة والشركات الخاصة، وذلك من خلال فلسفة تقوم على التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص، وتزويد القطاع الخاص بأهداف السياسات القومية بالدولة.

وفي السياق نفسه، أنشأت ماليزيا مجلساً استشارياً "مجلس الأعمال الماليزي"، والذي يضم ٧٢ عضواً من القطاعين العام والخاص، ويقوم المجلس بعقد حوارات بين الوزراء ورجال الأعمال، بخصوص الشأن الاقتصادي في البلاد بمختلف

---

[1] عبد الرحمن المنصوري، "تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل"، مركز دراسات الجزيرة، ٢٤ يونيو ٢٠١٣، ص٥.

[2] _____، حوار وزارة الصناعة والتجارة الدولية، هنا ماليزيا، على الرابط التالي:
http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post_7048.html

أبعاده، وانبثق عن هذا المجلس المنتدى لوزارة المالية الماليزية، وينعقد المنتدى سنوياً لمناقشة ميزانية الدولة قبل عرضها وإقرارها.[1]

ولعل ما يوضح بجلاء أسلوب عمل الشراكة الذكية، أولا، مفهوم ماليزيا المتحدة، وهذا المفهوم داخل سياق الشراكة الذكية يوحي بالسياسة الواعية الخاصة بالتعاون الثلاثي بين الجمهور والقطاع الخاص والقيادة السياسية، وتعتبر الشراكة ذكية لأن الجميع له نصيب فيها، ولا شك في أنه لو خاضت ماليزيا تنميتها الاقتصادية دون تنفيذ هذا المفهوم لكان التقدم أبطأ من ذلك بكثير. وثانيا، السياسة القومية، ففي ماليزيا تمثل الجبهة الوطنية التي تضم ١٤ حزباً سياسياً شراكة ذكية، لأن الاحترام لا يكون تبعاً لقوة الحزب أو ضعفة، بل إنه على أساس التشارك العادل. وهناك ثلاث مجموعات عرقية ماليزية رئيسي وهي: الملايون والصينيون والهنود، وهم ممثلون بالتساوي في مجال سياسة الحزب ومكفول لهم التمثيل العادل في مجالس الولايات والبرلمان ومجلس الوزراء.[2]

ويجدر بالذكر، أن فكرة الشراكة الذكية نجحت في نمو وتطور الاقتصاد الماليزي، وصارت ساعداً أيمن في إجراء الإصلاحات الاقتصادية بالبلاد. وقد كان لإشراك القطاع الخاص في بسط وتسهيل الحصول على المعلومات، أثر في تمتين الثقة بين الحكومة بشقيها الفيدرالي والولائي ومجتمع الأعمال، مما قاد إلى تطور نوعي في وضع السياسات الاقتصادية، وانخفاض في نسبة الفساد الإداري، وازدياد في الشفافية بمؤسسات الدولة والشركات الخاصة.

---

(1) حسن دوكه، "كوالالمبور ماليزيا وتفعيل الشراكة الذكية"، منتدى لنكاوي، جريدة الاتحاد، على الرابط التالي:

http://www.alittihad.ae/details.php?id=133539 &y=2007#ixzz1dTWGSw5q

(2) د. محاضير محمد، "العولمة والشراكة الذكية والحكمة"، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص ١٣٣.

وعلى الرغم من رفض موظفي الدولة في البداية العمل من أجل القطاع الخاص، إلا أنهم الآن يقبلونه على اعتبار انه أسهم في تحسين دخولهم والأجور تأتي بالفعل من الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من الأعمال التجارية، وكلما زاد نجاح الأعمال التجارية كان الربح الذي يحصلون عليه أكبر، ومن ثم كان العائد الذي تحصل علية الحكومة أكبر وبالتالي يمكنها دفع الحوافز لكل العاملين بالحكومة.[1]

وفي هذا السياق، قامت الحكومة الماليزية بالدعوة إلي الشراكة والتعاون مع الأعمال التجارية لكي تنمي البلاد، حيث كانت الحكومة تعتبر أنه من الواجب مساعدة القطاع الخاص على النجاح لأنه يزيد إيرادات الحكومة ويخلق فرص عمل لكثير من الناس ويدعم والتنمية الاقتصادية للبلاد.

وفي السياق نفسه، استفاد القطاع الخاص بالموقف الإيجابي للقطاع العام منه، ويتعاون القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق أهداف الحكومة بسرعة وفي نفس الوقت بأقل التكاليف، ومن ثم يستفيد الجانبين وتستفيد الأمة ككل.[2]

وحقيقة الأمر، أن الشركاء الأجانب لعبوا دورا هاما في رفاهية ماليزيا ولم يواجهوا صعوبات بل إنهم ربحو كثيراً وذلك لأنهم استطاعوا أن يبيعوا مزيدا من السلع وان يحصلوا على مزيد من العقود في ماليزيا.[3]

وقد قدمت ماليزيا تكلفة استراتيجية للمستثمريين الأجانب الذين يعتزمون مباشرة عمليات خارجية لتصنيع تكنولوجيا متقدمة للأسواق الإقليمية والعالمية.

كما وفرت الدولة للمستثمرين بيئة عمل حيوية وديناميكية، وذلك بفضل دعم الاقتصاد الموجة نحو السوق والسياسات الحكومية المشجعة للأعمال التجارية.

---

(1) المرجع السابق، ص ١٢٢.

(2) المرجع السابق، ص١١٥.

(3) المرجع السابق، ص ٨.

وبالبناء على ما تقدم تُعد ماليزيا من الدول القليلة الأولى التي قامت في مطلع الثمانينات بصياغة سياسة الخصخصة[1] وقد اكتسبت الخبرة وحققت نجاحات عديدة في هذا المجال وقد التزمت الحكومة بخفض دور القطاع العام في الاقتصاد عن طريق خصخصة المشروعات والخدمات التي يستطيع القطاع الخاص أن يديرها بطريقة أفضل.[2]

وفي هذا الإطار سعت الحكومة إلى دعم وتشجيع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية منذ مطلع الثمانينات، وتلتزم الحكومة بتوفير المناخ الاستثماري الملائم ودعم القدرة على المنافسة التجارية،ودعم النفقات ذات التأثير الإيجابي على الاستثمارات الخاصة والتي تتمثل في التعليم والتدريب ومشروعات البنية الأساسية مع إعطاء الأولوية الكبرى للنمو وخفض معدلات التضخم الاقتصادي من أجل تجنب الآثار السلبية له، إضافة إلى أن السياسات العامة سوف تركز على إدارة السيولة المالية في القطاع المصرفي على أساس أسعار الفائدة من أجل ضمان توفير العوائد المتساوية للمودعين والمستثمرين، وسوف تقوم الحكومة بمسئولية أنشطة الاستثمارات العامة التي لا تحقق منافسة مباشرة للاستثمارات الخاصة وسوف تعمل الحكومة أيضاً على ضمان انتقاء المشروعات العامة على أساس فعاليتها من أجل تحسين جودة الاستثمارات وبالتالي خفض العجز الكلي في القطاع العام، ولكي يتم التغلب على المخاطر الخارجية مثل تقلبات سعر الصرف وأسعار الفائدة سوف يتم تمويل الاستثمارات العامة من خلال موارد محلية، وسوف تتخذ الحكومة موقفاً ليبرالياً في إدارة الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع الخاص ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية وسوف تستمر في استراتيجية الخصخصة من أجل دعم الفعالية والقدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة.[3]

---

(1) _____،"الاستثمار في ماليزيا"، هيئة التنمية الصناعية، على الرابط التالي:
http://www.mida.gov.my/a/abic2/index.php?page=invest-in-malay

(2) _____، "ماليزيا: اعتبارات وتوجهات سياسية في التنمية الاقتصادية"، هنا ماليزيا، على الرابط التالي:
http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post_4217.html

(3) _____، "ماليزيا: دور القطاع الخاص والخصخصة"، هنا ماليزيا، على الرابط التالي:
http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post_3191.html

ومن هذا المنطلق نعرض بشيء من التفصيل لأبرز التكتلات التصنيعية في ماليزيا وهي:

١- مجموعة بيرهاد DRB-HICOM

هي واحدة من الشركات الرائدة في ماليزيا المدرجة في السوق الرئيسي لبورصة ماليزيا بيرهاد للأوراق المالية، وتلعب دورا أساسيا في الطريق في البلاد للتصنيع.

تأسست في عام ١٩٨٠، بوصفها مؤسسة للصناعات الثقيلة في ماليزيا (HICOM)، وفي عام ١٩٩٦ شهدت نموا سريعا واندمجت مع الموارد المتنوعة بيرهارد (DRB)، لتشكل أكبر تكتل في ماليزيا.

وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في صناعة السيارات والخدمات والممتلكات والبنية التحتية.[١]

٢- مجموعة جنتنج بيرهاد Yúndǐng Jítuán

تعد جنتنج من أكبر التكتلات في ماليزيا، تأسست في عام ١٩٦٥، تتألف من أربع كيانات رئيسية وهي: شركة قابضة وهي جنتنج بيرهاد (MYX: 3182) والشركات الأعضاء فيها جنتنج ماليزيا بيرهاد(MYX: 4715) ، جنتنج المزارع بيرهاد(MYX: 2291) ، سنغافورة جنتنج بي(SGX: G13) ، وجنتنج هونج كونج محدودة (بورصة هونج كونج:678)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لتلك المجموعة في السياحة والمنتجعات والمزارع والنفط.[٢]

---

[1] انظر: الموقع الرسمي للشركة على الرابط التالي:
http://www.drb-hicom.com/cms/solutionpages/home.aspx

[2] انظر: الموقع الرسمي للرابطة على الرابط التالي:
http://www.qesign.com/offer.php?x=Genting_Group

٣- مجموعة سايم داربي بيرهاد Sime Darby Berhad

من أكبر التكتلات الصناعية المتعددة الجنسيات في ماليزيا، تتكون من ثلاث شركات، ومن أهم أنشطة هذه المجموعة صناعة السيارات والمحركات والطاقة والمزارع والمرافق العامة، بقوة عمل قوامها ١٠٤٣٠٠ من العاملين.[١]

٤- مجموعة ايوا IOI Group

تعتبر مجموعة IOI من أكبر التكتلات الصناعية في ماليزيا، تأسست في عام ١٩٦٩، وتتمثل أهم أنشطة هذه المجموعة في الصناعات الكيميائية والمزارع والتسويق وتنمية الاستثمار العقاري وإدارة المنتجعات.[٢]

إجمالا وبمقارنة القطاع الخاص في كوريا الجنوبية بالقطاع الخاص في ماليزيا يتضح أن القطاع الخاص في كوريا الجنوبية وماليزيا لعب دورا كبير وفاعل في تحقيق أهداف التنمية فقد احتفظت الدولة في كوريا بدور استراتيجي لتشخيص المجالات المستقبلية ووضع سياستها الاقتصادية قيد التطبيق، واعتمدت من أجل تنفيذ سياستها على التكتلات الصناعية الكبرى (الشيبولChaebol)، والتي تغطي قطاعات متنوعة من الصناعة إلى الخدمات.

وفي ماليزيا عن طريق دعوة المستثمرين الأجانب دخلت الدولة بالفعل في شراكة ذكية حقق فيها الطرفان المكاسب، فقد استطاع الماليزيون ممارسة الشراكة الذكية منذ الاستقلال وقاموا ببناء بلدٍ مزدهرٍ لكل إنسان فيه نصُيبه العادل، وبدا الأمر وكأنهم سيستمرون في التنمية إلى أن يحققوا هدفهم بأن تصبح ماليزيا بلداً متقدماً

---

(1) انظر: الموقع الرسمي للمجموعة على الرابط التالي:
http://www.simedarby.com/contact_us.aspx

(2) انظر: الموقع الرسمي للمجموعة على الرابط التالي:
http://www.ioigroup.com

بحلول عام ٢٠٢٠. وبدت الشراكات الذكية التي أقاموها بين الجماعات العرقية المختلفة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وبين العمال والإدارة من الثبات بحيث تعزز من نمو البلاد.[١]

وعلى الرغم من أن القطاع الخاص في الدولتين محل الدراسة مملوك لأفراد أو عائلات إلا أن سياساته كانت متلائمة دائما مع السياسات الحكومية، فهو شريك كامل مستفيد ومفيد للدولة اقتصادياً وسياسياً وأيضا اجتماعياً، داخلياً وخارجياً.

[١] د. محاضير محمد، العولمة والشراكة الذكية والحكمة، مرجع سابق، ص ١١٦.

المبحث الثالث

سياسات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ودورها في التنمية

يعتبر البحث العلمي والتطوير أحد مراحل عملية نقل التكنولوجيا المعتمدة على الابتكار بصوره خاصة، ويرتبط البحث العلمي ارتباطا مباشراً بمتطلبات التنمية في المجتمع بمجالات عديدة، منها الصناعة والزراعة وأيضا الخدمات.[1]

ومما لا شك فيه، أن هناك علاقةً وثيقةً بين البحث العلمي من جانب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب أخر، حيث ثمة نتائج تترتب على هذه العلاقة في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاط التجاري والإداري والتنموي.[2]

وفي هذا الإطار، يعتبر البحث العلمي في كوريا الجنوبية وماليزيا من أهم وسائل نشر المعرفة وإنتاجها، وذلك عبر البحوث العلمية في العلوم الطبيعية والإنسانيات والعلوم الاجتماعية والإنتاج الفني والأدبي.

وعليه، يحاول هذا المبحث التعرف على الدور الذي يلعبة البحث العلمي والتطور التكنولوجي وذلك من خلال التعرف على منظومة العلم والتكنولوجيا في كوريا الجنوبية وماليزيا، والتطور في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير.

---

[1] غازي الخضيري، دور البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية: تجربة الأردن، ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية لفائدة أعضاء غرفة التجارة والصناعة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان، ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٧، ص ٢.

[2] عاصم شحادة على، "تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية: ماليزيا نموذجا"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٠، حزيران / يونيو ٢٠١٢، ص ٧٩.

شكل رقم (٤-٣)

شكل يوضح حجم الإنفاق على البحث والتطوير في دول العالم بشكل عام والدول محل الدراسة بشكل خاص

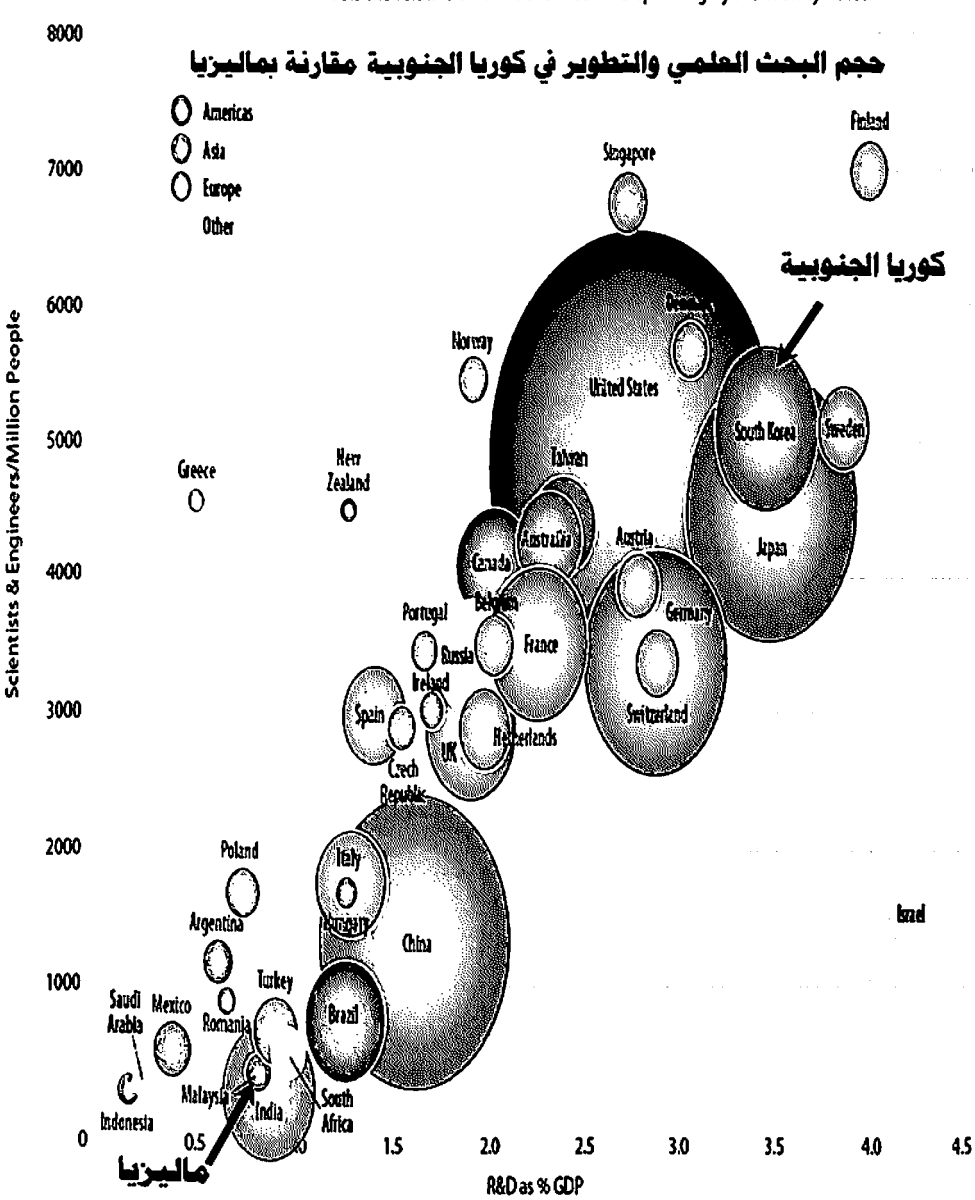

Source: Battelle,R&D Magazine,Internaional Monetary Fund, World Bank, CIA World Factbook,OECD.

أولا: البحث العلمي والتطوير في كوريا الجنوبية.

منذ أوائل الستينات وحكومة كوريا الجنوبية تعطي اهتماما كبيرا للبحث العلمي والتطوير، حيث كانت تنفذ سياسة العلم والتكنولوجيا وفقاً لاحتياجات السياسة الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن إنفاق كوريا الجنوبية على البحث والتطوير في بداية الستينات لم يتجاوز ٠,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه قد ارتفع إلى حوالي ١٠,٨ تريليون وون أي نحو ١١,٥مليار دولار في ٢٠١٠، الأمر الذي يفسر السبب وراء ما حققته كوريا الجنوبية من نجاح صناعي في السنوات الأخيرة.

ولعل العنصر الأساسي للنمو الاقتصادي إنما يتمثل في العنصر البشري، فزيادة الإنتاجية للعمل تتم من خلال الارتقاء بجوده القوى العاملة والاهتمام بالتعليم والأعداد الجيد للخريجين.

وعليه، يمكن تقسيم استراتيجية العلم والتكنولوجيا في كوريا الجنوبية إلى عدة مراحل توضحها الباحثة في التالي:

المرحلة الأولى(مرحلة التخطيط):

بدأت هذه الفترة في السيتنات، وفيها تم أنشاء وزارة العلم والتكنولوجيا، كما تم أنشاء معهد العلم والتكنولوجيا، وفي ١٩٦٧ أصدر قانون تطوير العلم والتكنولوجيا، كما حاولت الحكومة في كوريا جذب العلماء والمهندسين من الخارج، من خلال تقديم مرتبات مغرية وجاذبة لهم، وقامت بتنفيذ مجموعة من الدراسات الأساسية للتنمية التكنولوجية الكورية، وهذه الدراسات تم استخدامها في وضع إطار للسياسات القومية للدولة.[١]

---

[١] محمد أمين الشلقاني،" فهم في التجربة الكورية وسبل الاستفادة منها"، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، العدد٣٦، ٢٠٠١.

وقد قامت الحكومة الكورية في تلك المرحلة من مراحل عملية نقل التكنولوجيا بمشاركة ثانوية للمؤسسات العملاقة التي خضعت لها في معظم الأحيان، مع العلم أن الحكومة في هذه المرحلة راعت أن تكون أهدافها النهائية دقيقة للغاية وأن تتمتع بالمصداقية، إذ أن المراحل الأخرى تعتمد وتتبع المراحل الأولى. [1]

شكل رقم (٤-٤)

شكل يوضح حصة قطاع الأعمال في الإنفاق على البحث والتطوير

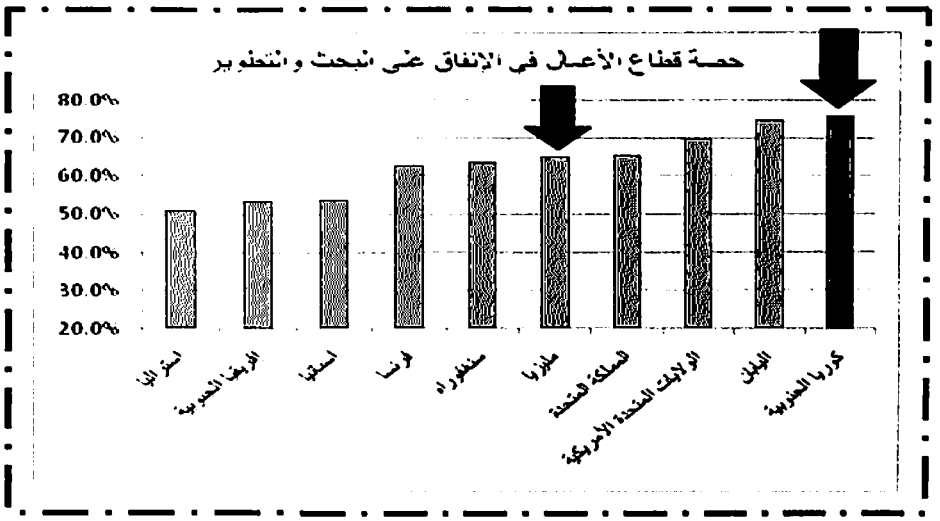

UNESCO statistics, 2004.

المرحلة الثانية (مرحلة مسح أساليب وتقنيات الموردين المختلفين واختيار أفضل التوليفات):

بدأت هذه المرحلة في السبعينيات، واستهدفت فيها سياسة العلم والتكنولوجيا تقوية التعليم الفني والهندسي في الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية وتحسين الآلية الهيكلية لتطويع التكنولوجيا المستوردة وأيضا تشجيع البحث العلمي لمقابلة الصناعة، ولعل هذه الاستراتيجية هي التي تهدف إلى دعم جهود الحكومة في التوسع في الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية.

---

[1] نيفين توفيق منير، مرجع سابق، ص٢٠٠.

وقد تنبهت الدولة في مرحلة مبكرة إلى أهمية البحث العلمي، بالأخص في مجال العلوم والتكنولوجيا وتطوير العلاقات الدولية في المجال ذاته، فمنذ تسعينات القرن الماضي تركزت جهودها في ثلاثة محاور أساسية وهي:[1]

١. تقوية وتطوير البحوث في مجال العلوم الأساسية.

٢. ضمان التوزيع والتطبيق الفعّال لأبحاث التنمية.

٣. توسيع نطاق التعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، أنشأت الحكومة الكورية العديد من المراكز البحثية في مجالات الآلات، وأيضا بناء السفن والعلوم البحرية والالكترونيات.[2]

وفي نفس الإطار، تم تأسيس معهد كوريا المتقدم للعلوم والتكنولوجيا Korea Advanced Institute of Science and Technology (KAIST) في عام ١٩٧١ كأول كلية للدراسات العليا في البلاد المتخصصة في مجالات العلوم والهندسة والبحوث، ويركز المعهد على العلوم الأساسية والابتكار التكنولوجي التي سيكون لها أكبر الأثر على الإنسانية والمجتمع الصناعي.

وقد بلغ حجم المشاريع البحثية في KAIST بتكليف من الحكومة والشركات الخاصة مع المنح البحثية إلى ٢٦٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢. فضلا عن ٦,١٤٩ براءة اختراع محلية و١,٣٧٧ براءة اختراع دولية.[3]

ويجدر بالذكر، أن كوريا الجنوبية تميزت بميزة مهمة، ألا وهي أنها خضعت لدولتين من أهم قوى التكنولوجيا وهما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث

---

(1) عبيدلي العبيدلي، "الموجه الكورية: المعجزة على نهر الهان"، جريدة الوطن، العدد ٢٥١٥، على الرابط التالي:

http://www.alwatannews.net

(2) عبد السلام محمد السيد، "العولمة ولتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات"، ورقة بحثية غير منشوره، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨.

(3) انظر: الموقع الرسمي لمعهد كوريا للعلوم والتكنولوجيا، على الرابط التالي:

http://www.kaist.edu

وصل لكوريا الجنوبية أفضل ما في الدولتين من خلال المساعدة المقيدة، فالولايات المتحدة الأمريكية نقلت تكنولوجيا المشاريع العسكرية إلى كوريا لأهداف استراتيجية، فقد أفادت كوريا من ١٥ بليون دولار من المساعدات الأمريكية منذ عام ١٩٤٥، كما أفادت الشيبول من التعاقدات الأمريكية أثناء حرب فيتنام، وبينما كانت المساعدة الأمريكية على المستوى الحكومي أساسا، فقد تحركت المؤسسات اليابانية والمستشارون الفنيون على مستوى القطاع الخاص.[١]

شكل رقم (٤-٥)[٢]

شكل يوضح التطور في الإنفاق على البحث والتطوير (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في كوريا الجنوبية

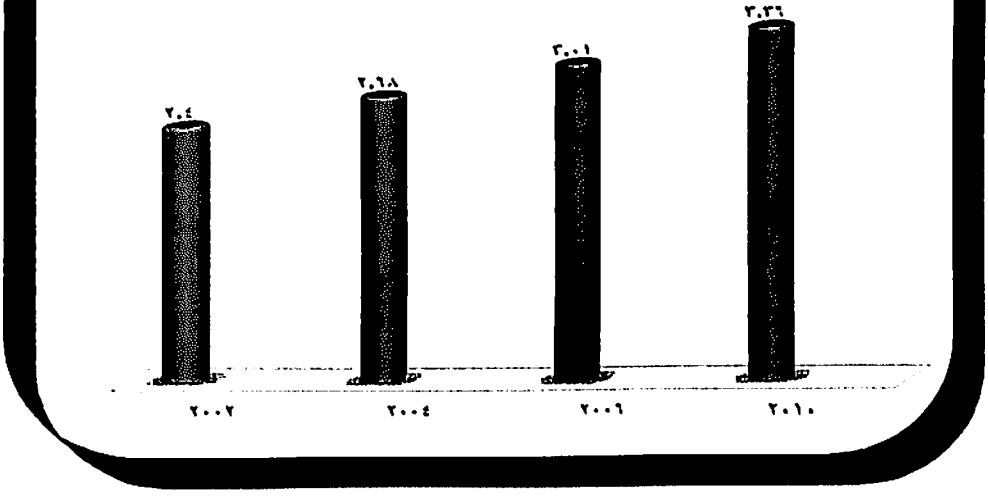

[١] نيفين توفيق منير، مرجع سابق، ص٢٠٢.

[٢] هذا الشكل من إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الوردة في:

http://www.tradingeconomics.com/south-korea/research-and-development-expenditure-percen.

عام ١٩٩٧، ووجهت اهتمامها نحو الإلكترونيات، وعلوم البحار والمحيطات، وتقنيات البيئة، وتقنيات المعلومات، وأدوات التقييس، فضلا عن المواد الجديدة، وعلوم الفضاء والطيران. وفي ٢٠١٠ رفعت كوريا الجنوبية ميزانية البحث العلمي إلى ٣,٣٦% لتصل ميزانيتها إلى ١١,٥مليار، وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب على مستوى العالم.[١]

ثانيا: البحث العلمي والتطوير في ماليزيا.

بداية، يعرف قانون دعم الاستثمارات الماليزي لسنة ١٩٨٦ الأبحاث والتطوير بأنه "أي دراسة منهجية أو حافزية تنفذ في مجال العلوم أو التكنولوجيا بهدف استخدام نتائج الدراسة لإنتاج المواد والأجهزة والمنتجات أو المحاصيل أو العمليات لتحسينها".[٢]

وفي هذا الإطار، حاولت ماليزيا تحقيق حلمها عن طريق جعلها دولة تقع في نطاق الدول التي تتعامل مع الوسائط المتعددة (الملتيميديا)، وتقنية المعلومات.

وبمتابعة الخطط التنموية نجد أن الحكومة الماليزية أولت اهتماما واسعاً بالعلوم والتقنية، حيث قدمت تمويلات كبيرة وتحفيزاً عالياً للبحوث والمستجدات العلمية، وقام بعضها من أجل التحسين والتشجيع على الاكتشاف والابتكار العلمي والاختراع في علوم التقنية، وقد أعطت صلاحيات واسعة لوزارة العلوم التقنية والمخترعات،[٣] كما وضعت ميزانية عالية لتؤكد بذلك التعاون في إجراء البحوث ومستجداتها، والتفاؤل بالإفادة من مصادر هذه البحوث ونتائجها.

---

(1) http://www.nature.com/news/2009/091119/full/news.2009.1090.html

(2) أنظر: الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزية، على الرابط التالي:
http://www.mida.gov.my/arabic2/index.php?page=research-and-development

(3) انظر: الموقع الرسمي لوزارة العلوم التقنية والمخترعات، على الرابط التالي:
http://nitc.mosti.gov.my/nitc_beta/index.php/national-ict-policies/science-a-technology-sat-policy

ولتقوية اقتصاد المعرفة قامت ماليزيا باتخاذ إجراءات من شأنها تسهيل التطوير،[1] ومن مبادراتها إطلاق أجندة تقنية المعلومات الوطنية والنفوذ المتميز للوسائط المتعددة (Multimedia Super Corridor)، لتضع نفسها في خارطة الاقتصاد المعرفي على المستوى العالمي. فقد اهتمت بالتعليم العالي وتدريب القوى العاملة الماهرة، فضلا عن أن الحكومة شجعت على التعليم الجامعي الثلاثي (Tertiary University Education)، والحصول على التعليم المهني والتقني عبر معاهد البولوتكنيك (Polytechnics).

واتساقا مع ما تقدم، ركزت الحكومة الماليزية على فرص التطوير كالبرامج التي تعطى في مجالات الهندسة والاقتصاد والتقنية ومدتها عامان، يحصل بعدها الدارس على شهادة تؤهله للعمل وتعطي فرصاً كبيرة للعاطلين عبر التدريب ودفع علاوات – هذا نوع من أنواع تقوية رأس المال البشري لدعم تطوير اقتصاد المعرفة وتحويل الطلب من أجل المهارات والخبرات والتقنية- وهذا بالفعل ما قامت به الجودة في عملية التحسين والتطوير للدارس وللأداره.[2]

وعليه، فقد اعتبرت ماليزيا إحدى الدول التي استطاعت أن تنجح في إنقاذ البحث العلمي، حيث أقامت ماليزيا عدداً من الشركات والمؤسسات،[3] وكان على رأسها المؤسسة الماليزية لتطوير التكنولوجيا Malaysian Technology Development Corporation, (MTDC) في العام ١٩٩٧ والتي تهدف إلى نشر الأبحاث والابتكارات الماليزية التي يتم تطويرها في البلاد على أساس تجاري.

---

[1] عاصم شحادة علي، مرجع سابق، ص٩١.

[2] Tengku Mohammad Azzam Sharifudeen, **information Technology and the Knowledge Paradigm in Malaysia Development**, Paper Presented at: Conference on Golobalism and the Muslim Ummah international Islamic University Malaysia, 16-17 October1996, Pp.2-15.

[3] انظر: الموقع الرسمي للمؤسسة الماليزية لتطوير التكنولوجيا، على الرابط التالي:
http://www.mtdc.com.my

وفي هذا الإطار، لعبت الجمعية الماليزية للاختراعات والتصميمات الصناعية- وهي إحدى مؤسسات المجتمع المدني- دوراً هاماً في اكتشاف أو مساعدة المخترعون الذين يحتاجون لمساعدتها بتقديم مبالغ مالية أولية في البداية، وإعداد خطط عمل لتقديمها إلى مؤسسة تطوير التكنولوجيا MTDC.[1]

وفي نفس الإطار، تحتضن مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية المشروعات الصغيرة الجديدة، فقد أسست لتنتج للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة، مثل مجالات الوسائط المتعددة (Multimedia) والتكنولوجيا الحيوية (Biotechnology)، وأن تعمل في إطار تعاون مشترك مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

كما أقامت المؤسسة تطويراً حديثاً، بتنمية مراكز تطوير التكنولوجيا، وذلك في أربع جامعات ماليزية هي: جامعة ماليا، وجامعة بيترا ماليزيا، وجامعة كيبايجسان ماليزيا، وجامعة تكنولوجيا ماليزيا، وتعمل هذه المراكز على تنشيط البحث، والابتكار، والتطوير التكنولوجي، في قطاعات الصناعة المتخصصة.

وقد دعمت الحكومة الماليزية المؤسسة بحوالي ٢٠٠ مليون دولار خلال السنوات من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥، وقد تمثلت فلسفة العمل في مؤسسة تطوير التكنولوجيا بماليزيا في الآتي:[2]

---

(1) موسوعة الدكتور محضير بن محمد، العلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، المجلد السابع (القاهرة: دار الكتاب المصري وآخرون،٢٠٠٤)، ص ٣٦.

(2) تأسست الشركة في عام ١٩٩٢، وذلك لتشجيع اعتماد التكنولوجيا من جانب الشركات المحلية عن طريق الأنشطة وتسويق الاختراعات المحلية أو اقتناء التكنولوجيا الأجنبية.

انظر: الموقع الرسمي لشركة تطوير التكنولوجيا الماليزية، على الرابط التالي:
http://www.mtdc.com.my/complete_equation.php

١. تنشط تسويق نتائج الأبحاث والتنمية المحلية، فالعديد من الشركات التي أقيمت من خلال تطبيقات تكنولوجية خرجت من معاهد بحثية محلية.

٢. إن العمل في الشركات الماليزية بالقرب من الجامعات ومراكز البحوث يدفع إلى تحسين وتطوير منتجاتها، وبالتالي يساعد على نموها ونجاحها.

٣. يعمل المركز على تنمية المعاهدات وفرص التعاون الاستراتيجي طويل المدى بين الشركات والجامعات والمعاهد البحثية.

٤. تتم الإفادة من التسهيلات التي تقدمها الجامعة، مثل: المعدات والمعامل.

٥. تطوير علاقات العمل بين الباحثين والعاملين بمجال التكنولوجيا، من جهة، والعاملين في الشركات الصناعية من جهة أخرى، وضمان نجاح الشراكة بينهم.

وتتمثل خدمات الدعم التي تقدمها المراكز التكنولوجية للشركات في ماليزيا فيما يأتي:[1]

أ. البحث والتطوير والاستشارات الهندسية.

ب. نقل التكنولوجيا العالية والتعاون الدولي المشترك.

ج. تنمية الموارد البشرية.

د. خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات.

ه. دعم برنامج إدارة الجودة.

و. دعم برنامج تنمية عمليات التصنيع.

ز. تقديم خدمات التحليل المالي.

---

[1] فهد العرابي ألحارثي، أزمة البحث العلمي والتنمية، على الرابط التالي:

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:uE8kffCtTFcJ:www.asbar.com/ar/contents.aspx%3Fc%3D994+&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=eg

ومن منطلق أن الإمكانيات المتقدمة من الأجهزة والمعدات عادة ما تكون مرتفعة الثمن وغير متوفرة للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا، تقوم شركة تطوير التكنولوجيا بالاهتمام بدراسة هذه الاحتياجات، وتتحرك من أجل ترسيخ التعاون بين الجامعات والمعاهد البحثية والشركات الصناعية من أجل المشاركة في المكسب والخسارة.

ومن أمثلة بعض المراكز التي أقامتها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية MTDC وهي:

أولاً : الحاضنة التكنولوجية (UPM-MTDC Technology Innovation Centre):

تم افتتاح هذه الحاضنة التكنولوجية[1] في أبريل ١٩٩٧ بحضور محاضير بن محمد – رئيس وزراء ماليزيا آنذاك– ويبلغ عدد الشركات القاطنة بهذه الحاضنة المتخصصة ٣١ شركة معظمها تعمل في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة.

[1] وقد أصبحت الحاضنة التكنولوجية جزءاً من النسيج التكنولوجي والصناعي، وخاصة للشركات التي تعمل بمجالات التكنولوجية المتقدمة، وكمثال على ذلك ما يتم في الولايات المتحدة من كون نشاط الحاضنة يدخل ضمن نشاط الولاية الحقيقي من خلال الابتكارات والاتصالات الجديدة لبداية التكنولوجيا المتقدمة.

وقد أصبحت هذه الحاضنة مثالاً ناجحاً لمراكز الإبداع التكنولوجي في ماليزيا، حيث تقوم بتمويل العديد من المشروعات في التكنولوجيا المتقدمة، وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية وخصوصاً في مجالات برمجيات الحاسب الآلي والوسائط المتعددة، حيث تمت إقامة مشروع: الوسائط المتعددة سوبر كوريدور Corridor. MSC Multimedia Super.[1]

ثانياً : مركز الإبداع التكنولوجي (UM-MTDC Technology Innovation Centre):

تم افتتاح هذا المركز بشكل رسمي في فبراير ١٩٩٩، ومنذ تلك الفترة يعمل به عدد من الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

ثالثاً : مركز التكنولوجيا الذكية[2] (UKM-MTDC Smart Technology Centre) :

تم افتتاح هذا المركز في سبتمبر ١٩٩٩، هذا المركز افتتحه رئيس وزراء ماليزيا في سبتمبر ١٩٩٩، ويوجد به حوالي عشر شركات تعمل بنجاح، ومعظم هذه الشركات تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية.

---

[1] تأسس MSC في عام ١٩٩٦ ليصبح مركزا عالميا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار وخدمات الوسائط المتعددة، ويهدف إلى تحويل ماليزيا إلى اقتصاد المعرفة لجعل ماليزيا دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠.

انظر: الموقع الرسمي للمشروع، على الرابط التالي:

http://nitc.mosti.gov.my/nitc_beta/index.php/key-ict-initiatives/multimedia-super-corridor-msc-malaysia

[2] انظر: الموقع الرسمي للمركز، على الرابط التالي:

http://www.mtdc.com.my/list-of-incubatees1.php
http://www.oxfordjournals.org/nar/database/summary/921

وقد تم وضع آليه لاختيار الشركات التي ترغب في الالتحاق بهذا المركز، وتعتبر هذه المراكز حلقة الوصل بين الجامعات وبين الصناعة، حيث تقدم بيئة عمل صالحة لنشاط البحث والتطوير فضلا عن تطوير المنتجات وعمليات التوسع بالشركات.

كما قامت مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية MTDC، بالتعاون مع الجامعات الأربع بتكوين لجنة تسيير للإشراف على أنشطة المراكز ودعم الخدمات بها، والتي تقدم خدمات في عدة مجالات منها وهي:

١. البحث والتطوير.
٢. الاستشارات الهندسية.
٣. نقل التكنولوجيا العالية.
٤. التعاون الدولي المشترك.
٥. تنمية الموارد البشرية.
٦. خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات.
٧. دعم برنامج إدارة الجودة.
٨. دعم برنامج تنمية عمليات التصنيع.
٩. تقديم خدمات التحليل المالي.

ويجدر بالذكر أن مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية Malaysian Technology Development Corporation (MTDC)، قامت حتى الآن بإنشاء ثلاثة معاهد تدريب متخصصة، كما أقامت معهد تدريب صناعي متخصص.[1]

---

(1) _____، الحدائق والتجمعات التكنولوجية الماليزية، على الرابط التالي:
http://www.abahe.co.uk/marketing-and-strategic-planning-enc/63877-gardens-and-gatherings-technological-malaysian.html

صفوة القول، قد شهدت ماليزيا تطوراً ملحوظاً في مجال البحث والتطوير، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير[1] من الناتج المحلي الإجمالي الماليزي من ٠.٢٥% في عام ١٩٩٦[2] إلى ٠.٦٣% في عام ٢٠٠٨ إلى ١.٠٧% في عام٢٠١٢، كما يتضح من الشكل التالي.

شكل رقم (٤-٦)[3]

شكل يوضح التطور في الإنفاق على البحث والتطوير (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في ماليزيا

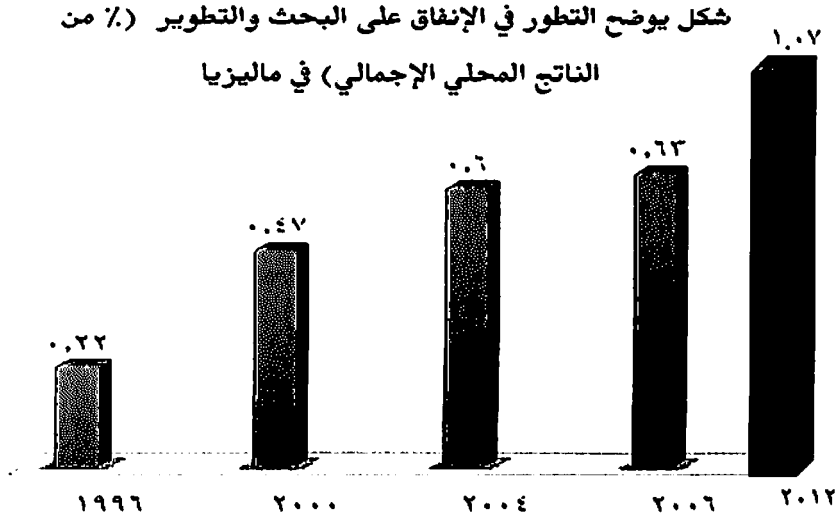

---

[1] الإنفاق على البحث والتطوير، هي النفقات الجارية والرأسمالية من القطاعين العام والخاص على العمل الإبداعي بصورة منهجية لزيادة المعرفة، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة.انظر: _____، ماليزيا: البحوث والانفاق على البحث والتطوير، على الرابط التالي:

http://www.indexmundi.com/facts/malaysia/research-and-developmrnt-expenditure

[2] عبد الله شحاتة، اقتصاد المعرفة والقطاع الصناعي في التجربة الماليزية:الدروس المستفادة، في: حسن بصري، هدى ميتكيس (محرران)، ماليزيا من منظور عالمي (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٩)، ص ١٤٥.

[3] هذا الشكل من إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الواردة في:

http://www.tradingeconomics.com/malaysia/research-and-development-expenditure-percent-of-gdp-wb-data.html

يوضح الشكل السابق التطور في الإنفاق على البحث والتطوير في ماليزيا، ففي عام ١٩٩٦ كان حجم الإنفاق على البحث والتطوير ٠.٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي ووصل في ٢٠١٢ إلى ١.٠٧% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (٤-٧)[١]

شكل يوضح التطور في براءات الاختراع في ماليزيا (وفقا لتقديرات البنك الدولي)

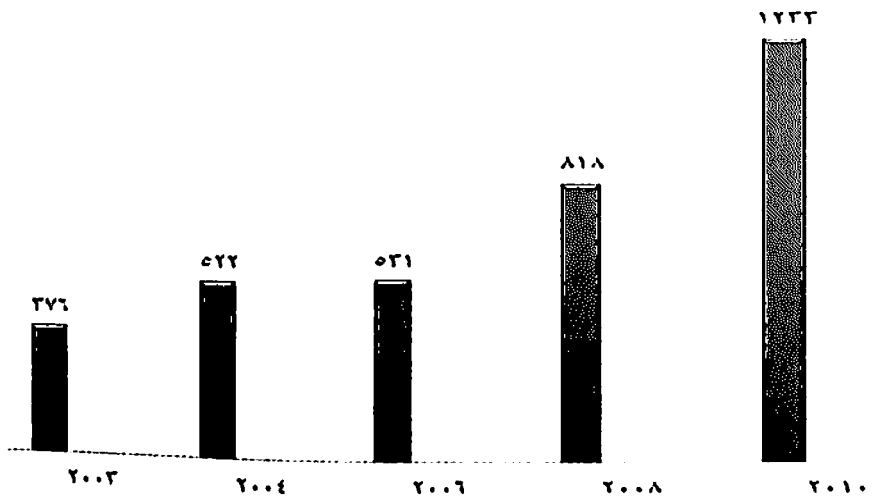

من الشكل السابق يتضح أن تطور في براءات الاختراع في ماليزيا وفقا لتقديرات البنك الدولي، فقد وصلت براءات الاختراع في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٦٧ براءة اختراع ثم زاد هذا العدد ليصل في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٢٢، ووصل في ٢٠٠٦ إلى ٥٣١، وزاد عدد براءات الاختراع في ٢٠٠٨ لتصل إلى ٨١٨ ، وفي ٢٠١٠ تطورت إلى أن وصلت إلى١٢٣٣براءة اختراع.

[١] هذا الشكل من إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الواردة في:

http://www.tradingeconomics.com/malaysia/patent-applications-residents-wb-data.html

وبالبناء على ما تقدم وبمقارنة كوريا الجنوبية وماليزيا في مجال سياسات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ودورها في التنمية يتضح أن كوريا الجنوبية أصدرت ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي، وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث، وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لردم الهوة التي كانت تفصل كوريا الجنوبية عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصًا في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبايوتكنولوجيا، للحفاظ على مكانتهما كقوة تكنولوجية، وعلى الرغم ذلك الارتفاع المتزايد في الإنفاق على البحث لعلمي والتطوير في ماليزيا إلا أن ماليزيا مازالت تظل في الخلف خلف مثيلتها من الدول الآسيوية (اليابان وكوريا).

خاتمة الدراسة

خاتمة:

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات البحثية التي تم طرحها، حيث عمدت الدراسة في الجزء النظري منها إلى إلقاء الضوء على مفهوم الدولة الإنمائية الذي أقترن في الأدبيات بالمعجزة التي حققتها دول شرق وجنوب شرق آسيا والتي تعد من النماذج شديدة الخصوصية.

وقد تبين من الدراسة أن الإنجاز الاقتصادي في شرق آسيا، ارتبط ببعدين أساسيين، الأول: هو الدور الملحوظ للدولة ضمن النموذج الإنمائي، الذي استلهم إلى حد كبير معالم المثال الياباني، والتعبير النظري عن ذلك في ما سمي بمفهوم الدولة التنموية. والثاني: يتعلق في العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، وفق المنظور الذي طوره عدد من دارسي أمريكا اللاتينية باسم التبعية.

وبالرغم من تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الدولة الإنمائية إلا أن الدراسة جاءت لتؤكد في جزء منها على وجود عدد من المؤشرات لنموذج الدولة الإنمائية لعل أهمها تمثل في: وجود قيادة سياسية قوية لديها رؤية وفلسفة تنموية، القيم الآسيوية التي تؤكد على أولوية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على الحقوق السياسية مع إعطاء العمل الجماعي أهمية كبرى عن التوجه الفردي، وجود هيئة أو مؤسسة مسئولة عن عملية التخطيط التنموي، ويتمثل دور هذه الهيئات في وضع وتنسيق خطط التنمية التي تقوم بتنفيذها الوزارات المختلفة، وأخيرا وجود مجتمع مدني قوي فعلى الرغم من الدور الذي لعبه الاستعمار والتحديث في إضعاف هذه العلاقات الاجتماعية الموروثة، إلا أن الآسيويين حاولوا أن يحافظوا على استقلالية العمل الأهلي الطوعي في مواجهة نزوع الدولة للسيطرة وتحديد نطاق هذا العمل.

وجاء الجزء التطبيقي من الدراسة ليلقي الضوء على الدور المحوري لكل من كوريا الجنوبية وماليزيا في عملية التنمية في ظل نظام اقتصاد سوق رأسمالي في إطار سياسات قامت على أساس تحقيق الأهداف الوطنية العليا في التنمية

والتحديث كما قامت الدولة بإدارة العلاقة مع البرجوازية المحلية بشكل لم يؤد إلي تعويق المبادرة الخاصة أو يعوق المشروع الخاص باستقلالية الاقتصاد الوطني، حيث لم تبرر الدولة تدخلها انطلاقا من اتجاه أيديولوجي معين بقدر ما استند إلي أسس براجماتية قامت علي الاقتصاد الموجه القائم علي المراقبة المكثفة لجهاز الدولة، ويتمثل النجاح التنموي الحقيقي الذي يعزي للدولة في قدرتها علي انتهاج سياسة صناعية ناجحة، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية.

وفي هذا السياق تبنت كوريا الجنوبية وماليزيا عدة استراتيجيات لدفع عملية النمو الاقتصادي، فكوريا اتسمت طبيعة خططها التنموية بالتوجه الخارجي والاهتمام بالصناعة واستهداف النمو الاقتصادي، وقد استهدفت هذه السياسات الاقتصادية: **أولا:** النمو وليس العدالة في توزيع الدخل، **ثانيا:** التوجه نحو القطاع الصناعي، وليس على التركيز على الموارد أو قطاع الخدمات، ونتيجة لفقر الموارد لم يكن لدى كوريا خيار تبني استراتيجية تركز على الموارد أو القطاعات الأولية لتحقيق التنمية – مهما طورت كوريا من قطاعها الأولي لن يتمكن الكوريون من البقاء بالاعتماد على ما ينتجونه من أراضيهم، حيث لم يكن لكوريا أن توجه استراتيجيتها نحو القطاع الخدمي كما فعلت هونج كونج أو سنغافورة في المراحل الأولى فيها للتنمية، **ثالثا:** التوجه الكوري توجهاً للخارج، فحاجتها إلى استيراد الغذاء والمواد الخام فرضت عليها الحصول على ما تحتاجه من نقد أجنبي، وكان هذا من خلال تصدير منتجاتها الصناعية.

أما ماليزيا فقد وضعت مجموعة من السياسات لكيفية التعامل مع المجتمع متعدد الأعراق، فمنذ حدوث الاضطرابات العرقية التي عصفت بالبلاد في ١٣ مايو ١٩٦٩، قامت الحكومة بإعادة هيكلة المجتمع الماليزي من خلال إتباعها لعدة سياسات شكلت ركيزة أساسية لخطط التنمية في البلاد، جاءت في مقدمتها "السياسة

الاقتصادية الجديدة"، كسياسة أساسية لإعادة هيكلة المجتمع ومن ثم تحقيق التقدم التنموي الاجتماعي والاقتصادي، وإن كانت قد انطلقت من أسس عرقية ترتبط بتحسين وضع أفضل للسكان الأصليين والماليزيين بصفة خاصة. إذ كان هناك فروق كبيرة في الوضع الاقتصادي بين الملايو (السكان الأصليين) من جانب، وبين الصينيين والهنود من جانب أخر. لذا تم صياغة السياسة الاقتصادية الجديدة، لتصحيح هذا لخلل، ثم جاءت "سياسة التنمية القومية"، والتي كانت بمثابة استمرار لأهداف وغايات السياسة الاقتصادية السابقة عليها، ثم "رؤية ٢٠٢٠"، والتي تهدف إلى الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول ٢٠٢٠.

ويمكن القول إنه بفضل السياسات الناجحة للحكومة الكورية، سجل الاقتصاد الكوري معدل نمو قدرة ٦,٢٥% في ٢٠١٠ وهو أعلى مستوى له في ثماني سنوات، وعاد دخل الفرد إلى مستوى ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وقفزت كوريا لتصبح ثامن دولة مصدره على مستوى العالم في ٢٠١٢، وحققت فائضا تجاريا بلغ أكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكي للسنة الرابعة على التوالي. وبحلول عام ٢٠٤٠ متوقع أن يصل حجم الاقتصاد الكوري إلى ٢,٨ تريليون دولار أمريكي، أي ثلاثة أضعاف حجمة الآن، كما أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد متوقع أن يصل إلى مستوى ٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وعلى الجانب الأخر حققت ماليزيا بفضل سياستها متوسط دخل للفرد يقترب من ١٤,٨٠٠ دولار في عام ٢٠١٣ وفقاً لتقديرات البنك الدولي، كما أن التقدم الذي شهده القطاع الصناعي قد مثل آلية هامة لزيادة مستوى الدخل بشكل عام مما ساعد على القضاء على الفقر وإعادة توزيع الدخل على مختلف المجموعات العرقية في الدولة، ولتحقيق أهداف ٢٠٢٠اهتمت ماليزيا بالاستثمار في الصناعات الثقيلة وتحول المجتمع من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الذي يتسم بانخفاض نسبة القوى العاملة في الصناعات الثانوية

وارتفاعها في الصناعات الحديثة، كما صاحب هذه التغيرات الاقتصادية ارتفاع في معدلات التحضر.

ويجدر بالذكر أن نجاح السياسات التنموية في كوريا الجنوبية وماليزيا إنما توقف على رؤية القيادة ومدى إدراكها للأهداف التنموية والمتطلبات الاجتماعية، وهذا هو ما تجلى بوضوح في الدور الذي قامت به القيادة السياسية، حيث كانت القيادة في الدولتين محل الدراسة لها رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية ووسائل تنفيذها، والدور الذي تلعبه القيم الآسيوية في هذا السياق، ناهيك عن خصائص الشخصية القيادية، والمتمثلة في الريادة والقوة والنظرة المستقبلية والمرونة.

ونظراً للمكانة التي يحظى بها التعليم كمدخل للتنمية، فقد نجحت كوريا الجنوبية وماليزيا في تأسيس نظام تعليمي قوي ساهم في عملية التحول الاقتصاد ويستند إلى المعرفة والتكنولوجيا المتطورة، ويُوظف التعليم اليوم في الدولتين محل الدراسة كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

وفي سياق الدور المحوري للسياسات الصناعية في مسيرة التطور الاقتصادي، قد استطاع الاقتصاد الكوري استثمار الأوضاع الداخلية والخارجية التي أحاطت به خلال فترة الستينيات والسبعينيات للخروج من دائرة الدول المتخلفة والدخول في دائرة الدول المتطورة، كما أن موقع ماليزيا في وسط مناخ صناعي نشيط بين اليابان وكوريا الجنوبية قد أسهم في إعادة تحديدها لهويتها، حيث أقبلت على التصنيع بقوة وكانت مصدراً للاستثمارات الخارجية لهذه الدول حتى إن معظم الاستثمارات المتدفقة من ماليزيا تقوم بها شركات إقليمية متعددة الجنسية.

ولان هناك علاقةً وثيقةً بين البحث العلمي والتطور التكنولوجي من جانب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب أخر، رفعت كوريا الجنوبية نسبة إنفاقها على البحث والتطوير، من ٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٠م إلى

٢,٨٩% في العام ١٩٩٧م، ووجهت اهتمامها نحو الإلكترونيات، وعلوم البحار والمحيطات، وتقنيات البيئة، وتقنيات المعلومات، والمواد الجديدة، وعلوم الفضاء والطيران. وفي ٢٠١٠ رفعت كوريا الجنوبية ميزانية البحث العلمي إلى ٣,٣٦% لتصل ميزانيتها إلى ١١,٥مليار، وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب على مستوى العالم.

وفي هذا السياق بلغ حجم المشاريع البحثية في KAIST بتكليف من الحكومة والشركات الخاصة مع المنح البحثية إلى ٢٦٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢، فضلا عن ٦,١٤٩ براءة اختراع محلية و١,٣٧٧ براءة اختراع دولية.

كما شهدت ماليزيا تطوراً ملحوظاً في مجال البحث والتطوير، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي الماليزي من ٠,٢٥% في عام ١٩٩٦إلى ٠,٦٣% في عام ٢٠٠٨، إلى ١,٠٧% في عام٢٠١٢.

وبالرغم من الارتفاع المتزايد في الإنفاق على البحث لعلمي والتطوير إلا أن ماليزيا ظلت خلف مثيلتها من الدول الآسيوية (اليابان وكوريا).

وفي هذا الإطار، أصدرت كوريا الجنوبية وبدرجة أقل ماليزيا ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي، وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث، وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لردم الهوة التي كانت تفصل كوريا الجنوبية وبدرجة أقل ماليزيا عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصا في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبايوتكنولوجيا، للحفاظ على مكانتهما كقوة تكنولوجية.

ويجدر بالذكر، أن القطاع الخاص في كوريا الجنوبية وماليزيا لعب دوراً كبير وفاعل في تحقيق الأهداف التنموية، وعلى الرغم من أن القطاع الخاص مملوك لأفراد أو عائلات إلا أن سياساته كانت – ولا تزال- ملائمة دائما مع السياسات

الحكومية، فهو شريك كامل مستفيد ومفيد للدولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، داخلياً وخارجياً.

إجمالا، يتضح أن الدول محل الدراسة قدمت تجارب فريدة ومتميزة، فكوريا الجنوبية انتقلت فيها الدولة من الفقر إلى الغنى، ومن اقتصاد الزراعة إلى اقتصاد الصناعة، ومن الانطواء إلى الانفتاح على الخارج، ومن دولة مستقبلة للمعونات إلى دولة مانحة لها، ومن دولة يستثمر فيها إلى دولة مستثمرة، كما تحولت ماليزيا من بلد يعتمد على الزراعة والسلع الأولية لتصبح اليوم أحد الاقتصاديات المصدرة التي تقوم على الصناعات التي تتميز بكثافة عالية في رأس المال وتستند إلى المعرفة والتكنولوجيا المتطورة، ويُوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ الأهداف التنموية.

ويمكن في نهاية هذه الدراسة تقديم مجموعة من الدروس المستفادة التي من الممكن أن تأخذ بها دول العالم النامي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، وأهم هذه الدروس تتمثل في:

١. وجود قيادة سياسية لها دوراً محورياً وفعال في صياغة وتنفيذ كل من السياسة العامة على الصعيد الداخلي والسياسة الخارجية ومن خلال هذا الدور تقوم بتخطيط وتنفيذ ورقابة عاكسه لطموحات المجتمع وإرساء قواعد التنمية فيه.

٢. المشاركة الفعالة بين الدولة والقطاعات الاقتصادية، ويقصد بالدولة هنا كافة الأجهزة التنفيذية والرقابية والاستشارية التي تقنن وتشرع ما تقوم البيروقراطية بتنفيذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وجعل دور الحكومة وأجهزتها الرسمية هو دور مشارك ومعاون وموجهاً وليس مهيمن ومتسلط.

٣. المراقبة عن كثب وتقييم تنفيذ الخطط الاقتصادية بشكل منتظم، وتبني الحكومة قررات سليمة وقائمة على التحليل وتدقيق البيانات الموثقة لخط سير خطط الأعمال الاستراتيجية.

٤. الانفتاح على التجارب التنموية الناجحة برؤية مدروسة، فقد حرصت كوريا الجنوبية وماليزيا على إرسال بعثات دراسية وتدريبية للدول الأخرى للإطلاع واستنبات التجارب الناجحة.

٥. أنشاء كيان مسئوليته تحويل مصر إلى اقتصاد ومجتمع معرفي على غرار مجلس التخطيط الاقتصادي The Economic Planning Board (EPB) في كوريا الجنوبية، والمجلس القومي للتنمية National Development Council (NDC) في ماليزيا.

٦. تكامل الجهود لتحقيق التنمية بين القطاعات المختلفة للدولة، ووضوح الرؤية وتحديد الأهداف المطلوب الوصول إليها، والتصور الدقيق للأستراتيجيات اللازم تطبيقها للوصول لهذه الأهداف.

٧. التركيز على التنمية البشرية وزيادة معارف وقدرات ومهارات وأخلاقيات العمل لكي نبني شعباً متسلحاً بأهم أدوات وعناصر التسليح من خلال التعليم والتدريب والإبداع في كافة مجالات العلوم والمعارف والمهن للانتفاع من هذه القدرات لصالح الشعب ورفاهيته واستقراره اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

٨. تهيئة المعلم من كل الجوانب العلمية والمهاراتية والشخصية والنفسية إلى جانب التدريب المستمر لأن المعلم يخلق شخصية الطالب من كل الأوجه، والطلبة ثروة قومية ومستقبل الوطن، والاهتمام بجودة المعلمين في كافة المراحل التعليمية، من خلال توفير التدريب للمدرسين في كافة المراحل التعليمية ومنح المتميزين منهم مكافآت تشجيعية في شكل دورات تدريبية على المستوى الدولي، وفي مجال التخصص وذلك لإثراء المستوى العلمي للمدرس.

٩. الاستثمار في بحوث التطور التكنولوجي والدراسات الإنمائية المتخصصة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم إيماناً بأهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في مجال التنمية والاستثمار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية.

❖ **الموسوعات:-**

١. موسوعة الدكتور محاضير محمد، المجلد الثالث، أسيا (القاهرة: دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).

٢. موسوعة الدكتور محاضير محمد، المجلد الرابع، العولمة والشراكة الذكية والحكمة (القاهرة: دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).

٣. موسوعة الدكتور محاضير محمد، المجلد الخامس، ماليزيا (القاهرة: دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).

٤. موسوعة الدكتور محاضير محمد، المجلد السابع، العلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان (القاهرة: دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).

٥. موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، المجلد الثامن، السياسة والديمقراطية وآسيا الجديدة، (القاهرة: دار الكتاب المصري وآخرون، ٢٠٠٤).

❖ **الكتب:-**

١. بيونج ناك سونج (مؤلف)، عبد الله شحاته (مترجم)، صعود الاقتصاد الكوري (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية،٢٠٠٦).

٢. د. جابر سعيد عوض (محرر)، السياسة الخارجية الماليزية (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٧).

٣. د. جابر سعيد عوض(محرر)، السياسات العامة في ماليزيا (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، برنامج الدراسات الماليزية، الطبعة الأولى،٢٠٠٨).

٤. د. جابر عوض، حسن بصري (محرران)، المجتمع المدني في ماليزيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٩).

٥. د. جابر عوض، د. ماجدة صالح (محرران)، المجتمع المدني في الخبرة الآسيوية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠١٠).

٦. د. جابر عوض (محرر)، الجهاز الإداري والتنمية في الخبرة الآسيوية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠١٢).

٧. جمال الدين الخازندار، كوريا المعجزة الاقتصادية: الإرادة والإنجازات (الإسكندرية: قايتباي للطباعة والنشر، ١٩٩٣).

٨. د. جودة عبد الخالق (وآخرون)، الصناعة والتصنيع في مصر: الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ (القاهرة: منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠).

٩. د. حامد عبد الله ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، حول عملية البناء الفكرية لأصول علم الحركة الاجتماعية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٢).

١٠.د. حسن بصري، د. هدى ميتكيس (محرران)، ماليزيا من منظور عالمي (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩).

١١. رمزي زكي، المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية (دمشق: دار المدى، الطبعة الأولى،٢٠٠٠).

١٢.عادل الجو جري، مهاتير محمد النمر الآسيوي: من شاب متمرد إلى بطل إسلامي (دمشق: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨).

١٣.عمر الرفاعي (مترجم)، خطابات محاضير محمد (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى،٢٠٠٧).

١٤.عمرو محيي الدين، أزمة النمور الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة (القاهرة: دار الشروق،٢٠٠٠).

١٥.د.عبد العزيز شادي، مدحت أيوب (محرران)، التحولات السياسية في كوريا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى،٢٠٠٢).

١٦.د.عنتر محمد أحمد، إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر(سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التربية،٢٠١٠).

١٧.د. ماجدة على صالح (محرر)، الإسلام والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩).

١٨.د. محمد السيد سليم (محرر)، النموذج الكوري للتنمية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى،١٩٩٦).

١٩.د.محمد السيد سليم، د. السيد صدقي عابدين (محرران)، التحولات الديمقراطية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، ١٩٩٩).

٢٠.د. محمد السيد سليم، د. نيفين مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧).

٢١.د. محمد السيد سليم، د. السيد صدقي عابدين (محرران)، آسيا والعولمة (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).

٢٢.د.محمد السيد سليم، د. جابر سعيد عوض (محرران)، الفكر السياسي لمحاضير محمد (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية،٢٠٠٦).

٢٣.د. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،٢٠٠٠).

٢٤. مراد ابراهيم الدسوقي (وآخرون)، النمور الآسيوية: تجارب في هزيمة التخلف (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥).

٢٥. مختار الجمال، نماذج التنمية في جنوب شرق آسيا (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٤).

٢٦.د. كمال المنوفى، د. جابر عوض(محرران)، النموذج الماليزي للتنمية (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥).

٢٧.نبيه فرج أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي (الإسكندرية: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩).

٢٨.د.هدى ميتكيس، د.السيد صدقي عابدين (محرران)، المجتمع المدني في كوريا (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٤).

٢٩.د.هدى ميتكيس، خديجة عرفة (محرران)، النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥).

٣٠.هدي ميتكيس (محرر)،التحول الديمقراطي في كوريا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٧).

٣١.د.هدى ميتكيس، د.حسن بصري (محـــرران)، ماليزيـــا وجنـــوب شـــرق أســـيا (القـــاهرة: برنـــامج الدراسات الماليزية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩).

٣٢.د.هدى ميتكيس، د.حسن بصري (محـــرران)، قضـــايا الإصـــلاح فـــي ماليزيـــا (القـــاهرة: برنـــامج الدراسات الماليزية، ٢٠١٠).

٣٣.د.هدى ميتكيس، د. حسن بصري (محـــرران)، ماليزيـــا والعولمـــة (القـــاهرة: برنـــامج الدراســـات الماليزية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠).

٣٤.د. وفاء سعد الشربيني (محـــرر)، الاتحـــاد الأوروبـــي والوضـــع السياســـي الجديـــد فـــي الـــوطن العربي(١٩٩١-٢٠٠٣) (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٥).

❖ **الدوريات:-**

١. جون سيونج لي، "كوريا الجنوبية: عودة العمـــل الطمـــوح والمتفائـــل"، مجلـــة Nature ، الطبعـــة العربية، ديسمبر ٢٠١٢.

٢. سعيد رشيد، "التجربة الكورية الجنوبية في التنميـــة"، مجلـــة الدراســـات الدوليـــة، العـــدد٣٨، ســـنة ٢٠٠٨.

٣. عاصم شحادة على، "تمويل البحث العلمي وأثـــره فـــي التنميـــة البشـــرية: ماليزيـــا نموذجـــا"، مجلـــة المستقبل العربي، العدد٤٠٠، حزيران / يونيو ٢٠١٢.

٤. عبد السلام محمد السيد، "العولمـــة وتقـــدم التكنولـــوجي وثـــورة المعلومـــات"، ورقـــة بحثيـــة غيـــر منشوره، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨.

٥. د. عبد المنعم سعيد، "مره أخرى عملية اختـــراق ماليزيـــا"، جريـــدة الأهـــرام، الســـنة ١٢٧، العـــدد ٤٢٧٢٣،٢٦ نوفمبر٢٠٠٣.

٦. عبد الحميد عبـــد اللطيـــف، "مـــن إحـــلال الـــواردات إلـــى التصـــنيع للتصـــدير: عوامـــل النجـــاح الكوري"، كراسات استراتيجية، مركز الأهـــرام للدراســـات السياســـية والاســـتراتيجية، العـــدد١٥، مـــايو ١٩٩٣.

٧. عبد الرحمن المنصوري، "تجربة كوريـــا الجنوبيـــة: عوامـــل النجـــاح وتحـــديات المســـتقبل"، مركـــز دراسات الجزيرة، ٢٤ يونيو ٢٠١٣.

٨. عبيدلي العبيدلي، "الموجه الكورية: المعجزة على نهر الهان"، جريدة الوطن، العدد ٢٥١٥.

٩. علاء سالم، كوريا الجنوبية ورياح التغيير الديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، العدد٩٢، ابريل ١٩٨٨.

١٠.محمد أمين الشلقاني، "فهم في التجربة الكورية وسبل الاستفادة منها"، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، العدد٣٦، ٢٠٠١.

١١.محمد محمد سطيحة، "الوجود الصيني في جنوب شرق آسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥، يناير ١٩٦٩.

١٢.د. محمد عبد الشفيع عيسى،"دور الدولة في التجارب التنموية الآسيوية مع تركيز خاص على المجال الاجتماعي ومنظومة الابتكار"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٥٣- ٥٤، ربيع ٢٠١١.

١٣.د. محمد رضوان عثمان، "إدارة الشؤون الاقتصادية: تجربة ماليزيا"، محاضرة ألقيت في البرنامج الماليزي، ٢١٠.

١٤.مختار الجمال، "نماذج التنمية في شرق آسيا"، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، عدد٣، أغسطس ١٩٩٥.

١٥._____، "بارك.....أول سيدة للبيت الأزرق"، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٢٤٤٩، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢.

❖ **تقارير ومؤتمرات وندوات:-**

١. د. جمال زهران، الدور المصري والمشهد الإقليمي بين الواقع والتحديات، ورقة غير منشوره مقدمة في المؤتمر السنوي الثاني والعشرين، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨.

٢. سمير زهير (مترجم)، التنمية الإقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الأوسط وأفريقيا، الوكالة الكورية للتعاون الدولي، معهد استراتيجية التنمية، ٢٠٠٥.

٣. سوه جونجي، دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي، ورقة مقدمة إلى مجموعة الأغر للفكر الاستراتيجي، جده، المملكة العربية السعودية، ٧ يونيو ٢٠١١.

٤. على توفيق الصادق، تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر، بعنوان: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، ١٩-٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

٥. تقرير زيارة وفد وزارة التربية والتعليم لجمهورية كوريا الجنوبية، ضمن الزيارة الاستطلاعية للدول المتقدمة في التعليم، مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم، في الفترة ٢٠/٧/ ١٤٣٤هجريا.

٦. _____، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وكوريا الجنوبية، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، الإدارة المركزية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأعراق.

❖ **رسائل علمية:-**

١. إسماعيل عبد الفتاح، التعليم وبث الهوية القومية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩١.

٢. جابر سعيد عوض، التغير السياسي في الأرجنتين في الفترة البيرونية الأولى (١٩٤٥- ١٩٥٥)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

٣. جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

٤. سامية مصطفى كامل، التعليم ورأس المال البشري: تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم الجامعي بالكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

٥. عبيد سيف عبيد ألهاجري، التعليم والتنمية السياسية في دولة الأمارات العربية المتحدة ١٩٧٢-١٩٨٧، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

٦. غازي الخضيري، دور البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية: تجربة الأردن، ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية لفائدة أعضاء غرفة التجارة والصناعة،المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان، ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٧.

٧. نصر محمد عارف، القيم والتعليم والتنمية: الأسس المنهجية للإصلاح التعليمي في العالم الإسلامي، ورقة غير منشورة، جامعة زايد، الإمارات.

٨. _____، العلاقات الاقتصادية بين مصر وكوريا الجنوبية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، الإدارة المركزية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الإطراف.

ثانياً: المراجع الأجنبية .

❶ Books.

1. Alice Hoffenberg Amsden, Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization (New York: Oxford Univeristy Press, 1989).

2. Abdullah,Kamarulnizam,The Politics of Islamic In Contemporary Malaysia, Bangi (Malaysia: Penerbit, 2003).

3. Adelman, I. (ed.), Practical Approaches to Development Planning: Korea's Second Five Year Plan, (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1969).

4.Chalmers Johnson, "The Developmental State: An Odyssey of a Concept", In Meredith Woo Cumings (ed.), The Developmental State (USA: Cornell University Press. 1999).

5.Cha, Myung Soo "The Colonial Origins of Korea s Market Economy." In A.J.H. Latham and H. Kawakatsu, Asia-Pacific Dynamism 1950-2000 (London: Rout ledge, 2000).

6.Chean Boon Kheng, Malaysia: The Making of A Nation (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2002).

7.Chung-Si Ahn (ed.), The Local, Political System in Asia, A Compartive Perspective (Seoul: National University Press, 1987).

8.David Marsh 'Marxism', in, David Marsh and Gerry Stoker (eds.), Theory and Methods in Political Science (New York: Palgrave MacMillan, 2002).

9.Dong Myeon Shin, Social and Economic Policies in Korea: Ideas, networks and Linkages (London: Rout ledge Curzon ,2003).

10. Gerald E. Caiden and Bun Woon Kim (eds.), A Dragon's Progress Development Administration in Korea (U.S.A. Kumarian Press,1991).

11. Haeran Lim, the Legacy of Developmental States: Industrial Policy in Korea and Taiwan (Washington: The Brookings Institution, November 2007).

12. Hasan Hamzah, Mahathir The Wake – Up Call, (Salinger: Anzagain Sdn Bhd, 2003).

13. Ibrahim Abu Shah, et, al, The Human Resource Perspective Towards Achieving Vision 2020 (Institute Teknologi Mara,1999).

14. Jayum A Jawan, Malaysian Politics & Government (Malaysia: Karisma Publications Sdn.Bhd, Shahalam, Third Print, 2006).

15. J. L. Finkle & R.W.Gable (eds.), Political Development and Social Change (New York: John Wiley & Sonns, Inc., 1969).

16. Jisoon Lee, Education Policy in the Republic of Korea: Builing Blcok or Stumbling Block? (Washington: the International Bank For Reconstruction and Development, the world Bank, 2002).

John Martz, 'Bureaucratic-Authoritarianism, Transitional to Democracy, and the [1] Political-Culture Dimension', in, Howard Wiarda (ed.), New Directions in Comparative Politics (San Francisco: Westview Press,1991).

17. Joson Brwn,The Role of the State in Economic Development: Theory, the East Asian Experience, and the Malaysian Case (philippines: Asia Devolopment Bank, December 1993).

18. Joseph Felsenstein, Phylogenies and the Comparative Method, (American:Naturalist, 1985).

19. Korea: your fast track to success, Invest Korea's global network, Ministry of Foreign Afaairs (Seoul: Commerce Industry and Energy, September 2007).

20. Kua Kia Soong, May13 Declassified Document On The Malay Siariots Of 1969 (Malaysia: Suaram, 2007).

21. Mahathir Mohamed, The Malay Dilemma (Singapore: times Book international, 1970).

22. Mahathir Mohammad, The Way Forward (London: Weidenfeld and Nickolson, 1998).

23. Malaysia, Eighth Malaysia Plan 2001- 2005 (Kuala Lumpur Percetakan Nasional Malaysia Bernad, 2002).

24. Malaysia, Second Industrial Master Plan 1996-2005 Exhaustive Summary (Kula Lumpur: Ministry of International Trade and Industry Malaysia, Percetakan Zainon Kassim (m)Sdn.,1996).

25. Mark Clifford, Troubled Tiger: Businessmen, Bureaucrats, and Generals in South Korea (New York: Library of Congress Cataloging in Publication Data,1998).

26. M. Bakari Musa, The Malay Dilemma Revisited (Malaysia: meratea, 1999).

27. Meredith Woo-Cumings, The Development State (America: Cornell University,1999).

28. Michael J. Seth, Education Fever: Society, Politics, and the Pursuit of Schooling in South Korea (America:Library of Congress Cataloging in Publication Data, 2002).

29. Pye & Verba (ed), Political Culture and Political Development (Princeton: Princeton University Press, 1965).

30. Robert T. T. Moran, Philip R. R. Harris, Sarah Moran, Managing Cultural Differences: Global Leadership Strategies for the 21st Century (Oxford: Butterworth Heinemann,2007).

31. Steven J.Campbell, Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making (America: Department of Government in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999).

32. Tony Smith, 'The Dependency Approach', in, Howard Wiarda (ed.) New Directions in Comparative Politics (San Francisco: Westview Press1991).

33. _____, Malaysia: Achieving The Mill Enuium Development Goals Successes and Challenges (Malaysia: United nations Development Programme, First Print, 2005).

34. _____,Education in Malaysia: A Journey To Excellence (Kuala Lumpur: Educational Planning and Research Division, Ministry of Education, 2002).

35. _____, Foreword Quick Facts 2002 Data (Kuala Lumpur: Educational Planing and Research Division, Ministry of Education, 2002).

❷ Periodicals:- Articles and Papers.

1. Amiya Kumar Bagchi, "The Past and The Future of the Developmental State", Journal of World System Research, Volume Xi, No.2, Summer Fall 2002.

2.Andrew Eungi Kim, Christianity, "Shamanism, and Modernization in South Korea", Cross Currents, Spring- Summer, 2000, at http://Koreamosaic.net/ articles/ Syneretism.Pdf.

3.Bridget Welsh, "Malaysia and Globalization: Contradictory", Current Asian Perspectives, Vol. 23No.4,1999.

4.Chung H.Lee, "The Political Economy Of Institutional Reform in Korea", The Journal of The Asia Pacific Economy, Vol.10,No.3, August 2005.

5.Developmental Adrian Leftwich, "Bring Politics Back In: To Wards Amdel of The State", Journal of Development Studies, Vol31.No.3.Feb 1995.

6.James Robinson, "Social Status and Academic Success in South Korea", Comparative Education Review, Chicago Journals ,Vol. 38, No. 4 (Nov., 1994).

7.Jong-Sung You, "Explaining Corruption In South Korea, Relative To Taiwan and The Philippines: Focusing on The Role of Land and Industril Policy", EAL Working Paper Series, No.15, East Asian Institute, June 2008.

8.Han Sung-Joo, "South Korea in 1987: The Politics of Democratization", Asian Survey, Vol. 28, No. 1, 1987: Part I (Jan., 1988).

9.Han Shik-Park,Kyung Ae Park, Bases of Regime LegimeLegitimacy In South and[1] North Korea, Korea Observer, Vol. XV11, No.3, Autmn1987.

10. Hong Mei, "South Korea Celebrates the 2560 Th Anniversary of Confucius Birthday", The Epoch Times , October 12,2009.

11. Hyun Ohseok, "Korean Economy in the 1990's: Making the Transition to Maturity", Topice on Korean Affairs, No.3,October 1992.

12. Inchul Kim, "Korea's Capitalistic Planning Model: Policy Lessons for Mongolia", The Journal Of The Korean Economy, Vol. 11, No. 1 (April 2010).

13. Irman Adelman, "Lessons From (S) Korea", Zagreb International Reviw of Economics and Business, Vol, 2, No.2.

14. Justyna Szczudlik-Tatar, "The New South Korean President's Foreign Policy Directions", Bulletin of The Polish Institute of International Affairs, No. 21 (474), 28 February 2013.

15. Kuvan Chum Lee, "the Socialization Through Curricula Control in Korea: an Analysis of Primary School Moral Textbooks", Korea Observer, Vol. XX1v, No, 1, Spring 1993.

16. Malaysia, Ministry of Foreign Affairs, Vol 32, 1999.

17. Martin Rudner, "Education Development and Change in Malaysia", South EastAsian Studies, Vol, 15, No.1, June 1997.

18. Masaki Abe, " The Developmental State and Educational advance in East Asia", Educate, Vol.6,No.1,2006.

19. Robert H.Taylor, "Asia and the Pacific",V.1,Oxford:Facts on File, Publication,1991.

20. Robert J. Gordon, "What Is New-Keynesian Economics?", Journal of EconomicLiterature 28, , No. 3, 1990.

21. Scoit Aubrey, "Across- Cultural Discussion of Japan and South Korea and How Differences are Manifested in the Esl/Efl Classroom". Asian Social Science, Vol5, No.5, May 2009.

22. The Ministry of Education Malaysia, International Conference On Education, November 2008.

23. Tako Taniura, "The Lucky - Gold Star Group in The Republic Of Korea", The Developing Economicies, XXX1-4, December 1993.

24. Tengku Mohammad Azzam Sharifudeen, "information Technology and the Knowledge Paradigm in Malaysia Development", Paper Presented at: Conference on Golobalism and the Muslim Ummah international Islamic University Malaysia, 16-17 October1996.

25. William Easterly, "the Ideology of Development", Foreign, July/August 2007.

26. World Statistics Pocketbook 2008 edition, with updates from May 2010<United Nations Statistics Division>

27. Zulkarnain A. Hatta & Isahaque Ali, "Poverty Reduction Policies in Malaysia: Trends, Strategies and Challenges", Asian Culture and History; Vol. 5, No. 2; 2013.

28. _____, "Disentangling Daewoo: The South Korean Government's Attitude to the Country's Second Biggest Conglomerate Will Be an Indicator of Its Commitment to Reform," Financial Times (London), July 20, 1999, p. 18.

29. _____, South Korea, Netherland Organisation, Nuffic, April 2013.

30. Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, "Developmental State in The New Did Agenda", Development Policy Review, Vol.25, No.5,2007.

31. _____, "World Data On Education Donne's Mondiales De L'e'ducation Dato Mundiales De Education", World Data On Education, 7 Th edition, 2010/11.

32. _____, "The Political Economy Of Financial Liberalization in South Korea State,Big Business and Foreign Investors", Asian Survey, Vol. XLiX, No.2, March /April, 2009.

❸ Websites.

1.http://www.korea.net/AboutKorea/Economy/Overview
2.http://www.samsung.com/hk_en/aboutsamsung/samsunggroup
3.http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2777.htm
4.www.investkorea.org/invvestloreawar/ik/.../1r_down1.jsp?...kor.ea
5.http://www.alwasatnews.com/3801/news/read/734877/1.htm

6.http://www.mida.gov.my/arabic2/index.php?page=developed-infrastructure
7.http://www.korea.net/AboutKorea/Economy/Overview
8.http://www.smotor.com/en/med_cen/news/1235439_8693.html
9.http://www.mida.gov.my/arabic2/index.php?page=research-and-development
10. http://www.mtdc.com.my/complete_equation.php
11. http://nitc.mosti.gov.my/nitc_beta
12. http://www.mtdc.com.my/list-of-incubatees1.php
13. http://www.oxfordjournals.org/nar/database/summary/921
14. http://www.investopedia.com/terms/i/industrialization.asp
15. http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2777.htm
16. http://www.masress.com/elakhbar/54702
17. http://www.ncee.org/programs-affiliates/cen/
18. http://www.worldleaderslist.com/malaysia-presidentlist.php
19. https://www.CIA.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/my.htm
20. http://thestar.com.my/news/story.asp?file=/2012/9/11/nation/12000917&sec=natio
21. http://www.nature.com/news/2009/091119/full/news.2009.1090.html
22. http://www.1malaysia.com.my/8-values/8-values
23. http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1525025/Najib-Raza
24. http://studies.aljazeera.net/issues/2013/06/201362411828829138.htm
25. http://www.tap.info.tn/ar/index.php/thakafa-wa-ittissal/3396
26. http://www.w-tb.com/wtb/vb4/showthread.php?2901
27. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1271439&eid=14677
28. www.onislam.net/arabic/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.htm

Abstract

The importance of this study stems from the increasing interest about the developmental policies in the new industrial states in the Asian continent known as Asian tigers with their three generations, and it primarily focuses on each of South Korea as it leads the first generation of the Asian tigers (South Korea, Taiwan, Hong Kong, Singapore), and Malaysia which is deemed on top of the second generation (Malaysia, Indonesia, Thailand) in a comparative framework, and the serious trials conducted by the state in South Korea and Malaysia in activating their developmental policies, and the study indicated that South Korea and in a less degree Malaysia presented matchless and distinguished experiments in achieving developmental objectives.

Keywords:

developmental policies, developmental state, South Korea, Malaysia, political leadership, role, education, industrialization, development, scientific research, private sector, planning, Asian values.

Prof. Dr.\ Gaber Saeed Awad

Professor of political sciences in the Faculty of Economics and Political Science and former manager of Asian Studies Center

(جابر عوض)

Prof. Dr.\ Magda Ali Saleh

Professor of political sciences in the Faculty of Economics and Political Science and manager of Asian Studies Center

(ماجدة صالح)

educational system in South Korea and Malaysia, and the second topic was titled: the educational policies and developing human cadres, to present the educational policies followed by state of Korea and state of Malaysia and the educational system in South Korea and Malaysia presenting the most important stages of education in the Malaysian society and their role in development.

The fourth chapter presented the industrial policies in South Korea and Malaysia through three topics, the first one was titled: the main features of growth strategies based on industrialization, through exploring the most important strategies of industrialization followed by the state in South Korea and Malaysia, the second topic was titled: private sector's role in development, to present the role played by the great industrial blocs in South Korea and Malaysia in development, finally comes the third topic titled: scientific research and technological advancement and its role in development, to examine the research and development policies and transfer of technology and its role in development.

The study was concluded with a group of the most important results concluded theoretically and empirically from the developmental experiment of South Korea compared to Malaysia, i.e. presenting an objective evaluation in the state of South Korea and the state of Malaysia in light of comparative analysis, and what are the lessons that may be used by the Arabic states in general and by Egypt in particular.

Signature of the two supervisors

Prof. Dr.\ Gaber Saeed Awad

Professor of political sciences in the Faculty of Economics and Political Science and former manager of Asian Studies Center

Prof. Dr.\ Magda Ali Saleh

Professor of political sciences in the Faculty of Economics and Political Science and manager of Asian Studies Center

economy system under policies raised to achieve higher national objectives in development.

The study was divided into an introduction and four chapters and a conclusion, as the introduction included the research problem which tried to answer the main question that is: how were South Korea and Malaysia able to get out of poverty and reach where they reached of an advanced level? And how the squalled social and economic conditions were overcome in the case of Korea, as well as the multi ethnicity associated with severe differentiation of class in the Malaysian case? And what are the governing environmental factors? And how was the leadership able to maximize their positives and minimize the negative effect of these factors? And how did the state play a role in development? And what are the most important developmental strategies followed in South Korea compared to Malaysia? And how research and development played a role? And finally what are the learned lessons from these successful developmental trials for the states of the developing world, among which the Arabic region states in general and Egypt in particular, as our Arabic states face several problems that may not be faced except through experiences exchange and making use of the successful developmental trials.

The first chapter was titled: the theoretical framework: concepts and features and indications, and was divided into three main topics: the first of which discusses the main concepts the study relies on, whereas the second topic examines the developmental role of the state, as for the third topic it explores the various indications of developmental state.

The second chapter was titled: planning and state's role in development in South Korea and Malaysia, through two topics, the first of which was titled: role of political leadership in development, to examine the role played by Korean and Malaysian leadership in managing the process of development, whereas the second topic was titled: the policies that led the development action, to examine the most important strategies followed by the state in South Korea and Malaysia.

As for ***the Third Chapter it was Entitled***: education and developing human cadres in South Korea and Malaysia, to examine in its first topic the

Thesis Summary

Name : Wafaa Lotfy Hussein Abdelwahed

Nationality : Egyptian

Degree : PhD. of Political Sciences

Grade : Excellent

Major : Political Systems

The two Supervisors are: Prof. Dr. **Gaber Saeed Awad**, professor of political sciences in the Faculty of Economics and Political Science and the former manager of Asian Studies Center, Prof. Dr. **Magda Ali Saleh**, professor of political sciences in the Faculty of Economics and Political Science and manager of Asian Studies Center.

Title of the thesis:

Developmental policies in the new industrial states in Asia: Comparative study for South Korea and Malaysia

Summary:

The thesis tried to shed light on the developmental policies in the new industrial states in the Continent of Asia, called Asian tigers with their three generations, and primarily focused on each of South Korea as it leads the first generation of the Asian tigers (South Korea, Taiwan, Hong Kong, Singapore), and Malaysia which is deemed on top of the second generation (Malaysia, Indonesia, Thailand) in a comparative framework.

The study tried to answer the imposed research questions, as it tried in the theoretical part to highlight the developmental state concept that associated in literatures the miracle achieved by east and southeast states of Asia which is deemed a very special model. Whereas the applicable part of the study came to shed light on the axial role of each of South Korea and Malaysia in the process of development in shade of a capitalistic market